



فراس سعد

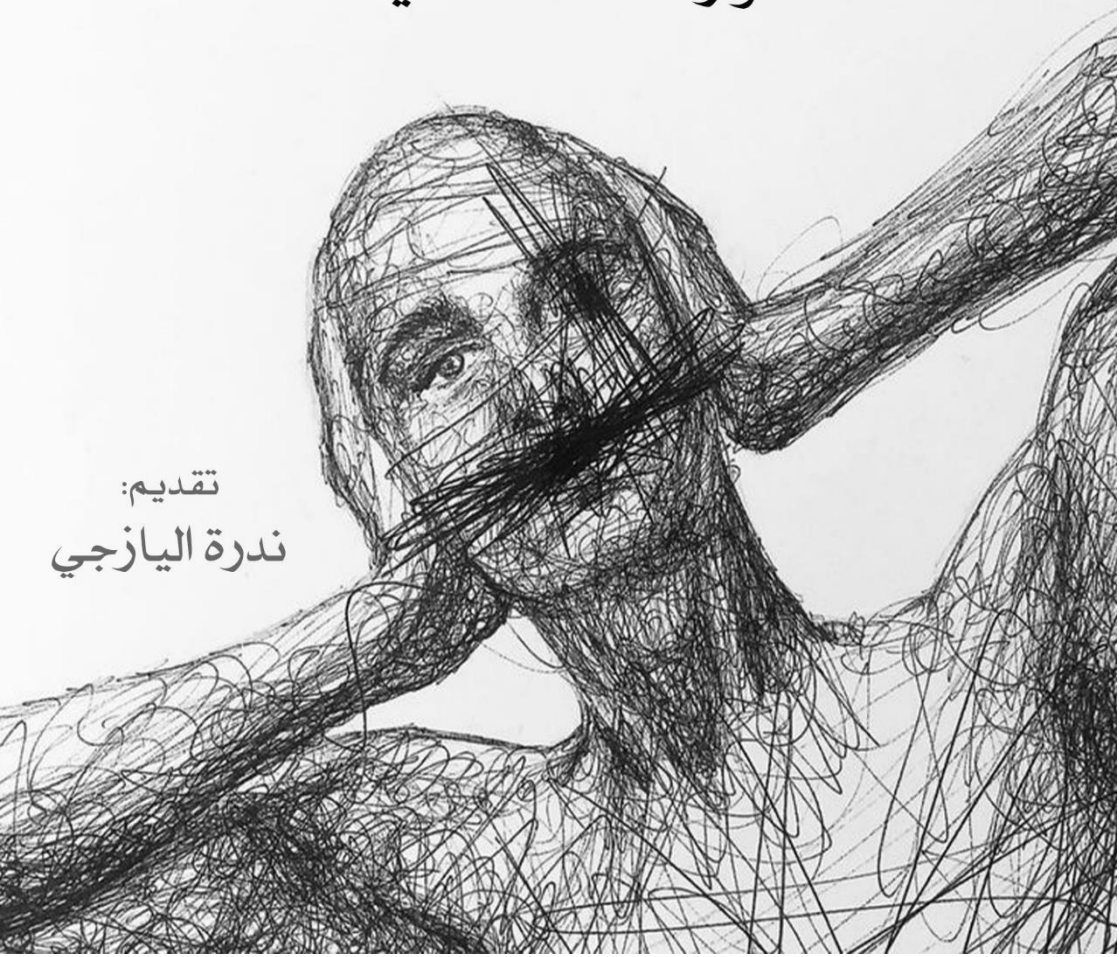
نقد

العقل المغلف

حوار، اختلاف، حقيقة

تقديم:

ندرة اليازجي



نقد العقل المغلق

حوار، اختلاف، حقيقة

فراسر

الكتاب: نقد العقل المغلق .. حوار، اختلاف، حقيقة
تأليف: فراس سعد
تقديم: ندرة اليازجي
النوعية: الفلسفة
الطبعة الأولى: 2006م
صدر عن كتوباتي: 2024م
التنسيق والتصميم: مكتبة كتوباتي
النشر الإلكتروني: مكتبة كتوباتي

support@kotobati.com

www.kotobati.com

كل الأفكار المذكورة في الكتاب لا تعبر عن مكتبة كتوباتي.
وكل الحقوق محفوظة لدى المؤلف.

الفهرس

6	الإهداء
7	مقدمة هذا الكتاب:
11	الفصل الأول
12	العقل السياسي العربي وثقافة الخضوع
27	جذور الغيتو العربي.. الطائفية والمجتمع المغلق
36	الذات الطائفية وإنسان الغيتو:
41	ذهنية التعصب
48	هيمنة العقل الإيماني:
52	تقديس النص العقائدي إلغاء الواقع
58	تقديس الزعيم - تدنيس الجماهير:
61	قانون المقدس المدنس:
64	الفصل الثاني
65	السياسة الراهنة والأحزاب المغلقة
80	التعصب الحزبي بين "الأصوليين" و"العلمانيين":
88	"الصدّامية" والأسدية وتفجير الغيتوات
97	الفصل الثالث
98	المحاولات الفكرية للإصلاح السياسي في القرن التاسع عشر
114	الأسس الفكرية للإصلاح السياسي
114	الأساس الأول: نسبية الحقيقة
136	"الحقيقة - العقيدة" في تفكير المتحزبين للقومية والشيوعية والتدينية - "المتأسلمة":

- 142 خدعة الحقيقة - خدعة الفتونات:
- 149 الأساس الثاني: ضرورة الآخر كضرورة الذات
- 163 "صناعة" الآخر- العدو.....
- 175 "الزواج الوطني" جسر الآخر - الذات: (فاتازيا متخيلة):
- 185 الأساس الثالث: ضرورة الاختلاف، الاختلاف جوهر الوجود
- 197 مفهوم الاختلاف في التراث والتاريخ العربي الإسلامي
- 210 في مديح الاختلاف!!
- 216 الأساس الرابع: الحوار ومعرفة الآخر معرفة الذات
- 229 أخلاقية الحوار وغايته:
- 234 خطوات عملية لبناء انسان الحوار الديمقراطي:
- 240 الحوار و"عمى الآخر".....
- 242 الحوار المستحيل وتكنولوجيا التعبير.....
- 247 الفصل الرابع.....
- 248 بعض المرجعيات السياسية للإصلاح السياسي
- 265 5-الليبرالية في قيمها الجوهرية:
- 277 الأسس الفكرية والسياسية لسورية الجديدة:
- 281 معوقات الإصلاح وعقيدة أخلاقية عربية جديدة.....
- 288 الفصل الخامس:
- 289 السياسية التطبيقية وموضوعات متفرقة
- 293 الأفكار الرئيسية للوعي التشاركي:
- 300 الفصل السادس
- 301 نقد بعض النظريات السياسية المتداولة باعتبارها تدعو للانغلاق
- 320 الدولة الحديثة ومشكلة "الحق القومي" في بلد تعددي

324	الدولة الحديثة: الكرد ودعاوى الانفصال:.....
326	الفدرالية وفكرة المكونات، مشكلة أم حل
332	التناقض بين الديمقراطية والفدرالية السورية:.....
335	بحثاً عن عصبية وطنية حضارية
339	دور الفن في الوحدة الاجتماعية:.....
343	أفكار عن العبودية والانغلاق والتحرر والصراع
356	هوامش.....
360 Introduction Nadra El-yazji

الإهداء

إلى أمة " لم يهزمها في التاريخ أحد "
لكنها تهزم دوماً في الجغرافيا....

إلى أمة " لم تنحني لأجنبي في حرب "
لكن حروب أحقادها تكفي لهزيمة ألف جيل عربي قادم...

إلى أمة غائبة عن وعي الحاضر والمستقبل...
أقدم هذه الأفكار....

مقدمة هذا الكتاب:

توحي كلمة " المغلق " بشكل هندسي مغلق، مربع أو مستطيل لا نوافذ فيه أو أبواب، كغرفة لا يدخلها ضوء أو هواء حيث يفعل الظلام والرطوبة فعلهما في الجسد والنفس. إن العقل المغلق لأشد هولاً من ذلك، فهو يعطل الروح والجسد معاً مثلما يعطل الوجود والمستقبل.

هذا الكتاب محاولة متواضعة لنقد العقل المغلق وذهنية التعصب ومن ثم هو محاولة لتعيين بعض الأسس الفكرية للإصلاح وتلمس عدد من الأسس السياسية للإصلاح السياسي.

يستعرض القسم الاول من الكتاب الجذور الفكرية والسياسية للعقل المغلق كصفة جوهرية في العقل العربي -والسوري- تطل على كافة صفاته الأخرى فتطبعها بميسمها الدماغ، فالانغلاق يؤدي دوماً إلى صفات الاعتزاز والتعصب للذات وكره الآخر والتعصب ضده والانقطاع عن معرفة العالم ومعرفة الآخر كما هو، بمعنى الانقطاع عن التفاعل مع الوجود بما يحتويه من آخرين يشاركونا إياه.

من هذا الموقف ترتفع القطيعة والأحكام المسبقة ويتراجع التواصل والحوار، الأمر الذي أنتج المجتمعات - الكانتونات - أو التجمعات المغلقة (الغيتوات) التي

قامت على التعصب للذات ورفض الآخر وقادت إلى حروب عقائدية وعسكرية مفتوحة ضد الآخرين، فيما يمكن تسميته (حرب الجميع على الجميع).

من صفات العقل المغلق أنه رهين الماضي، فهو قد توقف هناك، عند الأجداد المقدسين والتاريخ المقدس الذي حدث فيه كل شيء واكتشف فيه كل شيء وانتهت عنده كل المعارف والحقائق.

لهذا لا يعترف العقل المغلق بحاضر أو مستقبل إلا على أساس كونهما استمراراً للماضي، فلا جديد ولا معرفة يمكن أن تحصل الآن أو في المستقبل، لأن العقل المغلق أدرك كل شيء وهو لا يحتاج لجديد، إنه يملك الحقيقة وكل حقيقة، لهذا فلا مجال لحقائق جديدة أو فكر جديد ولا مجال لنقاش أو اختلاف داخل النظام الفكري السياسي الواحد أو داخل الحزب الواحد مما فتح المجال لتقديس الزعيم الديني أو السياسي حاكماً أو زعيماً لحزب معارض.

من هنا فالعلاقة التبادلية الجدلية بين ذهنيتي التعصب والانغلاق واضحة وهما - أي التعصب والانغلاق - النبع الطبيعي للاستبداد، لذا نجد أنه كلما زاد العقل انغلاقاً أو تعصباً زاد الاستبداد ضراوة وقساوة، يصح ذلك في أنظمة الحكم القديمة والحديثة سواء كانت دينية أو قومية أو شيوعية.

لقد أنتج العقل المغلق الأنظمة الشمولية والاستبدادية التي عمّت ثقافة الرضوخ والتبعية المطلقة للحاكم وأنظمة الحكم، الأمر الذي أوصل البلاد العربية طوال قرون إلى انحطاط شامل، هيئها للرضوخ للاحتلال الخارجي قروناً عديدة أخرى.

القسم الثاني من الكتاب خاص بالأسس الفكرية للإصلاح السياسي عرضت في بدايته دعوات المفكرين العرب في بلاد الشام ومصر المطالبين بالإصلاح السياسي والاجتماعي فيما سمي بـ "عصر النهضة العربية"، ثم عيّنت أربعة أسس فكرية للإصلاح، أولها نفي "الحقيقة الوحيدة" وبالتالي إقرار نسبيتها حيث بحثت مشكلة الحقيقة - العقيدة، سواء كانت دينية أم سياسية أم معرفية، وبيّنت كيفية تكوين العربي والسوري لعقائده التي يسبغ عليها صفة "الحقيقة" أو الصدق المطلق وما ينتج عنه من وهم امتلاكه للحقيقة، كل حقيقة، وبالتالي الوقوع في شرك التعصب لهذا الوهم الذي يصل درجة التقديس.

الأساس الثاني هو الإقرار بحق الاختلاف لأن الاختلاف جوهر الوجود وهو فضيلة تشترك بها الكائنات كلها، فلو كان العالم والوجود والأشياء واحدة لما حصل التمييز بينهما ولما حصلت المعرفة، فمعرفة الواقع تؤدي إلى الإقرار باختلافه، الأمر الذي يسمح للعقل والمجتمعات بالتقدم.

الأساس الثالث هو الاعتراف بالآخر ووعي دوره الجذري في التاريخ باعتباره المحرّض الكبير على اكتشاف ووعي الذات، وصولاً إلى اقتراح خطوات لإعادة اكتشاف الآخر والمصالحة معه.

أما الأساس الرابع للإصلاح فهو الحوار باعتبار الإنسان كائن تواصلية لأنه كائن اجتماعي بالفطرة، يصبح الحوار هنا المفتاح الذهبي للتفاهم بين غيتوات المجتمعات العربية، وإحلال السلام بعد حروب الألف عام العربية - العربية.

إن الانتقال من مجتمع الغيتو والتجمعات المغلقة إلى المجتمع الوطني يقتضي تفكيك العقل المغلق العربي بشتى تجلياته الطائفية والسياسية والفكرية، والقطع مع عقلية ونفسية القطيعة وصولاً إلى التواصل والتفاعل الفكري ولاحقاً الاجتماعي، وهذا لا يتم إلا بالاعتراف بالآخر المختلف وبحق الآخرين في اعتقاد ما يشاؤون، وفي رفع القدسية عن السياسي والراهن، أنظمة وحكاماً وقادة، والتأكيد على نسبية المعرفة والحقيقة، وهنا لا بد من البحث عن بعض مرجعيات فكرية - سياسية للإصلاح السياسي وجدناها في الديمقراطية والحريات والحقوق الطبيعية، وفي جواهر الليبرالية الخمسة وفي الوعي السياسي التشاركي وتحديد الوطن النهائي...

الفصل الأول

الظان

العقل السياسي العربي وثقافة الخضوع

الجزور الفكرية والسياسية:

نشأ العربي في الصحارى القاسية حيث لا شيء سوى الرمال الحارقة والشمس الثاقبة والسماء القابعة فوقه بمزيد من القيظ والصقيع، نشأ العربي وحيداً في بيئة قاسية فإذا به قاس كبيئته وحيث الواقع الأرضي الحارق والصحراء لا تعرف الرحمة لجأ إلى السماء حيث المجال الوحيد لمتعة العقول والنفوس، هكذا اكتشف العربي الله، لجأ له وخضع هرباً من قساوة البيئة والبشر.

لا شك أن من اكتشف الله من العرب كان من فئة المظلومين، حتى اليوم لا يكتشف الله إلا المظلومين والضعفاء ولا ينكره سوى الظالمين أو الأقوياء، فكيف إذا اجتمعت هاتان الصفتان في رجل واحد هو الحاكم أو ولي الأمر؟

لم يعرف عرب البادية والأقوام البدائية الخضوع إلا لقوى الطبيعة فعبدها خوفاً منها واتقأ لشرها، لكن لما وصل العرب بعد الفتح الإسلامي لأقاليم هامة واسعة من آسيا وأفريقيا ونشأت المدينة العربية الإسلامية عرف العرب الجدد خضوعاً جديداً لقوة جديدة تمثل في ولي أمر المسلمين الذي أخذ محل الإله عند الأقوام البدائية واستمد سلطته وسلطانه على العباد من الله، عبر رسوله.

لقد كانت الحركة المحمدية التي يمكن مد جذورها الفكرية وكذلك الأصل العائلي لمؤسسها محمد بن عبد الله إلى الآراميين (الجد الرابع للرسول محمد عليه السلام ولد وعاش في دمشق) الذين انتقلوا إلى الحجاز وتعربوا هناك فصاروا من العرب المستعربة، تمتد هذه الحركة إلى بيئة رحيمة ليئة وإلى فكر خلاصي إنساني إذا ما قورن بالثقافة الصحراوية القاسية لعرب الصحراء آنذاك.

كانت الحركة المحمدية في المنظار الاجتماعي السياسي رداً على الثقافة والعقل العربي العارب، ردّ الفكر الرحيم ذو الطابع الخلاصي على فكر وثقافة الخضوع والاستبداد الاقتصادي والسياسي الذي مارسته الطبقة المتمولة في قريش وسواها من حضرات الجزيرة العربية، وما الصراع السياسي والاجتماعي الناشئ داخل الحركة المحمدية - في صدر الاسلام - سوى ترجمة وانعكاس للصراع بين الحضارة والبدائية، بين شريعة الخلاص التي يعتنقها الضعفاء وشريعة الخضوع للأقوى.

لقد جاء الرسول محمد (ص) بمبادئ فلسفية واجتماعية وسياسية للخلاص من الظلم الطبقي وثقافة الخضوع للمستبدين والسادة الأقوياء، في محاولة لإصلاح المجتمع العربي البدوي، وقذفه مرة واحدة إلى جنة الحضارة والعدالة الاجتماعية والمساواة، لكن العقل البدوي المغلق وسيف الاستبداد وثقافة الخضوع كانت له بالمرصاد.

فقد استولى سادة قريش - ما قبل محمد - على دولة الرسول محمد فنقلوا متاعهم كما هو بعجره وبجره من الجاهلية إلى الإسلام، واستمرّ سادة الجاهلية سادة في الإسلام، وبقي الفقراء الذين جاءت ثورة الرسول محمد لأجلهم، فقراء، وتفشى الفساد والغنى الفاحش والظلم والقهر إلى جانب الفقر المدقع والجهل، لكن على نحو أكثر بشاعة، وقد صار بيد سادة الجاهلية صكوكاً إلهية وأحياناً ملققة يحكموا بها، فزادت حججهم حجة وقوتهم قوة.

في هذه الأجواء ارتفع السيف لغة وحيدة أتقنها الحاكم وجماعات الضغط وأصحاب المصالح الاقتصادية السياسية، واستخدمت هذه اللغة مع أقرب الرجال إلى الرسول محمد لأنهم خالفوا ما أقرت به "الجماعة"، ولم يجدوا من يستمع لآرائهم السياسية المخالفة واقتيدوا للذبح أو للمبايعة بالقوة دونما اعتبار لمبادئ الرسول محمد الإصلاحية، وصار السيف أو الإرغام هما الأداتان "السياسيتان" الوحيدتان في وجه المعارضة السياسية والاجتماعية، الأداتان اللتان ما زال أحفاد أولئك الحكام العرب المسلمين يستخدمونهما اليوم في مواجهة المعارضين الأحفاد.

لقد أصبح تاريخ العقل العربي مرة واحدة ولألف وأربعمئة عام قادم، هو تاريخ العقل البدوي المغلق المتعصب، وصار تاريخ العرب تاريخ الخضوع والاستلاب والاستبداد بين حكام ومحكومين.

II

خضعت المجتمعات العربية الإسلامية لسلطة الحاكم مستعيراً بردة الرسول، ومستولياً على ما يشكله من رمز ديني في الوجدان العربي الإسلامي، وهو خضوع دنيوي سياسي يجد أسبابه في الخضوع النفسي والذهني لله ولكل قدرة بشرية تستمد قوتها وسلطانها الدنيوي من الملائكة الأعلى المقدّس كما في حالة الرسول محمد (ص). يذكرنا ابن خلدون في اكتشاف "اجتماعي" (اجتماعي سياسي) هام، أن العرب لا يمكن أن ينقادوا إلا لنبي ويقارب عبد الله أوجلان الأمر من زاوية مقابلة بقوله إن القائد الناجح في الشرق الأوسط لا بد أن يكون شبه نبي، لكن ابن خلدون فاته أن العرب إضافة لانقيادهم الطوعي لنبي هم ينقادون أيضاً لمن هو دونه ويمثّل النبي ولو رمزياً، أي خليفة النبي الذي أصبح فيما بعد أمير المؤمنين، أو بمعنى أدق أصبح ممثل الرسول في الزمان بعد غيابه، ولأن الخليفة في ذهن المؤمنين يمثل الرسول، فإن الولاء له يعتبر استمراراً للولاء للرسول، وجزءاً من الإيمان بالعقيدة الدينية وربما كان في اللاوعي الجمعي الإسلامي استمراراً للإيمان بالله.

استغل الحاكم العربي المسلم هذه الزاوية جيداً، فكان هو ورؤوس سلطته وحواشيهم يوحون ويظهرون للناس أنهم ينفذون الوصايا والشعائر الإلهية، باستخدام آيات قرآنية

واختراع أحاديث نبوية توظف وتفسر بما يناسب مصالح الحاكم ومصالح حواشيه
الدينيوية السياسية، يؤيدهم في ذلك وعاظ السلاطين، فقهاء ومشايخ موالين،
موظفين من السلطة السياسية، ينالون المراتب العالية، وهم على استعداد لتفسير
وتأويل الأحاديث والآيات بما يناسب هوى الحاكم ومصالحه، مقابل حفنة من الدنانير
أو الدولارات أو الليرات والدرهم، كما سيفعل فيما بعد أحفادهم أعضاء الجبهات
"التقدمية" ومجالس "الشعب" !!

على هذا النحو قبض الحاكم العربي المسلم وقبضت السلطة من حوله على زمام
الدين والدنيا، ولما كان جمهور المؤمنين خاضعاً للحاكم كمثل للأيمان -أمير
مؤمنين- وللرسول - خليفته- من ناحية، وخاضعاً من ناحية ثانية لفقهاء القصر فقد
تعززت عقلية الخضوع والاستسلام في التراث الشفوي والمدون - ابتداءً بالآف
الأحاديث النبوية وانتهاءً بخرافات ألف ليلة وليلة - وتكرّس الاستسلام والطاعة
العمياء للحاكم والحكومة وفقهائها وأبواقها - باعتبارهما سلطة واحدة سلطة الفكر
وسلطة السيف - في العقل الجمعي للعرب المسلمين.

تكرّس ذلك الخضوع حتى بعد انهيار السلطة السياسية الحاكمة باسم الأيمان
الديني والرمز المؤسس محمد (ص)، مستمراً ومتحولاً إلى حالة شبه فطرية واسمة
وواشمة للنفسية العربية حتى صار الخضوع للأقوى حاكماً أم رأسماً أم واعظاً باسم

الديكتاتور سمة كبرى من سمات العقلية و النفسية العربية ظاهراً و باطناً، تجلّى واضحاً مع الوعّاظ والأبواق كخطاب منافق، مديحاً وتأليهاً للحاكم ورجال سلطته في أي موقع كانوا مقابل تفشّي تهمة تسخيف الإنسان وإضعاف وإهانة المجتمع الذي تحول إلى مجرد جمهور متفرّج يصفق ويمارس عبادة الحاكم الى جانب عبادة الله - بما فيها الفقهاء الموالين - في مسيرة هابطة دائماً نحو مزيد من العبودية ومزيد من الضعف والتمزّق والفساد والاستبداد والقمع الذي ضرب المجتمع وشلّ أركانه، وقد توجّ ذلك بخضوع الشعب والسلطة والحاكم لقوى إقليمية ودولية أقوى تحكّمت بمصير البلاد وتحول الجميع عند تلك القوى إلى عبيد وجواري بما فيهم السلطان ووعّاظه.

هنا فقط تساوى الشعب مع حاكمه وحواشيه لأول مرة في التاريخ العربي بعد ظهور الإسلام، فقد تساوا جميعاً في العبودية للغريب ديناً ولساناً وهوية!!

هكذا يكون الاستبداد الداخلي ممراً إلى الاستعباد الخارجي (الاستعمار)؟

الخطيئة الأصلية:

جاء القرآن الكريم وهو المرجع الأول للديانة العربية الإسلامية - باعتباره مرجع نقلي إلهي - داعياً إلى الشورى أي التشاور في الأمر، والأمر هو الرئاسة أو الحكم، فما كانت "الدولة" واقعاً ومصطلحاً قد عرفت عند العرب آنذاك كما هي عليه اليوم، هكذا جاءت آية ((وشاورهم في الأمر)) أي في مسألة الحكم والرئاسة وكذلك ((وأمرهم شورى بينهم)) أي الرئاسة أو الحكم يقومان على الشورى والتحاور، وإدلاء أهل الرأي بأرائهم في مسألة الحكم والدولة... وقد دعى الرسول محمد (ص) إلى العدل في الحكم كما دعى الكتاب في إحدى آياته ((ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى)) وهذه دعوى واضحة للعدل حتى مع الكره (شنآن) فالعدل أقرب إلى التقوى والتقوى أقرب للإيمان، أي أن العدل في الخطاب القرآني هو الأقرب إلى الإيمان.

من أهم أبرز تطبيقات "العدل أقرب إلى الإيمان" العدل مع العدو الديني والعقائدي، ما قام به الرسول محمد (ص) من التعاهد مع اليهود في معاهدة شهيرة يقول نصها: " .. هذا كتاب من محمد النبي صلى الله عليه وسلم بين المؤمنين المسلمين من قريش ويثرب ومن تبعهم ولحق بهم وجاهد معهم أنهم أمة واحدة من دون الناس نقرر

أن من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم ومواليهم وأنفسهم تم نقرر لبقية اليهود المعاهدين ما ليهود بني عوف.. وإن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة وإن الجار والنفس غير مضار ولا آثم... وإن من أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مردّه إلى الله عزّ وجل وإلى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم " وبهذه الصحيفة الوثيقة أقرّ الرسول محمد (ص) مبدأ العدل في الحكم عملياً بإقراره التعايش بين المختلفين في العقائد، بل رضى بمجاورة من كانوا يعادون الإسلام.

كان على خلفاء المسلمين أن يدرسوا هذه الصحيفة، ففيها المثل في التعاهد مع المختلفين في العقيدة، ولو فعل خلفاء الرسول لحقنوا دماء الكثير من المسلمين المعارضين لهم في السياسة، لكن المتفقين معهم في الدين والعقيدة الإيمانية والشرعية.

أما الخلفاء الراشدين فلهم أقوالهم في الشورى وضرورة مشاركة الناس بأرائهم في تصويب الحاكم والحكم، يقول أبو بكر الخليفة الأول بعد وفاة الرسول محمد (ص): " أيها الناس لست بخيركم فإن رأيتموني على حق فأعينوني وإن رأيتموني على باطل فسدّدوني، أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم.. " . أما

الخليفة الثاني عمر بن الخطاب فيقول رداً لبدوي عارضه: " الحمد لله الذي جعل فيكم من يقوّم اعوجاج عمر ". ويقول الإمام الرابع علي بن أبي طالب في خطبة بيعته: " أيها الناس إنما أنا رجل منكم، لي ما لكم/ وعليّ ما عليكم.. " ويقول الإمام علي أيضاً: " نِعَمَ ظهير المشاورة "، أي أن المشاورة بمقام تقديم العون والتأييد.

وهذا مفاد العدالة والمساواة بين الحاكم والمحكوم، ما يمكن اعتباره ديمقراطية بسيطة بالنسبة للحاكم، فالحاكم من الناس، له ما لهم وعليه ما عليهم...

ولمّا غاب الرسول محمد (ص) ذهب كل فريق إلى رأيٍ فاختلّفوا فيمن يخلف الرسول والطريقة التي يعيّن بها الخليفة، ففريق قال بالنص الرسولي (السنة) على تعيين علي في حديث خم : " من كنت مولاه فعلي مولاه " واحتجّ هذا الفريق بأن علي هو ابن عم الرسول، وفريق قال بالتصويت في سقيفة بني ساعده واختار اختيار الأغلبية مع غياب علي وعمه وأقرباء الرسول محمد، وهكذا تمّ أول تعيين لخليفة النبي محمد بسرعة كبيرة، لكن الأمور في العهد الراشدي تهون لتصريح الخلفاء الثلاثة – باستثناء عثمان – بالعدل والعدالة وتقبّلهم النقد والمشاورة في حكمهم، إذ نادى شيعة عمر وأبو بكر فيما بعد بالامتنال والاهتداء بتجربة العهد الراشدي في طريقة تعيين الخليفة، وبهذا فهم تركوا القرآن والسنة التي تنص على الشورى والعدل، أما

شيعة علي فنادوا بالأفضلية والعدالة، وبعض المعتزلة والخوارج قالوا بالعقل، وترك الجميع الشورى وأسقطوها من حسابهم باستثناء فرق صغيرة فيما سنعرضه :

لقد رأى القسم الأعظم من المسلمين - وهم أهل السنة والجماعة- أن الخلافة واجبة بالشرع لا بالعقل كما يقول بعض المعتزلة والخوارج، وليست واجبة بالنص والتعيين كما يقول شيعة علي وآل البيت، ولما كان الشرع لم ينصّ لا في القرآن ولا في السنّة على الإمام، فإن الدليل الشرعي الوحيد على تعيين خليفة للرسول هو الإجماع - إجماع الصحابة- ولكن هؤلاء اختلفوا في مسألة اختيار الإمام وكم عدد الذين يصحّ بهم منصب الإمام، والمرجع الوحيد الذي استند إليه القائلون بالاختيار هو التجربة التاريخية للأمم، وهي غنية ومتنوعة تسعف كل صاحب رأي ومذهب بما يؤيد به وجهة النظر التي يتبناها "؟! كما يقول محمد عابد الجابري...

التجربة التاريخية للأمم بتعددتها وغناها وتناقضها تشبه القرآن لجهة كونه "حمّال أوجه"، ولربما كانت مصائب المسلمين والعرب حتى اليوم تعود إلى الطريقة التي كان يتم بواسطتها اختيار الإمام "الخليفة"، وإلى التنظيرات السياسية التي قامت لتبرر أسلوب الخلافة من خلال قراءة خاصة لأحداث سابقة (زمن الصحابة) تهدف إلى تبرير وقائع سياسية معاصرة، ويضيف د. محمد عابد الجابري توظيف " التجربة التاريخية للأمم " وهي نظرية (السنة والجماعة) إلى : توظيف من أجل تبرير

حوادث واختيارات سابقة، و توظيف من أجل تبرير الحاضر وإضفاء الشرعية عليه، و توظيف من أجل تفضيل " حالة الدولة " .

1- بالنسبة لتوظيف التجربة التاريخية للأمة في تبرير حوادث واختيارات سابقة فقد ظهرت آراء المتكلمين في الإمامة من أهل السنة لرد على شكوك بعض الفرق من الشيعة والخوارج في شرعية الطريقة التي جرى بها " تعيين الخلفاء الراشدين "، حيث طرحوا مسألة الأفضلية، فالإمام علي باعتقادهم أفضل من أبي بكر وعمر وعثمان الذين عُينوا قبله وهذا تولية للمفضول على الأفضل " .

2- أما توظيف " التجربة التاريخية للأمة " من أجل تبرير الحاضر وإضفاء الشرعية عليه فقد ظهر في اتخاذهم مبادرة عمر بن الخطاب إلى مبايعة أبي بكر في اجتماع السقيفة أصلاً يبررون به القول بجواز انعقاد الإمامة بمبايعة شخص واحد لتبرير غياب الشورى في عصرهم والعصور السابقة "، وكذلك استخدموا تصريح أبو بكر الذي حسم به الموقف في اجتماع السقيفة: " لا تدين العرب إلا لهذا الحي من قريش "، واتخذوا منه أصلاً لتبرير شرعية استيلاء أهل الشوكة والغلبة على الحكم بعد الخلفاء الراشدين لأن الناس لا يبقون إلا إلى الأقوى وانتهى بهم الأمر هنا إلى تكريس نظرية " الشوكة والغلبة " والسكوت على الشورى بل إسقاطها صراحة

عندها صاغوا المبدأ القائل: " من اشتدت وطأته وجبت طاعته " ¹ (هل يعني هذا القانون أن طاعة صدام حسين وبشار الأسد والقذافي واجبة شرعاً؟!) ومن هنا نجد المرجعية الفقهية النظرية " الشرعية " لدى عامة المسلمين (أهل السنة والجماعة) في تغييب الشورى والديمقراطية وسيادة مبدأ القوة والأمر الواقع والتحايل على المرجع الإسلامي الأول والثاني -نقصد القرآن الكريم والسنة النبوية- وبهذا المبدأ " التجربة التاريخية للأمة " فقد عاد المسلمين إلى سابق عهدهم قبل الإسلام في الحكم، أي إلى سيادة الحاكم الأقوى على الحاكم الضعيف، وسيادة القبيلة الأقوى شوكة وعدداً ومالاً على سواها من قبائل العرب، وفقاً لمبدأ " الشوكة والغلبة " و " من اشتدت وطأته وجبت طاعته " .

على هذا النحو دُقّ الأسفين الأخير في دولة الإسلام المحمدي وعادت الجاهلية لتحكم باسم السيف والمال والقمع، فظهرت دولة الاستبداد والقمع الدموي لأول مرة في التاريخ العربي الإسلامي، وسار العرب المسلمين على مبدأ غياب الشورى وحكم الأقوى حتى اليوم، أما كيف برّروا الحكم الملكي الوراثي بناء على " التجربة التاريخية للأمة "، فقد اتخذوا مبايعة الحسن بن علي لمعاوية أصلاً يبرّرون من خلاله أهمية وضرورة " الإجماع " السياسي وأفضليته على كل خلاف حتى ولو كان

¹ محمد عابد الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة. مركز دراسات الوحدة العربية. سلسلة الثقافة القومية 29 ،

المخالف صاحب حق " (المصدر السابق ص 32) وعلى هذا فليس لأحد من الرعية حتى لو كان متضرراً وصاحب حق أن يعارض الحكم حتى لو كان ظالماً وفساداً، بل حتى لو كان مخالفاً للكتاب والسنة ". إلى هذه الواقعة بالذات يرجع مصطلح " أهل الجماعة " الذي سيرتبط فيما بعد بـ السنّة (أهل السنة والجماعة) وهكذا جرى " انقلاب الخلافة إلى ملك " بإجماع سياسي في " عام الجماعة " (عام مبايعة الحسن بن علي لمعاوية)، يقول د. الجابري أنهم رَوّجوا لحديث نسبوه إلى النبي (ص) جاء فيه : " الخلافة في أمّتي ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك " وحديث آخر أكثر دلالة : " قال صلى الله عليه وسلم إن هذا الأمر بدأ نبوة ورحمة وخلافة ثم يكون ملكاً عضوضاً ثم يكون عتوّاً وجبرية وفساداً في الأمة "، وكلا الحديثين مشكوك فيهما والغالب أنهما موضوعان " كما يقول الجابري .

يعلّق الجاحظ على تسمية العام الذي بايع فيه الحسن معاوية – عام الجماعة – بقوله: "... وما كان عام جماعة بل كان عام تفرقة وقهر وجبرية وغلبه والعام الذي تحولت فيه الإمامة ملكاً كسروياً والخلافة غصباً قيصرياً... " .

يقول الباحث رثيف خوري: " كانت الخوارج يرون أن الخلافة ليست مقصورة على أسرة أو قبيلة وإنما هي بالانتخاب وعلى الخليفة التقيّد بالقرآن باعتباره عندهم كمثل الدستور اليوم فإذا لم يفعل وجب الخروج على طاعته ويورد قول أبي حمزة الخارجي:

" الناس متّان ونحن منهم إلا ثلاثة: حاكماً جاء بغير ما أنزل الله أو متّبعاً له أو راضياً بعمله "، ويورد قول حوار بن زيد الضبي في مجلس عبد الملك بن مروان بعد أخذه الأمان منه ليقول له: " فإن كنت خليفة فمن استخلفك؟ عن شوري من المسلمين أم ابتزتت الناس أمورهم بالسيف؟ "، فالخليفة الشرعي هو الذي تصدر خلافته عن الشوري.

جعل فقهاء أهل السنة والجماعة الإجماع الأساس في الخلافة أو الملك، ثم جعلوا الإجماع واجباً حتى لو كان الملك - الرئيس ظالماً، ثم برّروا انقلاب الخلافة إلى ملكية وراثية بتلفيق أحاديث عن لسان الرسول محمد (ص)، ورفضوا معارضة الحاكم حتى لو كان ظالماً، ولو كان المعارض صاحب حق. (قارن مع موقف رجال الدين التابعين للنظام السوري وغيره، المؤيد للنظام والمعارض للمعارضة)

لا شك أن هذه "المبادئ" السابقة هي بعض أهم الجذور الفكرية للعقل السياسي العربي الإسلامي، هذه الجذور الواضحة تماماً في الممارسة السياسية العربية المعاصرة، رغم أن السياسة العربية الحالية لا تعتبر الإسلام مرجعية في الدول التي تحكمها الأحزاب القومية أو (الديمقراطية) غير الدينية..

على هذا النحو المبين أعلاه جرى إسقاط حكم النص (القرآن والسنة) في تحديد مواصفات الحاكم وأسلوب الحكم، حيث أن النص يدل على ضرورة كون الحاكم عادل

يخدم الخلق أجمعين والمسلمين خصوصاً، وكذلك أسقط حكم العقل، وانتصر خيار الإجماع باعتباره خيار أكثرية المسلمين، لكن هذا الخيار نفسه سرعان ما أسقط أيضاً لحساب خيار الملكية والحكم للأقوى عدداً ومالاً وجاهاً، ثم نُحر خيار الشورى وأسقط فقهياً وسياسياً إلى غير رجعة، فلم يعمل أحد من بني أمية أو العباسيين أو السلاجقة أو العثمانيين بمبدأ الشورى، بل ساد القمع والقتل واللعن والصلب لمن يخالف الحاكم والحكم الظالم أو لمن طالب الأخذ بالشورى.

ربما كان هذا المنطق هو الأقوى في الذهن العربي المسلم، فهذه ازدواجية مشهودة، فكيف يكون المسلم مؤمناً عقيدةً وشرعاً، وفي ذات الوقت تقوم عقيدته في الحكم على القوة، وهي عقيدة تناقض لما يدعو له القرآن؟

هو التناقض الذي أوجد إسلامان، مازالا يتصارعان حتى القرن التاسع عشر، عندما وصلت رياح الثورة الفرنسية إلى الشرق العربي وتأثرت بها بعض نجباء وأدباء المشرق العربي الذين زاروا فرنسا في القرن التاسع عشر أو الذين قرأوا عن هذه الثورة الداعية للحرية والمساواة والعدالة والتي قلبت الملكية في فرنسا وحولتها إلى جمهورية برلمانية، وهو ما سنعرج إليه لاحقاً.

جذور الغيتو العربي... الطائفية والمجتمع المغلق

جاء الإسلام بعصبية جديدة كانت الصخرة الصلبة التي يمكن أن تتكسّر عليها كل العصبيات السابقة كعصبية القبيلة أو العشيرة... فلم يكن عرب الحجاز والجزيرة قبل محمد سوى فرق وأفرقاء بدو وحضر في مدن - قرى يذبحون بعضهم في الحروب والغزوات، لكن العصبية الإسلامية سرعان ما تزعزت بتغلغل العصبية البدوية القوية، التي أسست الوعي الجمعي للعرب طوال قرون سابقة.

لقد ارتدّ المسلمون الجدد الذين لم يمرض عليهم بضع عقود في الدين الجديد، ارتدّوا جماعياً إلى عصبية القبيلة والعشيرة والجهة، وتخلّوا عن العصبية الإسلامية الجامعة للعرب لأول مرة في تاريخهم، لكن بشكل جديد التبس فيه الموقف السياسي من أحقية الخلافة، الأمر الذي قسم المسلمين إلى تيارين رئيسيين استعادا عصبيتهما الاسرية الأولى، بين عبد مناف وعبد شمس...

والحق لم يكن المسلمين بحاجة لخلاف سياسي يقسمهم شيعاً وأحزاباً، فهم ارتدّوا سابقاً إلى عصبيتهم العشائرية، بين أوس وخزرج وكان الرسول محمد بعد حياً.

لقد انقسم المسلمون إلى قسمين: إسلام الجماعة وإسلام بيت محمد أو آل البيت في تكريس لعصبية الأُسرتين مغلّفاً بإطار سياسي، ولم يتطوروا إلى عصبية القبيلة

الواحدة العربية على أساس القرابة الدموية، أو العصبية الإسلامية على أساس العقيدة الواحدة. هكذا ستتحول العقيدة الواحدة إلى عقيدتين والدم المشترك إلى رغبة بالذبح الدائم المتواصل...

كان للتوزيع العشائري والقبلي دوراً في ترسيخ الطائفية في بلاد الشام وتأجيج أحقاد وأوهام العقل المغلق لاسيما بالنسبة للمسلمين، كذلك لجزء من المسيحيين، لكن الموقف الطبقي الاجتماعي كان له دوراً حاسماً في الاصطفاف السياسي الإسلامي في سورية مع دخول الدعوة الإسلامية إليها، فلقد مال " سكان سورية الأصليين ممن اعتنقوا الإسلام إلى مناصرة آل بيت محمد بسبب ما لاقوه من معاملة المسلمين العرب الذين عاملوهم كمسلمين من الدرجة الثانية وأسّموهم " الموالى"، أي موالين للقبائل العربية حيث كان يلتحق المسلمون من أصل سوري بقبائل عربية رغبة منهم بالتمتع فعلياً بحقوق الرعية جميعها وبالتساوي مع العرب، وبذلك يعتبرون من أفرادها ويحسبون من مواليتها، لكن التحاقهم بهذه القبائل العربية على هذه الصورة أدى إلى اعتبارهم طبقة اجتماعية دنيا فخاب أملهم وامتعضوا لذلك أشد الامتعاض وأظهروا هذه المرارة التي ملأت نفوسهم بالانحياز للشيعية في العراق وإلى الخوارج في فارس " (بدرى حجل، العصر العربي، فصل من كتاب تاريخ الأمة السورية، مجلة فكر ع71، ك1 1999) بهذا يكون جذر الطائفية الإسلامية بين

شيعة وسنة في بلاد الشام جذر ثنائي طبقي قومي، وهو ميل فطري اجتماعي تجاه الطبقة الشبيهة ضد الطبقة المتحكمة، كما أنه ميل سوري قديم تجاه فارس في مواجهة العرب، لقد استمر الانقسام والتشردم داخل الصف المذهبي الواحد بتأثير عقلية الغيتو والانغلاق الذاتي مدعماً بتأثيرات فكرية فلسفية غير اسلامية وغير عربية، فانشقت طائفة من الشيعة عن الشيعة ثم عادت وانشقت جماعة أخرى عن الجماعة المنشقة؟! لكن ذلك كان جزءاً بسيطاً من الحالة الطائفية السورية التي تأججت مع مجئ الحملات الصليبية ورافقته، من عوامل نفي وجذب بين شيع وطوائف المنطقة ويمكن اعتبارها التأسيس الأقوى لعقلية ومجتمع الغيتو في بلاد الشام، فتحت ضغط المطامح التوسعية لأمراء وملوك أوروبا دُفع بابا روما لاصدار فتوى تدعو مسيحيي أوروبا للزحف إلى القدس لاستعادة مقدسات المسيحيين هناك وتحريرها من الحكم الاسلامي وحاولوا جذب مسيحيي الشرق ومسيحيي القدس تحديداً إلى مشروعهم عبر الادعاء بضمان أمنهم وحياتهم الأمر الذي لقي استجابة من البعض ووجدت فيه بعض الطوائف الإسلامية المنشقة فرصة للتخفيف عنها من اضطهاد الحاكم المسلم الظالم، الأمر الذي مهّد لابن تيمية اصدار فتواه التكفيرية بحق الطوائف المسيحية والطوائف المنشقة عن الإسلام الشيعي، بدعوى انها ساعدت الصليبيين، وما حصل بالفعل، هو ان جندياً نصيرياً متخاذلاً تعاون مع الصليبيين فكان ان دفعت طائفته بل كل الطوائف غير السنية وكذلك المسيحيون

الثلث؟ لكن ابن تيمية لم يحضر أو لم يعلم بتسليم صلاح الدين بيت المقدس للصليبيين في معاهدة بين الطرفين، ليتفرغ لقتال العباسيين، كما يقول المؤرخ والباحث في تاريخ الإسلام الدكتور يوسف زيدان. فلو حضر أو علم هل كان ليكفر صلاح الدين؟

مارس الصليبيون الكاثوليك التمييز الطائفي ضد مسيحيي بلاد الشام لأن الصليبيين كانوا يعتبرون غير الكاثوليك هراطقة أو أنصاف هراطقة. أساء الصليبيون للمسيحيين العرب مباشرة عبر الاعتداء على الكنيسة الانطاكية وأسأوا إليهم بطريق غير مباشر عندما ارتكبوا مجازر وحشية ضد المسلمين مما أثار تعصب الأخيرين تجاه المسيحيين العرب فأسأوا معاملتهم فيما بعد على خلاف تسامحهم السابق، واستغلّ المماليك والعثمانيون هذا التعصب ليزيدوا من سوء معاملة المسيحيين والتنكيل بهم، فحينما سقطت انطاكية بيد الظاهر بيبرس سنة 1268 للميلاد ذبح 16 ألفاً من حاميتها وسكانها السوريين من مختلف القوميات وباع مئة ألف من شبابها عبيداً في أسواق مصر، واضطهد الملك الناصر محمد بن قلاوون الطوائف الإسلامية المنشقة في لبنان سنة 1305 فخلت كسروان من سكانها العلويين وارتكب تيمورلنك مذابح شنيعة بالسنة باسم الثأر للحسين والانتقام لآل البيت، الأمر الذي زاد في الكره والشحن الطائفي وكرّس الغيتوات السورية وثقافتها

المغلقة الثأرية لتصبح ثقافة الكراهية والانتقام هي الفاعلة في وجدان النخب والشارع طوال ثمانية قرون لاحقة.

تكرّس الشرخ والشحن الطائفي مع تطبيق "نظام الملة" العثماني الشهير في أرجاء السلطنة العثمانية كلها، وقد ترك العثمانيون للمل لإدارة أحوالها الشخصية والدينية دون التعرض لها، والملل المقصودة هنا كانت الملل المسيحية وبعض الملل المنشقة عن الإسلام التي استغل الغرب أوضاعها لربطها به وتنفيذ سياساته التوسعية في المنطقة كما فعل الصليبيون من قبل، وكانت هناك ملل "غير معترف بها مثل النصيرية (العلوية) و الوهابية " وكانت قوة هذه الملل تزداد كلما ضعف سلاطين بني عثمان بدءاً من القرن السابع عشر ميلادي وحتى نهايته التي شهدت تطور الملة لتأخذ مكان الدولة كالمحور الرئيسي في حياة السكان غير المسلمين في السلطنة العثمانية " (د. صفية سعادة. نظام الملة والسلطنة العثمانية. مجلة فكر. ع 60- 61 آب - تشرين 1984).

لقد أدت التدخلات الخارجية في الشؤون السورية إلى زيادة إضرار النار الطائفية بين الملل والطوائف السورية، فابتداءً من ادعاءات تيمورلنك إلى ادعاءات السلطان سليم الأول وادعاءات الغزو الصليبي دفع السوريون أثمناً باهظة من أرواحهم بلغت مئات الآلاف بحجة الخلاف المذهبي أو الطائفي.

المؤسف ان التدخلات الخارجية كانت ممكنة دوماً بسبب هشاشة النسيج الوطني، فطالما ان الطائفية هي الفاعل الأكبر والولاء الاكبر بين السوريين، فستؤدي هذه التدخلات الى مجازير يتكبها ابناء الوطن بحق اخوتهم، ولهذا السبب كانت الطائفية والعنصرية العرقية دائماً هما البلاء الأكبر في أي مجتمع ووطن..

جذور الغيتوات :

حينما تتعرض جماعة ما للاضطهاد أو الضغط من قبل سلطة أو جماعة أخرى فإن هذه الجماعة تبحث في ذاتها عن فروقات تميزها عن باقي الجماعات القاطنة في بلد ما، فتصعد هذه الفروقات بشكل مبالغ فيه بحسب درجة الاضطهاد أو العزل الذي تتعرض له، ثم إنها تعتبر هذه الفروقات جزءاً من خصوصية ما، تقوم بالبحث عنها في مزيد من الأحداث التاريخية والذاكرة الثقافية الكتابية أو الشفوية، أو في تمايز لغوي إن وجد، وفي التمايز الاجتماعي والاعتقادي، لتراكم كل ذلك في بوتقة أو حالة اجتماعية ثقافية عقيدية تغلقها على الذات، وتغلقها دون الآخرين أيضاً فيما يمكن تسميته (غيتو) ليم بناء حالة انتمائية من هذه الفروقات الحقيقية أو القسرية المصطنعة، أو لتبني "حالة ما" عقيدية دينية أو عقيدية عرقية على هذه التمايزات فتشكّل هوية هذه الجماعة المضطهدة، تميّز بينها وبين مضطهديها (بكسر الهاء)

وبين هوية الوطن عموماً، دون أن ننسى التمايزات الإنسانية المتنوعة الموجودة أساساً ليس بين الجماعات فحسب بل بين القرى المتجاورة وبين الحارات في المدن، بل بين الأخوة في البيت الواحد.

إن كل غيتو في التاريخ سواء أكان اجتماعياً أم اعتقادياً (طائفاً أو حزبياً) أو طبقياً يجد جذوره في هذا الذي عرضناه والذي ربما يكون قانوناً لتشكل الجماعات المغلقة أو الغيتوات أياً كانت درجة انغلاقها أو انفتاحها.

مشكلة العقل الغيتوي والتعصب ضد الآخر:

كان عدم الثقة والخوف من الآخر وكرهه المتفشي في أجهزة السلطة السبب في منع بعض الجماعات الاقلوية أو المميزة ثقافياً ولغوياً ومذهبياً وعشائرياً وحزبياً من الوصول أو الالتحاق أو العمل في بعض مؤسسات أو هيئات الدولة الشمولية الحديثة، وبالتالي إقصاء هذا الآخر لأنه ليس من المنظومة المتحكمة بالمؤسسات والسلطة: "لأنه ليس من منظومتنا السياسية أو الحزبية أو الطبقية أو العشائرية" كما يقول لسان حال هذه المنظومة.

تعود هذه العقلية العصابية التي ابتليت بها كل التجمعات والجماعات السورية والعربية عبر التاريخ، إلى عصر الرعي، في السهوب والبادي الفقيرة والجبال الأكثر

فقرأ حيث لقمّة العيش هي ما يحرك عقل ووجدان الإنسان، ولما كانت الموارد لا تكفي الجميع فقد تشكلت الجماعات الأولى في سورية والبلاد العربية على أساس البحث عن الموارد والسيطرة عليها والحفاظ عليها خوفاً من الجوع والموت، وعلى هذا الأساس تشكلت كل الغيتوات السورية وتمّ تدعيمها بعقائد تحافظ على وحدة الجماعة ومحبتها مقابل كره الآخر ونبذه وعدم الثقة به لأنه ينافس على موارد العيش القليلة، أي ينافس على الحياة والموارد التي لا تكفي الجميع، فالمسألة أصبحت مسألة وجود أو لا وجود، لذلك كان الآخر المنافس على الموارد هو (العدو)، حتى لو كان ابن القبيلة أو ابن الطائفة والعشيرة... واستمرّ هذا في العقل الغيتوي المشرقي - والسوري ضمناً - حتى اليوم رغم أن الموارد أصبحت تكفي كل السوريين وتزيد، لكن عقيدة الغيتو وكره الآخر أقوى من التبدلات المعاشية وتحتاج لعقود لتتطفئ وتتلاشى في حال لم يتم تأجيلها بانتظام.

لقد نشأت الغيتوات السورية والشرقية لسبب معاشي وتكرست بعقائد وخرافات وأساطير تتعصب للذات وتكره الآخر وتشجع على الخوف منه وعدم الثقة به لأنه " ليس مثلي " أو " لا يعتقد بعقيدتي " أو " لأنه ليس من منطقتي (غريب) "؟!.

لا بد من فهم هذه العوامل ليصار إلى تفكيكها لاحقاً، فلا تکرّس عفويّاً بفعل الزمن وتعقيد الحياة، فلا يُمكن نظام سلطوي محلي أو احتلال خارجي من استخدام هذه الذهنية وتأجيلها لمصالحه الخاصة بالضد من مصالح المجتمع السوري والمشرقي

عموماً، مع اعتقادنا أن نخبة المذهب القومي (عربي وكردى) في سورية والمشرق كما نخبة العقل الطائفي سوف يوجبون هذه الحالة العنصرية المتعصبة والمتخلفة.

الذات الطائفية وإنسان الغيتو:

تشارك كل الذوات الطائفية بسمات متقاربة، هذه بعضها:

1- تنتفي الذات الفردية لتذوب في ذات المجموعة المغلقة على نفسها - الطائفة - وهو شعور القطيع المؤسس على الخوف من الخارج وعلى التضامن الداخلي الطائفي لتحصيل الشعور بالطمأنينة والدفاع عن الذات ضد خطر موهوم خارجي.

2- شعور متضخم بالذات في نظرتها للمحيط، معالجة ووزن كل القضايا من خلال هذه الذات المتضخمة الملغية للعقل والعقلانية، وهي ذات تقوم على محبة أبناء الطائفة وكره أبناء الطوائف الأخرى أو اعتبارهم دون البشر واسقاطهم من أي اعتبار انساني بحسب حدّة وتعصب هذه الذات الأمر الذي يختلف بين شخص وآخر، ومجموعة وأخرى.

3- الايمان بكل مقولات وأفكار وخرافات العقيدة وما يتفوه به رجال دين الطائفة ومختلف المقولات والخرافات الشعبية للطائفة عن الذات وبطولاتها وطهرانياتها وقداسة الأجداد والآباء المؤسسين للطائفة (كحزب وتجمع) وللعقيدة كإيمان كامل لا يأتيه الباطل من أمامه ولا من خلفه.

4- اعتبار من هم خارج الطائفة أعداء أو خصوم، وعلى ذلك تتأسس فكرة أن عقائدهم باطلة، بالتالي هم على باطل، وليس العكس، أي لم تتأسس فكرة العداء والخصومة على أساس " بطلان العقيدة" فالعقيدة تتبع المصلحة دوماً، تتبع السياسة بالأحرى، لذا يجب مقاطعة ودحر هؤلاء الخصوم، وفي أفضل الأحوال عدم التعامل معهم لأنهم أصحاب ضلالة أو كفر!!

تطغى الذات الطائفية عند السوريين في الفترات العصبية وفي عهود الجهل والتخلف والاستبداد، في هذه الأوقات تنتفي الذات الوطنية لدرجة لا يمكن معها الحديث عن "ذات سورية" لأن السوريين لم يستطيعوا الوصول إلى المرحلة الوطنية فكرياً أو اجتماعياً، مثلما يمكن الحديث عن ذات وطنية مصرية أو فرنسية مثلاً، الذات القومية العربية بدورها لهزات عميقة بسبب تحولات سياسية دولية وإقليمية عديدة، وعموماً تنتفي أي ذات وطنية أو قومية أو إنسانية بوجود التعصب الطائفي وبحضور الذات الطائفية.

تتحول الذات الطائفية إلى ذات كلية إذا تحجب المجتمع والوطن، فينحصر وعي وعاطفة الإنسان في هذه الذات وتطبق على عقله وروحه فلا يستطيع التفكك منها أو تجاوزها إلى رحاب الشعور الوطني الجامع، بهذا المعنى فالذات الطائفية على نقيض الذات الوطنية أو القومية، أما الازدواجية التي يعيشها الطائفيون مع المشاعر الوطنية أو القومية فهي ليست ظاهرة للعيان لأن الطائفي السوري لا يستطيع

الشعور بالوطنية السورية ولا بالقومية العربية، إنه يتظاهر بذلك وهو يعيش مشاعره وذاته الطائفية فحسب، إنه يمارس الظاهرية والباطنية السياسية كما في الأديان الباطنية القديمة.

يبدو لنا أن كل سوري بل كل عربي هو طائفي حتى يثبت العكس، السوريون الذين استطاعوا تجاوز الذات الطائفية باتجاه الذات الوطنية أو القومية أو الإنسانية هم الاستثناء ويتم على الدوام تهميشهم، وإذا كانت المذابح الطائفية قد انحسرت عن سورية طوال قرن أو أكثر بفضل "الاجتياح" الفكري الماركسي والشيوعي والعلماني والقومي فهي عادت مع سقوط تلك الأفكار التحررية والإنسانية ومع عودة الاستبداد والديكتاتورية والفتوية السياسية.

ابتداءً من عقد الثمانينات، ومع الانتهاء من تهميش الأحزاب وإحداث الفراغ السياسي الكبير بدأت الطائفية التسلل إلى مؤسسات الدولة والجامعات والحزب الحاكم وإلى وسائل الإعلام والنوادي الرياضية. تفسى الشعور الطائفي وانتصرت عقلية الغيتو. تكرر ذلك بانهيار الإتحاد السوفيتي والانتكاسة الشيوعية العربية والسورية، وصولاً إلى نبش فتاوى تكفيرية مضى عليها أكثر من أربعين أو خمسين عاماً أشهرها فتوى الطنطاوي 1991 التي أباح فيها دماء وأعراض وأموال أتباع الطوائف غير السنية والمسيحيين واليهود العرب.

فالتعصب الطائفي للمذهب أو الملة أسقط المتعصبين من موقع المتدينين وبعدهم عن الدين وجعلهم أسيري تعصبهم وانغلاقهم وللآخر، فتحولوا من متعصبين للإيمان الخاص بهم إلى متعصبين ضد الانسان، كل انسان ليس من طائفتهم، وهو أمر أنتج وسينتج حروبا طائفية " خيل إلينا أننا نتقرب فيها إلى الله بالمذابح " على حد تعبير العلامة محمد حسين فضل الله الذي يعتبر أن " القوى الاستعمارية وضعت لنا حراساً من رجال دين وسياسة ومجتمع يحرسوا عصبياتنا "...

لا بد من الإشارة إلى أن الطائفية التي تلغي طائفة من الوطن أو تهمشها لا تزيح بذلك طائفة فتنقص الطوائف طائفة، لكنها بذلك تزيد من التأجج العنصري حتى لو لم يظهر على السطح، إن الحقد الطائفي يتراكم في أعماق النفس الفردية والجمعية لكل طائفة مظلومة أو مهمشة، هذا الحقد المتراكم ينتظر الوقت المناسب للانفجار أو التنفيس أو الثأر وهو يضمحل في حال لم يعاد شحنه بين الوقت والآخر وهو ما نلحظه في سورية وبلاد عربية عديدة حيث ترفع الطائفية وأبواقها عقائرهم كل عشر سنوات ويستمر صياحهم و سطوتهم سنة أو سنتان ليعودوا للنوم حتى العقد التالي.

الوحش الطائفي ينام سبع أو ثمان سنوات ليعود فيصحو لسنة أو سنتين، هو يعجز عن الانتصار لكنه يمنعنا من التقدم، هكذا مثل سيزيف الأسطوري الذي يعجز عن الوصول إلى القمة لكنه يستمر بالمحاولة.. لقد أعادت عقلية الغيتو تدمير المجتمع

المدني السوري والعربي وأعدت رفع الحواجز بين السوريين بعد انفراج نسبي في الستينات والسبعينات فعادت الغيتوات السورية إلى التخندق والمجابهة الصامتة والخجولة الآن، لكنها مجابهة مرشحة لمزيد من العلنية والتعمق، لكأنه كُتب على السوري الذي أبدع من بين يديه وقلبه وفكره الحضارات أن يتحول إلى "إنسان الغيتو"، لكأنه كتب على السوريين رؤاد التنوير العربي الحديث أن يعودوا للارتهان للمجتمعات والعقائد المغلقة فيصبحوا رهائن الغيتوات والأفكار الظلامية التي

ذهنية التعصب

العصبية والتعصب:

يتعصب العربي إلى ما يميل إليه من العقائد والحقائق والأشخاص تعصباً يصل حد التقديس ويتعصب ضد من يكره من الأشخاص والعقائد تعصباً يصل حد التكفير والإلغاء وبهذا تكون ذهنية العربي ذهنية تقديس وإلغاء واحتراب على مبدأ " كل من ليس معي فهو ضدي " فما هي حقيقة العصبية والتعصب؟

يقول بانتون إن التعصب هو " موقف سلبي وعدائي نحو جماعة معينة أو نحو أعضائها " (2) ولا شك أن هذا الموقف السلبي سببه أولاً الانغلاق على الذات أو على فكرة ما أو مقدس ما وحصول قطيعة مع ما دونه، قطيعة مع كل آخر. وبالتالي انتفاء التواصل مع الآخر تواملاً معنوياً أو فكرياً أو اجتماعياً. وهذا أساس تحول العصبية المركزية الفكرية أو " العقائدية " السياسية أو الميتافيزيقية، تحولها على يد معتنيها إلى طوائف وكانتونات اجتماعية مغلقة.

ولا بد هنا من التفريق بين العصبية والتعصب:

العصبية في اعتقادنا شعور بالانتماء والميل إلى فكرة أو جماعة أو جغرافيا أو تاريخ أو موطن أو موروث مادي أو ثقافي، وهذا الشعور يصبح طبيعياً وضرورياً للعيش بل يصبح جزءاً من عملية التلاؤم الطبيعي مع المحيط إذ يرى الفرد من خلاله كل شيء تقريباً، العصبية شعور بالانتماء يتفوق على باقي المشاعر الإنسانية وربما يعطل بعضها ويصبح وجود الإنسان وشخصيته متعلقاً بهذا الشعور بحيث يرى من خلاله كل شيء ويصبح حجاباً على العقل ونافذة يرى من خلاله وقيس على أساسه، فموضوع العصبية أو محمولها يصبح جزءاً من ثقافة الفرد أو ثقافة الجماعة والأصح أنه يشكل ثقافة الفرد وثقافة الجماعة.

العصبية تقوم على شعور موجّه نحو الداخل، الداخل الذي ينتمي إليه " العصبى " أو الذي يضع نفسه ضمنه أو ضمن إطاره، شعور (مع) يقوم على الحب. أما التعصب فحالة شعورية تتوجه نحو الخارج، نحو موضوع خارجي (انسان، فكرة، مكان، جماعة...)، التعصب حالة (ضد) أو (تعصباً ضد) موجهة نحو موضوع خارج عن الإطار النفسي الذي يضع فيه الشخص ذاته، شعور ينطلق من هذا الإطار باتجاه الخارج، والتعصب يقوم على عاطفة واحدة هي الكره وكل المشاعر الأخرى الناتجة عن التعصب مثل الرفض والإلغاء والتكفير تقوم على هذه العاطفة.

حالة التعصب تقوم من ناحية على جهل بالآخر ومن ناحية ثانية على مركزية الذات واعتبار الذات أو عقيدة هذه الذات مطلقة في صحتها وهي اليقين والحقيقة الكاملة وهذا ما تناولناه عند بحث " الحقيقة - العقيدة ". المتعصب يعتبر نفسه إلهاً، كل متعصب يعتبر نفسه أعلم الناس وسواه جهلة، لذلك يرفض محاورة الآخرين ولا يحاول التعرف على آرائهم بل يقتحم الآخرين اقتحاماً يصل حد الوقاحة ليفرض رأيه بالعنف النفسي أو سواه. العربي عموماً، والسوري خصوصاً يتعصب لكل ما يهواه ويحبه وبالتالي فالتعصب يلغي التفكير والمتعصب يلغي عقله ويعمل بمقتضى هواه فيلغي شخصيته ودوره الحقيقي لا سيما إذا كان مثقفاً أو عضواً في حزب يدّعي العلمانية والتقدم والتحرر وهكذا فالتعصب عدو التقدم والحوار، والمتعصب يجر الحاضر إلى الوراء، إلى أيام داحس والغبراء!!.

نشوء العصبية وموضوعها - عند العرب :-

ولكن كيف نشأت العصبية عند العرب؟ والسوريون أكثر العرب تأثراً بالعصبية. ثم ما هو موضوع العصبية عند العرب والسوريين خصوصاً؟

نشأت العصبية عند العرب ابتداءً من حالة البداوة في الصحراء وعلى أطرافها، والعرب في نشأتهم أهل صحراء وبداوة فعصبيتهم أساسها عصبية البداوة، فما هي حقيقة هذه العصبية، وكيف نشأت وتكونت؟

تقوم البداوة على تحصيل الماء والنبات لمعيشة القطعان ولما كان الماء والكلأ قليلاً في البداية أقل من أن يكفي كل قطعان الماشية، كان لا بد من وجود معيار يحدد من يأخذ دون الآخر؟ معيار يحدد أن يأخذ هذا القطيع أكثر من قطع آخر؟ هذا المعيار هو القوة، قوة العشيرة أو القبيلة أو الأسرة والقوة تأتي من العدد، ولكي تضمن كل مجموعة إبقاء أكبر عدد من أبنائها بين ظهرانيها كان لا بد من وسيلة هي العصبية، والعصبية محبة وميل نحو الجماعة يصل درجة الموت في سبيلها، هكذا أصبحت العصبية مصدر القوة لا العدد فحسب، فألف فارس في قبيلة ما ليس لديهم عصبية تجاه قبيلتهم أي ليس لديهم ميل أو حب لقبيلتهم وليسوا مستعدين للدفاع عنها والتضحية في سبيلها لا يساؤون شيئاً للقبيلة، أما مئة فارس لقبيلة أخرى لديهم عصبية لقبيلتهم فهم يغلبون أولئك الألف بالتأكيد.

فالقوة عند البدو العرب لا تأتي من العدد فحسب بل من العصبية أولاً، وهذا ما استمر عند العرب المسلمين أيام الفتوحات، إذ تحولت العصبية إلى الإسلام تحت اسم "الإيمان". فسبب العصبية عند العرب (البدو) هو الندرة وموضوع العصبية عندهم هو الأسرة فالعشيرة فالقبيلة، القبيلة هي الوطن باعتبارها الانتماء الأعلى للعربي (البدوي).

تاريخ العرب إذاً هو تاريخ القبائل العربية، وفي زمن الندرة في الماء والكلأ كان قانون الأقوى هو السائد وبالتالي فقانون العصبية القبلية هو السائد ومن هنا كان تاريخ القبائل العربية تاريخ حرب وصراع فيما بينها من أجل العيش وهو صراع عضوي لسبب عضوي وليس صراعاً ثقافياً كما أصبح اليوم، يقوم على ذكريات دموية تعود للألفي عام خلت.

نشأ التعصب في اللحظة التي نشأت فيها العصبية، وهما وجهان لعملة واحدة، ولما كانت العصبية هي الميل إلى الجماعة التي ينتمي إليها الفرد (أسرة أو عشيرة أو قبيلة) وشد أزرها والموت في سبيلها، كان التعصب يعني نفوراً من الجماعة المنافسة على مصادر المعيشة أو النفوذ أو المكانة.. وكرهاً لها وقتالها حتى الموت وصراع مستمر حتى إفنائها أو طردها من الأرض.

إن التعصب شعور ضروري لمواجهة المنافسين على مصادر المعيشة وبالتالي فهو مسألة وجود أو لا وجود. وبمقدار ما نتعصب لجماعتنا أو للمتحد الذي ننتمي إليه، بقدر ما نتعصب ضد منافسيه وأعدائه، بقدر ما نكون أقوياء، فالتعصب ضد الآخرين يمنح المرء قوة نفسية كبيرة تجعله مقداماً في القتال وجريئاً يفني نفسه في سبيل جماعته وبقدر ما تكون عصبية جماعة ما قوية بقدر ما يكون تعصبها قوياً، بقدر ما يكون وجودها هو الأقوى على مسرح الجماعات المتنافسة.

أما موضوع التعصب فموجه نحو الآخر، كل آخر، وهو هنا القبيلة أو العشيرة أو الأسرة المنافسة على الماء والمرعى. لقد استمرت العصبية الأسرية والعشائرية والقبلية في تغذية التعصب ضد بعضها حتى بعد ظهور الإسلام. حارب الرسول محمد (ص) العصبية ما قبل إسلامية أو عصبية الجاهلية وصرح علناً أن من يدعو بدعوى الجاهلية " ليس منا " أي ليس مسلماً، ولكن عصبية الجاهلية " عصبية الأسرة والقبيلة والعشيرة " ما لبثت أن عاودت الظهور فأطّلت برأسها حتى ما قبل وفاة الرسول وبرزت بقوة في صراع أسرة آل بيت محمد وأسرة معاوية والأمويين حتى تغلبت الأموية، فتم لها الأمر إلى أن ضعفت عصبيتها بعد ما يقرب من قرن على حكمها، فاستغل بنو عباس الأمر وقضوا عليها تماماً في الشرق.

والتعصب ينشأ من إغلاق العقل على أفكار بسيطة وتصعيبها حتى درجة التسليم بها في حال كانت أفكار متعلقة بالوجود الأرضي وتقديسها في حال كانت متعلقة بعقيدة سماوية

لقد فشل المشروع السياسي الوجودي العربي الذي نهض به الرسول محمد زمنياً لتجميع القبائل والعشائر العربية في دولة واحدة عصبيتها الإسلام، وأجهضت هذه العصبية الجديدة بعد عقود ليعود العرب " المسلمون " إلى سيرتهم الأولى القائمة على العصبية القبلية والأسرية.

ورث السوريون مثلما ورث إخوانهم العرب عن أجدادهم بلاء العصبية الأسرية والعشائرية حيث تحولت محمولات هذه العصبية، أي الصراعات والحروب القديمة وما قيل فيها وما نتج عنها من مذابح وأحقاد، تحولت هذه المحمولات إلى ذكريات راسخة تحتل معظم الذاكرة الجمعية للعرب والسوريين، وكانت أساساً هاماً للثقافة الاجتماعية للسوريين، حتى أصبح السوري رهين هذه المحمولات توجه تفكيره وسلوكه وعلاقاته، ودخل هذا الميراث من الكره ذاكرة الدم والتعصب ضد الآخر، وساهم في تكوين الطوائف الإسلامية السورية (التي قطنت سوريا)، وهذه الطوائف ليست سوى بقايا الأسر العربية القديمة اعتنقت نظريات سياسية (لاسيما موضوع أحقية الخلافة) ونظريات فلسفية وميتافيزيقية مختلفة (يونانية , بوذية , ...) أما الذي يحكم العلاقة بين هذه الطوائف في الوقت الراهن فليس هذه المقولات الكلامية والفلسفية والميتافيزيقية.. إنما الكره المتبادل والتعصب ضد الآخرين الذي هو البقية الباقية من الحروب القديمة التقليدية ومن بعدها الحروب النفسية القائمة على كم كبير من الخرافات والأكاذيب التي تلقفها كل طائفة سورية بحق الطوائف الأخرى، هذه الحرب النفسية البغيضة التي لا تزال مستمرة حتى اليوم

هيمنة العقل الإيماني:

نشأ العقل العربي كما نعرفه اليوم وتأسس في حيزٍ محدّد هو الحيز الثقافي الإسلامي (حديث، قرآن) والمكان شبه الصحراوي في منطقة الحجاز الجبلية المحاذية للصحراء بمناخها الجاف القاسي، وكما نعرف فالبيئة تؤثر في تكوين الإنسان الجسدي والنفسي والثقافي، والتراكم النفسي الثقافي يؤثر في تكوين العقل، "فالعقل الجماعي" لجماعة ما ليس سوى مجموعة قيمها الثقافية الاجتماعية التي تحدد البيئة كقيمتها، كذلك تؤثر نظرية اجتماعية أخلاقية سياسية جديدة في تكوين عقلية جديدة للمجتمع الذي يعتنقها كما في المحمدية أو المسيحية أو الشيوعية أو البعثية، دون أن ننسى أن هناك فرقاً كبيراً بين النظرية والممارسة فليس من نظرية في التاريخ دعت لنبذ الحرية واستخدام العنف ودعت للتفرقة لكن الكثير من تلك النظريات الاجتماعية كانت تقع تحت رحمة مجانين سلطة أو أغبياء حكم يتزنون بها، ليحيلوا حياة شعوبهم إلى جحيم.

تاريخياً كانت كل نظرية أو عقيدة اجتماعية أخلاقية سياسية جديدة بعد انتشارها أو نشرها في إطار اجتماعي محدّد ومن ثم انتصارها، تفرز دولتها، والدولة تقوم عموماً على القسر والضغط من أجل ضبط الحراك الاجتماعي، الذي قد ينحو نحو التطرف، فتمارس سياسة ايجابية نحو قوينة الحراك من أجل خير وسلام المجتمع

والدولة أو تمارس سياسة سلبية باتجاه تحطيم وإلغاء الحراك الاجتماعي، والإسلام الذي هو دين حجازي في نشأته ورث كل الصفات الجوهرية والشكلية لمجتمع الحجاز في القرن السادس للميلاد ثم ورث كل الصفات الجوهرية والشكلية لسائر سكان الجزيرة العربية الذين انضموا إلى الإسلام خلال بضع عشرات من السنين وبهذا فقد وسم العقل الإسلامي الرسمي بالصفات الحجازية العربية (شبه البدوية والبدوية) لتصبح صفاته ومزاياه، ولم تستطع كل الشعوب التي دخلت الإسلام لاحقاً من الشعوب السورية والمغربية والفارسية والتركية التأثير في جوهر الإسلام الرسمي لأنه كان قد تكون نهائياً كنص مقدس قولي وفعلي (سنة) خلال المئة سنة الأولى من تاريخ الإسلام.

الأمم الحضارية - صاحبة الحضارات العريقة - التي دخلت الإسلام البدوي لم تستطع اختراق نصوصه المقدسة ولم تمسك بزمام قيادته، فما كان منها إلا أن كوّنت إسلامها الخاص داخل الإسلام العام فبدأت الحركات السياسة المناوئة للسلطة، التي انتهت كحركات فكرية ومن ثم كأديان باطنية تختلف جذرياً عن الإسلام العربي البدوي.

إن بنية الذهن الشرقي بنية استبداد بامتياز لأنه قام تاريخياً على فكرة التوحيد أو فكرة الثنية خلاف ما كان عليه الشرق قبل الأديان الكبرى من تعددية الآلهة

وبالتالي تعددية المجتمع الدينية بحيث كان لكل شخص حرية عبادة الإله الذي يعجبه أو يتوافق مع فلكه ومولده الخاص وهو يشبه تقليد استمرّ في بعض المجتمعات المسيحية على نحو يُعيّن فيه لكل مولود شفيح (قديس أو قديسة).

ما هي بنية العقل الأيماني؟

إنها بنية الحالة الإيمانية ذاتها أي: الإطلاق، التشبث والالتصاق، وذوبان الماهية في موضوع الإيمان، الانغلاق على موضوع الإيمان، الإخلاص الذي يصل حد التضحية ونكران الذات، العبودية الكاملة لموضوع الإيمان..

والإيمان نوعان:

نوع أول هو اعتناق أعمى يلغي التفكير في موضوع الإيمان ويحيل إلى اللاعقلانية والاستبداد، فهو تسليم دون تفكير، حتى أن اعتناق موضوع سام مثل الحرية، بهذا المعنى الإيماني الأول يحيل إلى اللاعقلانية والاستبداد، فالواحدية ابنة الاعتناق والاستبداد ابن الواحدية، وهذا النوع الأول من الإيمان يشترك فيه معظم البشر.

أما النوع الثاني من الإيمان فهو أيمان واعتناق قائم على (وقادم من) الشك إلى اليقين أي يقوم على التفكير وينتهي بالتسليم وهذا الإيمان قليل ونادر وهو أيمان الصوفيين والعرفانيين والعلماء.

ما يهمنا هنا هو النوع الأول من الايمان لأنه يشمل معظم البشر وبالطبع العرب والسوريين، ومنه تأتي مشاكل الشرق وسورية..

العقل العربي والسوري عقل إيمان واعتناق بامتياز كالعقل الشرقي عموماً والعقل قبل المدني (نسبة الى المدينة). في المدن الكبرى التي ترافق توسعها مع الثورة الصناعية مع الثورة المعلوماتية تحرّر الأنسان إلى حد كبير من العقل الايماني، واستطاع السوري في المدن الكبرى ايجاد توليفة بين العقل الايماني والعقل النفعي باتجاه تحقيق علاقة تؤمّن له توازنه الوجودي وهذا ما نجده في حركات كثيرة وجدت لها منفعة مادية معاشية في الإطار الديني أو المذهبي أو السياسي...

تقديس النص العقائدي إلغاء الواقع

يتناول العربي والسوري عقيدته على أنها حقيقة كلية أو مطلقة - كما سيأتي لاحقاً في بحث الحقيقة- يندفع إلى تقديسها لأنها "حقيقة مطلقة" وهذه الحقيقة التي يقديسها تكون غالباً إما نص نقلي (كتاب مقدس) أو فكرة فلسفية أو نص وضعي في أدبيات حزب ما.

تقديس النص يعود إلى تقديس المصدر الذي وضع النص واعتباره مطلقاً في القيمة والقدرة، حيث يتحول النص بدوره إلى مطلق القيمة والقدرة ويتلازم تقديسه مع تقديس المصدر (الإله). لكن تقديس النص تاريخياً، ومن خلال تجربة الإنسان المعروفة، كان متوجهاً نحو شكل النص باعتباره وحياً فقط، ولم يتجاوزه إلى تقديس مضمونه، أي لم يتم الالتزام بمضمون النص المُقدَّس، وهنا مفارقة؟

فالنص والعقيدة المقدسان في النظام الديني الشرق عربي الذي يعتمد الوحي والرسول، يضمنان رفع الإنسان فوق المخلوقات، ويجعلان منه مخلوق الإله المدلل والأحب:

❖ تدعوه لمحبة أخيه الإنسان وعدم أذيته

❖ تدعوه للمسالمة ونبذ العنف والإجرام والكره

❖ تضمن له حقوقه الأساسية في العيش بسلام وحرية وكرامة

❖ بعض النصوص تجعل الإنسان شبيه الإله

... وعلى الرغم من كون هذه المبادئ تدخل في صلب النص المقدّس وهي مبادئ إلهية وأوامر موجهة للإنسان الملتزم بهذه النصوص والعقائد، فقد كانت ممارسة الإنسان المتدين تثبت عبر التاريخ أن إنسان التدين (في أديان الشرق العربي - المسيحية والإسلام وغيرهما) خرج على مبادئ ومسلّمات هذين الدينين إما لعدم وعي المتدينين بموضوع وفحوى النص أو لجهلهم تفاصيله.

فالمتمدين المسلم يقدّس القرآن ويقبّله كلما حصل تماس بصري معه لكنه - لظروف العصر ولانشغالات المعيشة ربما - قد يجهل أغلب ما فيه من دعوات لإعمال العقل والتفكير ومحبة الآخرين والتعاون معهم...

فتقدّيس القرآن يتحول إلى تقدّيس الكتاب المطبوع، كتاب الورق والغلاف المزركش، وتقبيله لا يعدو عن تقبيل أي شيء نجه ونحترمه "تقبيل قداسة" لكن هذا لا يعني معرفته أو وعي تعاليمه وتدبرها، فالتقدّيس يكون غالباً على حساب العمل بتعاليم المقدّس؟!

وإن كان من العدل التفريق بين تقديس واع يمارسه قلة من المتدينين المثقفين وبين تقديس آخر وهو الغالب على جمهور المؤمنين يمكن أن نسميه "التقديس المغلق"، وهو تقديس النص بطريقة تؤدي إلى تحجيمه وتجميده وتحويله إلى (تابو)، تقديس وضع النص في قالب حديدي عزله عن الناس وعزله عن العقل فأبطل نظر العقل إليه وفيه، لأنه جعل النص محل المصدر أي الإله، والإله لدى العابد ليس محل تفكير أو نقاش، وبالتالي يخرج النص من مجال التفكير أو النقاش؟؟.

هكذا حصلت قطيعة عقلية بين جماهير "المُقدسين" والنص المقدّس، سواء كانوا متدينين يقُدسون نصاً إلهياً نقلياً، أو كانوا حزينين يقُدسون نصاً وضعياً عقلياً، لقد أصبحت العقائد السياسية الكبرى - في البلاد العربية مثلاً - بمثابة أديان وتحولت أدبياتها إلى نصوص مقدسة، ورفِعوا نصوصها العقائدية إلى مرتبة الآلهة المقدسة. إن نفسية الشرقي تميل إلى تقديس الموضوع الذي تحبه سواء كان شخصاً أو نصاً أو جماعة أو حزباً.. ويبدو أنها رُكبت على أساس الميل والانجذاب إلى الموضوعات والأشخاص انجذاباً عاطفياً أكثر من ميل صاحبها - الشرقي العربي - إلى التفكير الموضوعي في ماهية الموضوعات والأشخاص ولهذا بالضبط يتعصب العربي لكل ما يميل إليه من الموضوعات والأشخاص والأفكار تعصباً يصل درجة

التقديس وفي نفس الوقت يتعصب ضد كل من لا يميل إليه تعصباً يصل درجة النفي والإلغاء والتكفير..

هنا يقع العربي في مطب إلغاء الواقع. فطالما أننا لا نعترف إلا بما نحب ولا نحب إلا ما نميل إليه فهذا يعني أننا لا نعترف إلا بجزء من الواقع، وهذا يعني أن جزءاً آخر قد يكون كبيراً لا يحظى باعترافنا.

فعلى مستوى الاعتقاد (أيما كان موضوع الاعتقاد: سياسياً، مذهبياً، فكرياً..) نجد الإنسان العربي يتعامل مع موضوع الاعتقاد أو مع النص الوضعي الذي يتعاطف معه أو يعتنقه كما يتعامل مع المقدس النقلي (أي الكتب السماوية) فيحول النص الوضعي من نص وُضِعَ من أجل خدمة الإنسان فكرياً أو اجتماعياً.. إلى مقدس مغلق يغلُق معه عقله ووجدانه ويقف عنده وكأنه الثابت الوحيد أو المطلق الوحيد وكل ما عداه عدم أو لا شيء.

يحول العربي النص الوضعي إلى مقدس معبود يقدم له فروض الطاعة والولاء تعصباً وجموداً فكرياً وانغلاقاً عقلياً. المفارقة هنا أنه في الوقت الذي نتعصب فيه للنص الوضعي يستمر الواقع في التحول باعتبار الزمن عاملاً متحركاً لا يتوقف في مكان أو زمان ولا يتوقف عند اعتقاد وضعي أيما كان، أي لا يتوقف عند النسبي باعتبار أن كل ما هو وضعي هو نسبي. الواقع يتحول باستمرار في الوقت الذي نقف

فيه نحن عند نصٍ ما، محاولين إيقاف الواقع أو الزمن معنا، أو نتوهم أن الواقع يقف مع وقوفنا عند النص ذاته.

تعصّبنا للنص يجعل النص مطلقاً وكل ما عداه نسبياً حتى الواقع نفسه الذي أسهم مع العقل في إبداع النص. بهذا نغيّب الواقع، واقعنا (الآن - هنا) لصالح موقف (الأمس - هنا) أو لصالح موقف (الأمس) عموماً، وبذلك نكون كمن يخون العقل نفسه لأننا نتخلى عن مبدع النص (العقل) لصالح تقديس النص نفسه الذي هو ناتج لا بدّ من استهلاكه عند حدّ معين وخلال زمن معين.

هكذا يلغي العربي العقل، يلغي "المصنع" ويبالغ في تقديس النص "المنتج". توقّف العربي عند النص، أغلق باب العقل وأوقف "الإنتاج"، وفي أحسن الأحوال أعاد إنتاج ذات النص بذات المواصفات شكلاً ومعنى حتى صرنا إلى وقت تغلّب فيه النص المستورد الأحدث لأنه يلبي متطلبات وحاجات الناس المتبدلة والمتطورة، وبذلك تغلّبت "منتجات" الغير على منتجنا، وتوقفنا عن الإنتاج وتكدّست نسخ "نصّنا" المقدّس، وأخذنا في استهلاك نصوص الغير لأنها أكثر إقناعاً لنا وأكثر تلبية لحاجاتنا.

هذا ما حدث ويحدث عند العرب والشعوب المتخلفة على الصعيد الفكري. إنهم يستهلكون نصوص الغير بنفس العقلية التي توقفوا فيها عند نصوصهم المقدسة،

أي أنهم أخذوا يمارسون عاداتهم الموروثة في التقديس فقدّسوا النصوص المستوردة والسلع المستوردة أيضاً، لكأن العقلية العربية تنبهر بكل ما هو خارج واقعها فتقدّس القادم من الماضي كذلك القادم من خارج الجغرافيا الوطنية، أي كل ما لا يستجيب لواقعها في الزمان والمكان، كل ما هو خارج الـ (هنا - الآن).

إن ذهنية العربي والحال كذلك تلغي الواقع وتلغي الإنسان أيضاً، أي تلغي ارتباطه بالواقع وتحيله إما إلى الماضي أو إلى الخارج (هناك)، وفي الحاليتين لا تستطيع مثل هذه الذهنية تلمّس متطلبات صاحبها وحاجاته وآلامه وآماله، لأنها تحيا خارج الزمان والمكان، خارج (هنا-الآن)، تبقى في الأمس و(ال هناك) مع نصوص تأسر عقله، ولا تقدم له الحل الحقيقي لمشاكله التي تزداد تآزماً بازدياد غربته وخوفه وتجاهله للواقع. في محوريه الذات والآخر.

تقدّيس الزعيم - تدنيس الجماهير:

وجدنا فيما سبق كيف أن تقدّيس النص أدى إلى إلغاء الواقع بعدما أحدث قطيعة بينه وبين الإنسان لأن حالة التقدّيس تقوم على هوى عاطفي للنص يلغي عملية التفكير به وبالواقع.

إن حالة القداسة التي يشعر بها إنسان ما تجاه مقدّسٍ تاريخي (زعيم، حزب) تشتمل على شعور تطهري مثالي تجاه المقدّس، وفي نفس الوقت ومن جهة مقابلة تشتمل على شعور دوني، شعور بالنداسة تجاه الآخر، آخر الذات وآخر الآخر، يتحصّل من جرّاء المقارنة بين المقدّس والآخر. أغلب الذين يعانون من هذا الشعور يعانون من شعور بالنقص تجاه المقدّس (الزعيم) فينقادون بسهولة لكل كلمة أو أمر يصدره، كأنهم واقعون تحت تأثير منوّم مغناطيسي، بل إن بعضاً منهم يصاب بالإغماء حينما يقابل "المقدّس" شخصياً صدفة في حفل أو مناسبة ما. أغلب هؤلاء من البسطاء وليسوا على درجة ثقافية كافية وبالتالي ليس لديهم محاكمة عقلية سليمة وأغلبهم حسيّون وسطحيّو التفكير وتنطبق عليهم صفة الدهماء الذين يميلون مع كل ريح، يصدقون كل ما يقوله الزعيم وزبائنته حتى لو قال مثلاً (أن المطر يهطل من الأرض فينزل على السماء)!! هؤلاء، لأنهم سطحيّو التفكير فمن الطبيعي أنهم حينما يقارنون أنفسهم مع المقدّس (الزعيم) سيجدون أنفسهم تائهين لا معنى لوجودهم، لا

حول لهم ولا قوة، يشعرون بالصغار والحقارة أمام "جلال وعظمة وعبقريّة" الزعيم، ويشعرون بالإثم والضعفة. فهم بشر لا يهتمهم سوى تحصيل العيش طعاماً وشراباً وكساءً ثم زواجاً.. أما الزعيم المقدّس فهو يحيا في عالم مختلف عن عالمنا، فهو "عفيف" لا يأخذ من الحياة سوى القليل الضروري، ومن هنا يشعر جمهور الدهماء أو الجماهير إضافة لكل ما سبق إنهم جميعاً مذنبون؟!

من ناحية أخرى فإن نظرة الجمهور، نظرة كل واحد منهم نحو الآخرين، أي نحو سواه من الجماهير فلا تختلف عن نظرتهم إلى ذاته. إنها ذات النظرة المترنحة تحت ثقل الشعور بالإثم والدونية والنقص وهكذا "فالآخرون ليسوا أفضل مني" وطالما أننا كلنا سواسية، فنحن كلنا آثمون وجهلة لا نفقه ما يجري حولنا وليس لنا وزن أو قيمة تذكر. هذا الشعور بهامشية الآخر وانعدام قيمته يسود أوساط المحازبين أيضاً في الأحزاب التي يحكمها زعماء آلهة!!.

إن تقديس الشخص (زعيم، قائد) لا يؤدي إلى إلغاء وعي الواقع فحسب. بل هو يؤدي إلى إلغاء الآخر أيضاً وتهميشه، حتى رفيق العقيدة أو الرفيق في الحزب السياسي أو التديني (طائفة) يهْمَش ويلغى على حساب تصاعد الشعور بقيمة وقدسية الزعيم، فليس من رفيق آخر أياً كانت مؤهلاته وثقافته وتضحياته يستحق أن يُقارن مع الزعيم، يجب أن يسود شعور بأن الجميع آثمون وجهلة ولا قيمة لهم كي

يبقى الشعور بتفرد وقدسية الزعيم مصاناً لا تشوبه شائبة، لهذا بالذات نجد دأب السلطة في أجهزتها الأمنية العلنية والسرية أن تزيد في جهل الجماهير وفي نشر الفساد بكافة أشكاله على كل المستويات في محاولة مستميتة لتدنيس أرواح وأبدان وسلوك وتفكير الشعب بأساليب شيطانية أين منها أساليب الشيطان نفسه الذي أصبح تلميذاً متوسط الفهم لدى زبانية الزعيم المقدّس !!

قانون المقدس المدنس:

تحويل الجميع إلى فاسدين وبالتالي إلى مدانين "وتحت الطلب" - حسب تعبير المفكر طيب تيزيني - هو غاية الأنظمة المرتهنة للقوى العظمى في الخارج والمتعصبة لذاتها، إذ يفقد الجميع (شعباً وأحزاباً وهيئات) حقهم في مساءلة السلطة عن فسادها، ويزداد رضوخهم للأمر الواقع لأنهم أصبحوا هم مادة هذا الواقع وجزء من تركيبه الفاسد المعقدة. ففي عقل السلطة الفاسدة العميلة المستبدة لا بد من تحويل الجماهير كلها إلى مخلوقات دنسة لزجة هلامية ليزداد رضوخها وخوفها وجهلها وإحساسها بالدونية، حسبها قضاء حاجاتها المعاشية والبيولوجية أو جزءاً منها هي الغاية الأولى في استراتيجية العولمة والأنظمة الديكتاتورية التابعة لها، فالجماهير ليست "مطالبة" بأكثر من ذلك. الزعيم المقدس ومعاونوه وأدواته يحمون البلاد، والزعيم - وحده هذه المرة - يفكر ويتكلم ويعبر عن الجماهير وهو يخرج من نصر "فيقع" في نصر أكبر!! فما الذي يريده المواطن أكثر من ذلك؟ إنها الجنة بلا شك!! جنة الفساد، حيث كل مواطن متهم وأثم ودنس.. حتى يثبت العكس، ولن يثبت العكس "بإذن" الزعيم وزبانيته لأنهم يريدون الأمر على هذا النحو هكذا باستمرار وإلى الأبد.

كل مواطن مرتشٍ يتحول آلياً إلى مواطن مُدانٍ ومتهم، وكل الظروف تدفع المواطن -الموظف مثلاً- إلى مرتشٍ، وعلى الرغم من أن موظفين كباراً ومسؤولين يرتشون بالملايين وعلى الرغم من أن الموظف الفقير يرتشي ليطعم أولاده فهو المدان وهم الديّانون!!، وهكذا لا يكون أمام المرتشي المدان إلا أن يصمت عن السرقات الكبرى والرشاوي الكبرى وعن الفساد الكبير لأنه هو أيضاً مرتشٍ وسارق -ولو صغير- وهكذا من مرتشٍ إلى آخر ومن مدانٍ إلى آخر يكبر الصمت ويكبر الفساد ويزداد الزعيم المقدّس بريقاً وقدسياً، وكلما تصاعدت عملية التقديس والتبجيل زادت دونية الجماهير المُفسدة وزاد خوفها، وبالتالي "قلّت" قيمتها وزاد تهيمش ودناسة المحازب الرفيق وتفشّت حالة الإغاء الآخر غير المحازب.

كلما بالغنا في تقديس الزعيم زادت في نظرنا دناستنا ودناسة الآخر معاً، وكلما بالغنا في دناسة الآخر زاد الزعيم في نظرنا قداسة.

لا بد من الإشارة إلى وجود زعماء استحقوا ويستحقون الاحترام لا سيما الذين دفعوا حياتهم ثمناً لمبادئهم، فهؤلاء حققوا إنجازات كبرى أو خارقة في ظروف قاسية ووسط ضغوط هائلة، هؤلاء لا يجوز ولا يحق لأحد أن ينتقص من مكانتهم التي تعطي الأمل للبشرية جمعاء بمستقبل وحياة إنسان أفضل وأرقى وأجمل.

مع ذلك فالبطانة الفاسدة وأصحاب النفوس الدنيئة والمشاريع القذرة الشخصية، أو المرتبطة مع قوى استغلالية يستغلون حالة الجماهير التي تعشق أمثال هؤلاء الزعماء الأبطال أبشع استغلال، سواء كانوا في الحياة أو بعد رحيلهم، فباسم الزعيم تقوم أجهزة السلطة أفراداً وجماعات بممارسات غير شرعية خارجة عن وعلى القوانين ومخالفة لدستور البلاد أو الأمة، فتحيل البلاد إلى مزرعة ووكر لمصالحها وأزلامها، استغلالاً وإفساداً وإرهاباً وقتلاً واغتصاباً. فتمارس أبشع الدنسات باسم المُقدّس.

أليست مفارقة كبرى تصل حد التناقض أن يُجَمَّل الشيطان الشر، كل شر على الإطلاق ويرتكبه مستغلاً اسم الله وموقعه عند المؤمنين به، إنها لمفارقة مؤلمة، يرتكبها بالضبط زبانية الزعيم المُقدّس.. زملاء الشيطان.

الفصل الثاني

السياسة الراهنة والأحزاب المغلقة

وراثة الإستبداد والتعصّب واضطهاد الآخر المختلف

من الإيمانية إلى الأمّنية وبالعكس:

كانت هيمنة العقل الاستبدادي الأرضية والمنطق لهيمنة الفكر السياسي الشمولي المغلق (شيوعي، قومي، إسلامي) هذا الفكر الذي أعطى بدوره شرعية وأرضية اجتماعية للإنقلابات العسكرية التي فرضت الديكتاتورية بقوة الحذاء العسكري، وليس بقوة الفكر والأيدولوجيا، لأن أحداً لا يستطيع أن يفرض شيئاً على شعب ما بقوة الأيدولوجيا فقط.

لاحقاً عادت العقلية الديكتاتورية لتهمين حتى على الفكر السياسي الشمولي الذي جاءت منه وهي محسوبة عليه لتنتقل إلى مرحلة متقدمة في الواحدة السياسية والفكرية تلغي الآخر الحزبي وكل آخر مخالف لنهجها الديكتاتوري حتى وصلت لإلغاء السياسة من الحزب والمجتمع، لتحل محلها الأمّنية حوّلت الحزب إلى جهاز أمن والمجتمع إلى عملاء له وضحايا.

هيمنة الأموية والعقل الأمي ألغى السياسة في العراق وسورية بعدما ألغى أحزاب المعارضة بالاعتقال والتصفيات الجسدية وصولاً إلى ارتكاب مجازر لها بعد طائفي - سياسي.

إن الفكر الشمولي (البعثي، الناصري، القذافي.. الخ) في جذوره الستالينية - اللينينية أنتج الفكر الاستبدادي القمعي الذي تحوّل في الواقع إلى إلغاء السياسة وأفقدتها حيويتها وهو ألغى الطيف السياسي (كما في سورية) ومن ثم ألغى كل التنوع الثقافي الاجتماعي الاقتصادي وصولاً إلى إلغاء التنوع البيئي وحطّم ليس الممكنات الاجتماعية السياسية للمجتمع السوري فحسب، إنما حطّم كل تميّز وإبداع وتقدّم ممكن للمجتمع. فالمطلوب هو تدجين المجتمع وتحويل الشعب إلى أرقام وأعداد وكمية بلا تميّز أو تمايز أو نوعية، ومن ناحية مقابلة شجّع الطائفية والعشائرية واتبع سياسة قائمة على التفرقة والتقسيم لأجل القبض على والتحكم ب المجتمع.

انعدام العدالة والمساواة وتغول الاستبداد:

تفتقر البلاد العربية تفتقر إلى الديمقراطية والحريات، في المستوى السياسي خصوصاً، لكن بقية المستويات لا تقل افتقاراً وانعداماً للديمقراطية فيها عن المستوى السياسي، فكيف يمكن لمجتمع عربي ما أن ينال الحريات الحقيقية كاملة مادام الحكم للأقوى في العصبية والغلبة وما دام يستند في ذلك حتى اليوم للسنة والإجماع؟ وقد رأينا حالهما فيما سبق ورأينا كيف صارت إليه المجتمعات العربية من استبداد وفساد، وأنظمة الحكم العربية اليوم لا سيما تلك القائمة على حكم الحزب الواحد المنفرد أو المدعوم "بجبهة وطنية تقدمية"، تمارس فساداً واستبداداً لا سابق له أيام معاوية ومروان والحجاج وملوك العباسيين وبنو عثمان، الأمر الذي انتهى بها إلى جمهوريات قمعية ومن ثم جمهوريات نصف قمعية لكن وراثية؟!

إن انعدام الحد الأدنى من العدالة والمساواة واحترام القانون (الديمقراطية) داخل النخب الحاكمة والمحكومة، وكذلك الأمر انعدامها بين الحكام والمحكومين سببه تخلف حضاري شامل عطلّ العقل والنقل وعطلّ التفاعل مع الحضارة الأوروبية والأمريكية الحديثة، وأدى إلى وصول مجموعات أسرية وعشائرية وحزبية وطائفية مغلقة على ذاتها أفراداً أو غيتوات إلى السلطة، غلّف بشعارات فضفاضة وحماسية

وأفكار طوباوية عنيفة وايدولوجيات سحرية مخادعة تعد الجماهير بالوحدة العربية ورمي إسرائيل في البحر، "محاكمة إسرائيل" التي دخلت كعامل هام وجديد على سياسة الإستبداد العربية، عامل ركبه القادة الانقلابيون واستخدموه جيداً من أجل ركوب شعوبهم لنصف قرن قادم، وأوصل مغامرين وطامحين بالسلطة والوجاهة وشهوة القيادة ورجال متخلفين أخلاقياً وسياسياً يحملون بالسيطرة على البترول والذهب والثروات إلى مراكز القيادة والحكم في شرق العالم العربي وغربه، استطاعوا التحكم بأهم وأغنى أمة وجغرافية في العالم.

كانت الأحزاب التي أوصلت عدد من قادتها إلى الحكم بانقلابات عسكرية، في القرن المنصرم، انعكاس حي عن الشعوب العربية الخارجة للتو من أحلام ألف ليلة وليلة العثمانية، وتحولت اليقظة الى كوارث بسبب اصطدام الحكام والشعوب العربية معاً بالواقع، وكانت الخسارة من نصيب الشعوب فقط فطارت أموال النفط لتحط في بنوك العالم كله ولتحرّم الشعوب العربية التي حكمتها أحزاب قومية ورجال الانقلابات من ثرواتها، فعادت إلى وضع أسوأ مما كان عليه أجدادهم أيام المُلْك العضوض وغلبة العصبية.

الغرب كداعم للاستبداد والتخلف والفساد:

الديمقراطية كلمة اليونان الأعظم والأحب التي جاءت وجادت بها إلى العالم، الكلمة الأكثر تداولاً في الخطاب السياسي الحديث، أخذت شكلها العالمي والتاريخي كمصطلح يعني حكم الناس بالعدل والمساواة تحت سيف القانون وممارسة الحريات كلها دون استثناء سوى ما يؤذي الآخرين، حيث تتوقف حرية الفرد عندما تنتهك حرية فرد آخر.

بالنسبة للعالم العربي مازالت المسافة واسعة النطاق بين الممارسة السياسية في الحكم والمعارضة من جهة وبين الحرية الفردية وحقوق الوجود والكلام والعمل والإبداع ولا يستثنى المثقفون من هذه المشكلة، أما في الممارسة السياسية عند النخب المهمة بالشأن العام فلقد سميت هذه الحريات ب"ديمقراطية".

أنجز الغرب ثوراته الحديثة العظمى: الثورة البخارية والثورة الصناعية، التي جاءت لاحقاً بأعظم الثورات: ثورة الديمقراطية وحقوق الإنسان ومن ثم ثورة المعلوماتية التي عززت الحريات ويمكن أن يكون لها شأن حاسم في الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، لكن الغرب لم يكن ليرغب حتى وقت قريب في نقل الديمقراطية إلى أنظمة الحكم والمجتمعات العربية، فيما كان يسعى لاهتاً لنقل كل منتجات آتة التكنولوجيا الهائلة لهاتين الجهتين، أسلحة وأدوات تعذيب وعلوم القمع

والتحكم للأنظمة، وكذلك نقل سلع وأدوات ترفيه وكماليات وأنماط استهلاك مفرط غير محسوب للأنظمة وللشعوب معاً، كل ذلك قبل أن يتم إفقار الشعوب العربية لاسيما تلك الواقعة تحت حكم الأحزاب الانقلابية.

كان من الواضح تماماً أن انتقال العرب إلى الديمقراطية سيؤدي لدخول العرب العصر الصناعي بعد تحسّسهم لحاجاتهم الحقيقية ما يؤدي لقيام صناعات ناشطة وواسعة لتلبي هذه الحاجات مما يعني استيلاء العرب على نصف بترولهم للاستهلاك الداخلي، وهذا إن تراقق مع الشعور الوطني والقومي آنذاك سيعني كارثة على الغرب واسرائيل التي تم تجميعها وتركيبها كأى مصنع في فلسطين، وهو يعني ارتفاع مستوى الأداء السياسي للأنظمة والشعوب العربية التي وصلت إلى مرحلة تلبية الحاجات وتتطلع للتعبير عن ذاتها، وهذا ما يسمح بقيام قوة ثالثة عالمية تزاخم الغرب والسوفييت وتواجههم الند للند، فالثورة الديمقراطية الغربية هي التي أنتجت باقي الثورات، الذرية والمعلوماتية وفي شتى العلوم الانسانية، ولولا هذه الثورة الديمقراطية لبقيت أوروبا تعيش أجواء محاكم التفتيش قروناً إضافية.

لقد حمت مصالح الغرب الاقتصادية والسياسية عقلية الاستبداد وغرّبت العقل المغلق العربي والإسلامي بل قدمت له الدعم وطورته حتى فرّخ تنظيمات إرهابية حاربت بها السوفييت وحلفاءهم في الشرق والجنوب والغرب إلى أن وصلت نيران

الإرهابيين إلى أوروبا وربما كانوا هم المسؤولون عن تفجيرات أيلول الأمريكية التي بررت للولايات المتحدة اتباع سياسة خارجية جديدة تجاه العالمين الإسلامي والعربي.

لقد تضافر الشرطان ليكونا الحاضر السياسي العربي، شرط البنى الاجتماعية المعرفية المتخلفة الخاضعة التي تعبد الحاكم القوي، استمراراً لتقاليد تعتقد أنها إسلامية، وشرط التدخل الغربي الحاسم مباشرة وبالواسطة لتأييد التخلف وتغذية العقل المغلق الاستبدادي.

رغم أن الغرب ليس مسؤولاً عن سقيفة بني ساعدة وعن مبايعة الحسن لمعاوية وعن حديث المُلْك العضود والملكية الوراثية وعبادة ولي الأمر، لكنه دعم الجمهوريات الوراثية ودعم أنظمة الفساد والاستبداد في الشرق العربي خصوصاً بعدما أوصل الانقلابيين إلى السلطة بدعم معنن أوسري، متحالفاً أو منافساً في ذلك مع السوفييت، وإذا كان الخلفاء الراشدون ومعاوية وبني أمية وبني العباس مسؤولون عن أربعة عشر قرناً من غياب العقل والإنسان، فإن الغرب مسؤول عن محاربة العقلانية والديمقراطية العربية طوال القرن العشرين بطريقة غير مباشرة تتمثل في دعمه وتغطيته للأنظمة العربية التي تحارب الديمقراطية والعقلانية وتشجع التطرف والتخلف والنكوص إلى فقه القرون الوسطى، بل إن بعض الأجهزة الأمنية الغربية

متهمتها بدعمها وتأسيسها لعدد من التنظيمات الإرهابية الإسلامية العاملة في العالم العربي (بحسب تصريحات مسؤول امني بريطاني سابق سنة 2014)

سيرة الحزب الخرافة: عقلية التشرزم والتعصب:

لم توجد في المشرق العربي - بالأخص في الدول التوتاليتارية - أحزاب حقيقية بالمعنى السياسي المتقدم باستثناءات قليلة جداً، والأحزاب التي وجدت لا تعدو عن كونها تجمعات ومجموعات سياسية أو عاملة في السياسة أنهكها القمع والملاحقة والاختراقات المخبرائية ولا مبالاة العالم الخارجي وخوف المجتمع من التعاطي معها وكذلك أنهكتها الدعاية المضادة التي تروّج لها أجهزة المخابرات.

والأحزاب العربية كما الحزبية العربية ضحية القمع والمنع وإرهاب الدولة المنظم الذي تقوده الدولة الأمنية في الأنظمة الشمولية والديكتاتوريات الوطنية القومية التي أفرغت الأحزاب المعارضة والموالية من أي إمكانية ديمقراطية بفعل تناوب القمع والفساد عليها ترهيباً وترغيباً، فالتصلّب العقائدي ونزعة الاستبداد والتراخي المناقبي والأخلاقي وسيادة الشللية والعلاقات ما تحت الحزبية، كلها من ثمار القمع والترهيب والملاحقة، إن أخطر ما تعانيه الأحزاب السياسية العربية هو استبداد قادتها

سواء كانت أحزاب معارضة أو موالاة، كما أن هذه الأحزاب- ولناخذ السورية منها كمثال- تدين بالولاء لرجل هو في الأصل مؤسس الحزب أو قائده المنقلب على المؤسس أو سارق الحزب منه، وفي كثير من الأحزاب نجد بعض الرجال النافذين وحول كل منهم جماعة أو تكتل يتعصب لبعضه ويتعصب ضد التكتل الآخر كما يفعل كل رجل نافذ تجاه الآخر، ويقوم الجميع بحرب سرية أو علنية ضد الجميع. هكذا يلهو كل حزب بحاله ويغيب عن وعي الواقع ومتطلباته ويغيب عن العمل لخدمة المجتمع الذي نشأ الحزب في الأصل لخدمته، وفي هذه المعمعة تداس مبادئ وأهداف الحزب ويتحول اعضاء الحزب شيئاً فشيئاً إلى مجموعة من الأتباع المخلصين لهذا الزعيم أو ذاك.

لاحقاً يتحول الحزب إلى مجموعة تكتلات بزعامة عدد من القادة أو الرجال النافذين لأسباب عديدة بعضها يتعلق بكاريزما القائد وبعضها تتعلق بأمواله وأحياناً تتعلق بعشيرته أو قرابته أو طائفته، وكنتيجة حتمية لهذه السيرة غير النضالية تبدأ الانشقاقات وتأخذ شكلاً تراجيدياً يبذد الفسيفساء البيزنطية ولا تنتهي إلا على جثة الحزب، أمر تعجز عن محاكاته المأساة اليونانية!!

هل من فرق بين الدين والحزب في الشرق؟

يستبدل عشاق الزعيم محبة الزعيم أو القائد والانتماء إليه عن الانتماء لمبادئ الحزب وينوب اللهج بفضائله عن العمل لصالح الحزب والمجتمع، لأن الزعيم يصبح الشفيح الوحيد، من زاره ورضى عنه وجبت له شفاعته؟! الأمر الذي يعني هؤلاء العشاق عن العمل بما أمر به القادة المؤسسون والمبادئ والمنطلقات والأهداف الوطنية القومية الاجتماعية التي قامت تلك الأحزاب على أساسها ولأجلها، ويتحول كل نظام سياسي تنظيمي اجتماعي يحاول أن يؤسسه قائد أو سياسي إلى هيكل مقدس يمارس فيه الأتباع العبادة، إنه التحول الدائم في الشرق - العربي خصوصاً - من الولاء للعقيدة (المجرد) إلى الولاء للزعيم (المجسد)، كأن الالتزام بالمبادئ لا يتم إلا "بالاتحاد" بمؤسسها أو ممثلها أو الناطق باسمها.

في الطقس السراني القديم يتحد المؤمنون بالإله عبر تناول جسده الذي يمثله الثور، هكذا ببساطة تتحول أحزاب الشرق إلى تنظيمات سرية بفعل قمع الأنظمة الديكتاتورية الذي يؤجج الباطنية في أعماق المعارضين السياسيين العرب، وفي حال العلنية وارتفاع يد القمع عن الأحزاب يتحول الزعماء - لاسيما في الأحزاب الحاكمة الكبيرة - إلى آلهة ومرسلين، وتتحول العقيدة والحزب إلى دين، ويصبح المحازبين طائفة لها كل صفات الطوائف الدينية القديمة، هكذا يساوي القمع

والخوف والعقل المغلق بين متديني ومحازبي الشرق، ولا تجد فرق كبير بين تكوين الدين وتكوين الحزب؟؟

لكن هل القمع والخوف وحده السبب في هذا الخراب والتشردم والانحراف؟ هل العلة في المحازبين أم في القادة المؤسسين؟ أم في النفسية العربية المطبوعة بثقافة الخنوع والذل والتعصب؟

السبب باعتقادنا - من بين أسباب عديدة - يعود أولاً إلى أن النفسية العربية في جوهرها تقوم على الفردية المزاجية، لم تهذبها المدينة ولم يصبح النظام جزءاً من حركتها العابثة، وما زال الجناح البدوي في النفسية العربية هو الأقوى لاعتبارات عديدة أهمها تراث عنفي مغلق يوجب ذهنية التعصب، قضى على أية إمكانية فطرية تملكها البداوة كحالة إنسانية فيها من الرحمة والإيجابية الكثير، وثانيها يتمثل في الانقطاع الطويل عن العالم الخارجي امتدّ لقرون خمسة أو أكثر، جعل العرب يتعدون عن كل التطورات الثورية التي ارتقت بالمجتمعات الأوروبية ولاسيما الانقطاع عن عقلية المؤسسات الحديثة ومنظومات القوانين والقضاء والأحزاب... فلم نقبل حتى الآن التنظيم في حياتنا الشخصية ولا في حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم تتأثر نفسيتنا الفطرية البسيطة بالعالم المركّب، مع أن البسيط يقبل المركّب، ولم تنل منا عقلية المأسسة.

وعلى هذا التكوين والوضع بقيت المجتمعات العربية بعيدة عن الحداثة والحضارة، وتكرست الولاءات الشخصية والفئوية والقبلية القائمة على العاطفة والعصبية، وانمحى كل ولاء دونها لاسيما الولاء للوطن والمؤسسات.

التعصب ضد الأقليات اللغوية والمذهبية:

إن جوهر مشكلة الأقليات اللغوية الثقافية² في البلاد العربية وسورية يعود لموقف خاطيء اتخذته الأحزاب القومية العربية تجاه الأقليات، لاسيما في سورية حيث يرتفع مستوى الخطأ إلى درجة الغباء والعنصرية تجاه المجتمع السوري والهوية السورية.

أصل المشكلة يعود إلى سوء فهم هذه الأحزاب القومية العربية للقضية القومية ولمفهومها للقومية، المستورد أصلاً من مصدر ألماني، يتبنى اللغة كأساس جوهري

² نقترح مفهوم ثقافي لغوي للأقليات الكردية الآشورية وما يشبهها بديلاً عن مصطلح الاقليات القومية، وما يدفعنا الى ذلك أن هوية هذه الاقليات تبين ثقافياً وليس سياسياً، فالقومية حركة ومفهوم سياسي حديث وافد على الشرق من الغرب بعد القرن الثامن عشر، فيما الهوية اللغوية مرتبطة عضويًا وجذريًا مع نشوء وتكون هذه الاقليات الثقافية ويعود الى آلاف السنين، وهو ما يرتب حقاً ثقافياً لهذه الاقليات على البيئات التي تتواجد فيها، وحق النطق باللغة الام احد اهم الحقوق الانسانية وكذلك حق ممارسة الشعائر الثقافية والاجتماعية المرتبطة بتاريخ هذه الاقليات

للقومية، ولا يأخذ بعين الاعتبار نظرية قومية أخرى تقوم على العيش التاريخي والحياة المشتركة فترة طويلة وعلى وحدة المصير.

إن كل بحث في قضية الأكراد السوريين وسائر الأقليات أو الوحدات السورية اللغوية لا ينطلق من هذه المشكلة لن يصل إلى حل حقيقي، فالواجب البحث عن علاج لهذه النظرة القومية اللغوية المتطرّفة وبناء نظرية قومية خاصة بسورية تقوم على التاريخ المشترك والحياة والمصير المشتركين، بغير ذلك تبقى كل الحلول مؤقتة وقاصرة وتحمل بذور انفجارات مستقبلية تهدد وحدة سورية، (هو عين ما شاهدناه في الحرب السورية لاحقاً، ابتداء من 2013). دافعت الأقليات الأثنية والطائفية عن الاستقلال الوطني السوري فتمّ تجاهلها من الحكومات السورية بعد الاستقلال وتمّ اتّباع سياسة الاستعلاء القومي والتعامل معها بفوقية وتمّ التعطيم على الدور الوطني الذي قام به مناضلون سوريون لاسيما من الكرد، لكن هذا التعطيم طال معظم المناضلين الحقيقيين في سورية من شتى الانتماءات المناطقية والطائفية، ولا ننسى الاستعلاء وتهميش الطبقي الذي مارسه السلطة السورية بعد الاستقلال، وهو استعلاء وتهميش مستمر حتى اليوم تجاه كل الجماعات السورية الثقافية اللغوية والطائفية والطبقية.

هذا الاضطهاد والتجاهل أدى ببعض من هذه الأقليات إلى تأسيس أحزاب كما فعل الأكراد والآشوريين، تدافع عن وجودهم وحقوقهم وترفض الذوبان في قومية الأكثرية، مع التأكيد أن التجاهل والاضطهاد الذي مارسته الأنظمة السياسية القومية العربية في سورية، لم يتجه نحو الكرد فقط، بل أصاب ملايين السوريين من شتى الانتماءات، لاسيما الأقليات الضعيفة (طبقية، حزبية، طائفية، مناطقية...) نذكر هنا الاضطهاد الذي عانى منه الدروز والمرشديون والقوميون السوريون والشيوعيون وحركات اسلامية عديدة، تُوّج بفتنة حماه في الثمانينات.

بل إن سياسة الاضطهاد مورست من قبل أبناء الطائفة الواحدة على أقلية داخل الطائفة نفسها - كمثال العلويين - أدت إلى تهيمش عشائر ومناطق كاملة لأنها ليست من العشيرة المتنفذة في السلطة، وهناك تهيمش واستعلاء من نوع آخر يمكن ان نسميه الاستعلاء التاريخي، ويتعلق بتبديل أسماء قرى وأحياء في مناطق سورية مختلفة لأسباب تتعلق بنزعة قومية طفولية أو نزعة سلطوية، وكذلك تبديل أسماء القرى التركمانية والكردية والسريانية والفينيقية القديمة بأسماء عربية أو تعريب تلك الأسماء، وهذه مشكلة في عمق العقل القومي، عقل الاستبداد والواحدة الفكرية، "فالذات -الأنوية" القومية العربية، ترفض خصوصية الآخر مثلما ترفض خصوصية الماضي، فلا تنظر ولا تعي الحاضر والماضي والآخر إلا من خلال (الذات -الأنوية -

الآن) وليس كما يتعين كل من هذه "الجهات" كل واحد في ذاته وهويته وتاريخه، وسبب ذلك أن الذات القومية لا تعترف إلا بماض وحاضر يطابق هواها ورؤاها، ولا تعترف بالآخر أساساً، بل هي تغيّر له اسمه الذي هو - إلى حد ما - شكل لهويته، كي "تستطيع" قبوله شكلياً، أو "تهضم" وجوده من خلال اسم تختاره هي، اسم تستطيع فهمه أو هضمه، تستسيغه، وهذا ليس بالأمر الغريب على عقل يعتقد أنه الوحيد الموجود والوحيد الذي يحق له الوجود وهي ذهنية واحدة مغلقة وإن كانت سياسية، تقترب من ذهنية شعب الله المختار أو ما يمكن نعته بأصولية استعلائية شوفينية، واضحة.

التعصب الحزبي بين "الأصوليين" و"العلمانيين":

من الطوائف القديمة الى الطوائف الجديدة:

ما تزال العصبية القديمة تحكم المتحدات الاجتماعية الثقافية السورية والعربية سواء كانت طوائف أم عشائر أم أقليات لغوية، وحديثاً انضمت إليها عصبية الأحزاب السياسية، والملاحظ أن الأسباب الموضوعية للعصبية و"التعصبات"- جمع تعصب- في المجتمع العربي والمتمثلة بعامل الندرة بشكل أساسي قد انعدمت تقريباً في معظم المجتمعات العربية في بلاد الشام والخليج العربي والمغرب العربي لأننا لم نجد في مجتمع الندرة الفقير الموارد، مجتمع الصراع على مصادر المعيشة كما كان الأمر قبل قرن مضى في البادية العربية الفقيرة، فوق ذلك ما زالت هذه العصبية تلعب دوراً كبيراً في التخلف العربي الراهن رغم تفجر البترول في معظم البلدان العربية وتحسن مستوى المعيشة وتوفير الخدمات، والسبب المرجح في تأجج هذه العصبية يعود إلى غياب المشروع الوطني في كل دولة من تلك

الدول العربية بما فيها سورية، المشروع الذي يمكن له أن يوحد العصابات المتعددة والانتماءات الصغرى، في عصبية واحدة هي العصبية الوطنية.

فعصبية الانتماءات الصغرى - للسوريين مثلاً- تزداد قوة في غياب العدالة وعدم تطبيق القوانين على جميع المواطنين بالتساوي، سواء أكانوا أقوياء أم ضعفاء، فطالما أن الدولة لا تحمي مواطنيها عبر سلطاتها المتعددة، تشريعية وتنفيذية وقضائية، فإن رعاياها تسقط عنهم صفة المواطنة ويصبحون أشخاصاً وأفراداً يحتمون بالانتماءات الصغرى، فابن العشيرة يحتمي بعشيرته ويزداد عصبية لها وتعصباً ضد سواها، وعضو الحزب يحتمي بحزبه ويزداد عصبية له وتعصباً ضد سواه، وهكذا تزداد العصبية الصغرى قوة وتتلاشى إمكانية تأسيس العصبية الجامعة للسوريين، العصبية الوطنية.

يقتضي التنويه هنا أن عصبية ما قبل الأحزاب الحديثة أو الأحزاب السياسية المعاصرة زادت قوة في العقود الأخيرة وكان السوريون يأملون من الأحزاب السياسية خيراً لكونها مرحلة أكثر تقدماً من الطوائف والمذاهب والقبائل باتجاه العصبية الوطنية الجامعة..

لقد قامت الأحزاب السياسية بدورها الإيجابي زمناً فكانت جامعة لأبناء الطوائف والعشائر في عصبية جديدة، لكنها للأسف سرعان ما أعادت تمثيل المسرحية القديمة لصراع الطوائف فتحولت بدورها إلى " طوائف " جديدة!!

عدى القمع وحرب الالغاء التي شنتها أجهزة الأنظمة الأمنية ضد الأحزاب في سائر البلدان العربية، وفي سورية على وجه الخصوص، غير أن تلك الأحزاب أنهكت ذاتها بسبب عصبيتها وتعصباتها القوية لذاتها وخلافاتها مع بعضها، أو بسبب خلافاتها الداخلية.

صحيح أننا استبدلنا عصبية صغرى قديمة متخلفة بعصبية صغرى جديدة وحديثة لكننا في كلا الحالين لم نصل إلى عصبية واحدة جامعة، عصبية الوطن الذي نحيا ضمن حدوده ونحمل هويته ونخضع لقوانينه، ورغم الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى عصبية الأحزاب فهي خير من عصبية الطوائف، ومستوى الصراع في الأولى سياسي - وطني بينما مستوى الصراع في الثانية مذهبي ديني ما قبل وطني.

المفارقة، أن بعض الأحزاب السورية في القرن العشرين وبسبب من عوامل موضوعية قاهرة يقع في رأسها الاضطهاد المبرمج من الأجهزة القمعية، وبسبب عوامل ذاتية، تحولت من أحزاب وطنية و"علمية " إلى أحزاب طوائف يحركها ما يحرك الطوائف وغاياتها غايات طوائف!! تحولت عصبية الأحزاب من عصبية

وطنية أو قومية إلى عصبيات طائفية وعشائرية وأسرية وشخصية ضيقة وتافهة، وفقدت هذه الأحزاب رونقها وجاذبيتها القديمة وحيويتها وقدرتها على الجذب والعمل الوطني، ولكن شيئاً واحداً وحيداً بقي قوياً في نفوس أعضائها هو نفسية التعصب وكره الآخرين- الأحزاب المنافسة أو المعادية- أولئك "الأغيار"!! "الذين لا يؤمنون بعقيدة حزبنا".

كان من الملاحظ أثناء حوارات عديدة مع منتمين إلى تلك الأحزاب - شباباً وشيوخاً - هذا النفس "التعصبي" الحارق، الذي يريد إلغاء الآخرين وذبحهم من الوريد - سياسياً طبعاً- على مبدأ " كل من ليس معي فهو ضدي "، مبدأ المتعصبين وأصحاب العقل المغلق، الأحب إلى قلوبهم.

العقل المغلق: حوار مع شاب متحزب:

"من " ليس معي " ليس مثلي ومن ليس مثلي ليس إنساناً، فلا بد من تهميشه لأنه لا بد أن يكون ضدي وربما يصبح عدوي

على هذه الشاكلة يفكر بعض المتحزبين سياسياً أو طائفيًا حتى اليوم وهذا بالضبط ما صارحني به شاب متحزب " مثقف " في حوار طويل معه، قبل أعوام.

تحدث هذا الشاب " المثقف " عن ضرورة نشر " العقيدة " أي عقيدتهم بالقوة والجبر وغالى في خطابه، فقال صراحة ودون خوف أو وجل: أنه "لا يحق لمن لا يعتقد بعقيدتنا أن يحيا لأنه يشكل خطراً عليها "!!؟ وفي حوار مع مسؤول حزبي سابق " مثقف " أسرّ لي أن الذين يتحدثون عن الشعوب العربية يستحقون الإعدام أو المؤبد!! وأخبرني علماني يحمل إجازة عليا بالفلسفة أنه لا بد من إبادة الأصوليين؟!!

وفي نقاش مع كاتب ماركسي صرّح هذا الكاتب انه ضد السماح لليبراليين بحرية الحركة أو نشر أفكارهم في سورية، وإن الذين يطالبون الغرب بالتدخل لمنع الديكتاتورية من اتخاذ اجراءات ضد الديمقراطية والديمقراطيين يجب ان تحوّل ملفاتهم من الأمن السياسي إلى الأمن الجنائي؟ فالرأي السياسي المخالف بالنسبة للسياسيين المتعصبين سواء أكانوا في السلطة أم المعارضة، يخرج من خانة السياسة ليصبح جنائية وجريمة!!

يتحدث كثير من الشباب الجامعيون والمثقفون العلمانيون المنتمون إلى أحزاب علمانية، سواء كانت قومية أم ماركسية أم ليبرالية، يتحدثون بطريقة عدوانية ولا عقلانية، تدفع المرء لإعادة النظر في موقفه من هؤلاء العلمانيين وتدفعه لمقارنتهم مع "زملاء" لهم من رجال الدين المتعصبين أو مشايخ التكفير.

أليس تشابه العلماني، أو الاكاديمي المتخرج من جامعات أوروبا المنتمي لحزب تقدمي، مع تلاميذ مشايخ التكفير بمصيبة أخرى تعيد مجتمعنا إلى الورا؟ وهل التيارات الدينية العنيفة وفتاوى التكفير التي أطلقت طوال تاريخنا من رموز فقهية في مراكز دينية هامة، أسوأ كثيراً من الأصولية العلمانية العربية المغلقة؟

لو كان الناطق "المفتي" بعبارات جبرية عنيفة تريد إلغاء الآخرين لأنهم يشكلون "خطراً" على أصحابها وأحزابهم، لو كان الناطق بهذه العبارات محازباً أو حزبياً في تنظيم أو حزب جبري مغلق (ديني) لهان الأمر ولقلنا أن الجبرية لا تعلم إلا العنف، ولكن أن يقول شيوعي أو قومي عربي أنه "علينا إجبار الناس على اعتناق عقيدتنا"!! فهنا الطامة الكبرى، لأن الماركسية والقومية تصفان نفسيهما بالعلمية، فكيف يمكن التقاء "العلمية" أو العلم - الذي يجب أن يكون محايداً - مع العنف والجبر المناقض للعلم والعقل؟! وكيف يؤمن محازبو الأحزاب "العلمية" بالعلمية ويعلم بعضهم ضرورة إجبار الناس على اعتناق عقيدتهم "العلمية" بالقوة، فلا يتخيل بعضهم أن هناك بشراً يمكن أن يعتنقوا عقائد مخالفة لعقيدتهم، أليس غريباً أن فلسفة كبرى مثل الماركسية-اللينينية شغلت القسم الأكبر من اهتمام المثقفين في هذا القرن تؤمن بالحمية التاريخية وتروج لها؟ وهو إيمان لا يختلف عن حتمية الجبري، بل إن لقاء الفلسفتين يظهر جلياً حين نجد كيف انتهت الشيوعية الماركسية

في عقل عقائديها إلى ما يشبه الدين بكل أصوله الإيديولوجية من مبادئ لا يمكن التفكير في مناقشتها، ورموز معبودة، واكليروس حزبي مقدس، وهذا لا يختلف في العمق عن أي طائفة أو فرقة مذهبية دينية تؤمن بحتمية ووجوب إقامة " المجتمع الإسلامي "، أو في الأصح " دولة الخلافة "، القائمة على الإِجبار وفرض الجزية على المواطنين غير المسلمين - وكأنهم ليسوا مواطنين مثلهم مثل باقي المسلمين - بل إن الوهابيين يعتبرون كل من لم يكن وهابياً مثلهم ليس بمسلم، وبالتالي فليس أمامهم سوى الحرب على مسلمي الله جميعاً حتى يعتنقوا مع جميع الخلق عقيدتهم، لأن الوهابية بنظرهم هي العقيدة الصحيحة الأفضل والأقوم.

أليس هذا هو بالضبط ما يدعو إليه صراحة صديقنا الحزبي المثقف؟

إن العصبية هي هي، سواء كانت عصبية لحزب " علماني " أو حزب اسلامي، والتعصب هو هو سواء كان صادراً عن " علماني " أو إسلامي.

العصبية واحدة، سواء كانت في الأحزاب أم في الطوائف، إنما تختلف درجة التعصب من شخص إلى آخر، ومن حزب إلى آخر، ومن طائفة إلى أخرى، ولذلك عوامل فكرية وشخصية ظرفية، لكن النتيجة واحدة لأن الباعث على التعصب واحد، إنها الأنانية والتفوق على الذات، وإنها كراهية المختلف أو حتى الخوف منه.

ترى من يصب ماء العقلانية والتسامح فوق نار العلمانيين والاسلاميين فينقذنا من
حريق علماني اسلامي أكيد؟!!

"الصدّامية" والأسدية وتفجير الغيتوات

حوّلت السياسات الاستبدادية المنغلقة للحكّام الانقلابيين الشرق العربي إلى مكان خطير للألعاب البهلوانية والمقامرات المفتوحة بمصير شعوب المنطقة، وكان الرجل الرائد في البهلوانيات السياسية صدام حسين الذي قام بما لم يقم به سوى حكّام قلائل في التاريخ العربي: جلب الجيوش الغربية إلى المنطقة!!

دمّرت ممارسات صدام والبعث العراق مرتين، مرة من الداخل بواسطة البعث الذي اضْطهد وعاقب العراقيين تبعاً لهوياتهم القومية والطائفية، وأخرى من الخارج والداخل بواسطة الأمريكان، وأيضاً بواسطة البعث والزرقاوي اللذين حاربا العراقيين وذبحاهم على الهوية الطائفية.

لقد جعلت الممارسات الإرهابية من صدام حسين حجّاجاً آخر، و"حجّة" لأئمة الاستبداد والعقل الحزبي العصبي المغلق (في جناحه القومي) وصار الاستبداد والإرهاب ينتسب للرجل فصاريكُنّي باسمه، فيقال الإرهاب الصّدّامي!! وأصبحت "الصدّامية" ليست أسلوب أعوان صدام حسين الدموي في ممارسة السلطة بأسلوب فردي لا يقبل المراجعة أو الحوار فقط، وإنما أيضاً كل تفكير مغلق أناني غبي هوائي يؤدي إلى ممارسة دموية في السلطة الحاكمة وربما في السلطة الحزبية عموماً.

ولم تعد الصدامية تقتصر على نهج رجال حكم، وإنما تمتد لتطال نهج رجال سياسة خارج الحكم ولتطال أيضاً حركات وأحزاب متناقضة في العقائد أو متفقة، مختلفة في التوجهات أو متقاربة، لكن تتشابه في العقلية الاستبدادية والفردية وكره الآخر إضافة للغباء واللصومية والنزعة التفوقية التي تستند على " أمجاد الماضي "، تلتقي في ذلك أحزاب قومية وماركسية و" تدينية"³ تلتقي في ذلك قيادات هذه الأحزاب والكثير من أعضائها والكثير من مثقفيها.

لا تختلف ممارسات بعض الأحزاب القومية والماركسية في المشرق العربي كثيراً عن " الصدامية "، بينما تنحو الحركات المتأسلمة منحى وحشياً غير مسبوق في ارتكابها مجازر بحق المدنيين ذبهاً للأطفال والنساء الحوامل في همجية جديدة لم نعهدها في التاريخ العربي إلا من الأعداء والغزاة باستثناء مجازر أيلول الأسود ومجازر الحجاج الذي اغتال أكثر من مئتي ألف معارض لسياسة الدولة العباسية في زمانه.

(الآن بعد عشر سنوات من صدور هذا الكتاب نجد مثال داعش التي أسسها بقايا البعث العراقي بالتعاون مع جهات دولية وإقليمية، والعصابات الطائفية التي

³ تدينية: للتفريق بين الأحزاب التي تعمل في إطار الأديان المعروفة والأحزاب اللاتدينية التي يمكن أن تتحول إلى أديان في نظرتها السكونية كـ بعض الأحزاب الماركسية والقومية.

انهمرت كالمطر من كل حذب وصوب على سورية في مرجعيتها "الوليفقيهية"
المذهبية الشيعية الايرانية والعراقية)

لقد حوّلت الصّدّامية بلداً كالعراق هائل القوة اقتصادياً وعسكرياً ذو مكان جيو
استراتيجي خطير، إلى بلد يعاني سوء التغذية والموت جوعاً، جرّاء الحصار الدولي
الذي جاء عقب الغزو الصّدّامي للكويت، وها هو يجرّ الأمريكان للمرة الثانية إلى
المنطقة، لكن هذه المرة لاحتلال العراق بالقوة العسكرية.

لم تتوقف "الصدّامية" عند ذلك الحد، فهي مستمرة في عقليتها المغلقة وسلوكها
الإستبدادي وفي مواجهتها المتهورة وعدم قراءتها للتحوّلات الدولية العظمى في
العقدين الأخيرين، لا سيما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. فهي في إصرارها على
انغلاقها تجاه هذه التحوّلات، أو فهمها لها، لكن مع تعنت ومكابرة، تأخذ بلداناً أخرى
في المنطقة (سورية وإيران) إلى مصير مشابه للعراق.

لم يكن سقوط الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي حدثاً عابراً إنما هو تحول
تاريخي هائل، كذلك لم يكن سقوط برج التجارة العالمي في نيويورك أمراً عابراً،

إنما هو فاصل تاريخي توج بإعلان الحرب على الإرهاب أو بالأصح الحرب على العرب المسلمين وعلى الشرق الأوسط.

بعد تفجير برج التجارة العالمي أيلول 2001 أراد الغرب تحميل الشعوب العربية الإسلامية الثمن، وتدفع تلك الشعوب تكلفة الحرب التي ستشنها أمريكا على الإرهاب، وراجت فكرة عند البعض أن ثمة فرصة ذهبية لتحطيم العقل الإسلامي والعربي، لتحطيم هذه الثقافة الاستبدادية المغلقة الراضية للتغيير والإصلاح والوالغة في عنصرية وأنانية قاتلة للذات والآخر، جامعة السادية إلى المازوشية.

أي أن تفجير أيلول فرصة تاريخية عند هؤلاء لملاحقة العقل المغلق إلى الجغرافيا التي نشأ وترعرع فيها، وليست تصريحات المسؤولين والمفكرين الأمريكيين ببعيدة عن ذلك، فهم حسب قولهم يريدون تجفيف منابع الإرهاب، لكن أيضاً تجفيف منابع النفط الذي كان أداة هائلة لدعم الإرهاب القادم من هذه المنطقة وفي حالات كثيرة لتكوين الإرهاب، ومن ثم إدخال المنطقة العربية والإسلامية في سياسات العولمة اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، والملاحظ بالفعل نمو التنظيمات الإرهابية في تخوم آبار النفط وخطوطها، أي في البلدان التي تحتوي ثروات واحتياطيات نفطية كبيرة، كأنما التنظيمات الإرهابية تدافع عن الشركات البترولية والمصالح الدولية التي تنهب بترول العرب وثرواتهم الباطنية المتعددة.

عند نشر هذا الكتاب سنة 2006 لم تكن خيوط العملية الإرهابية تلك قد تكشفت بعد، عن تخطيط وهدف أمريكي لغزو رمال الخليج والسيطرة التامة على البترول عصب الاقتصاد العالمي، من المنبع الى المبيع ... ومن العراق الى السعودية

وما أوردناه عن الصدامية يصح على الأُسدية البشارية، بل إن الأُسدية تفوقت على الصدامية في محصلة الخراب الذي عمّ ليس سوريا فحسب بل كل المنطقة العربية المشرقية، خراب وطني واجتماعي واقتصادي ونزيف للعقول والنخب، وقتل ممنهج للأطباء بحجة مساعدة جرحى الثورة السورية واستدعاء للاحتلالين الإيراني والروسي وجلب للمليشيات الطائفية وتغيير ديمغرافي انتهى الى حرق الغابات وتجويع للسوريين ونهب للثروات وانهيار لمؤسسات الدولة والليرة السورية ونشر لأنواع المخدرات للسيطرة على المجتمع وسلبه القدرة على تحسس الواقع والتمرد عليه...

تصحيح خطأ تاريخي أم جني ثمار؟

لم يعد سراً أن الأنظمة الشمولية هي الابنة غير الشرعية للسياسات الغربية - بما فيه سياسة الاتحاد السوفيتي السابق - في المنطقة العربية، فهذه الأنظمة تم تركيبها

واحدًا تلو الآخر وفرشت الطرق أمامها وروداً للوصول إلى الحكم بكثير من الضجيج القومي والشعارات الثورية ومواجهة الإمبريالية والصهيونية ورمي إسرائيل في البحر؟

لقد اكتشف الغرب أن الديكتاتوريات و"الشموليات" التي أنشأها ورعاها واحتضنها نصف قرن قد طورت "الإرهاب المحلي" حتى وصل شره إلى نيويورك ولندن وباريس، كإرهاب جانبي وظيفي، لتثبت هذه الأنظمة للنظام الدولي أن بقاءها ضروري للسيطرة على الإرهاب المحلي والجانبى، فالإرهاب الحقيقي محصور بأجهزة المخابرات الغربية، واكتشف الغرب مؤخراً ربما، أن النفخ في العقل المغلق وذهنية الغيتو المذهبية - لمصالح ضرورية آنذاك تتعلق بمواجهة المعسكر الشرقي و الحرب على الشيوعية- أدى بهذه الأنظمة إلى التهام مجتمعاتها العربية والإسلامية، عدى عن أنها ساهمت في تأجيج مشاعر الكره و الرفض للغرب والولايات المتحدة خصوصاً.

يتساءل بعض المحللين السياسيين حول ما إذا كانت الأجهزة السرية للولايات المتحدة وأوروبا والاتحاد السوفييتي السابق قد أجرت بروفات مسبقة بواسطة كومبارس من الضباط الانقلابيين والديكتاتوريين الذين استولوا على أنظمة الحكم

في الشرق العربي وجواره، كمقدمة لاستيلاء قوى حلف الأطلسي الأساسية على هذه الأنظمة والدول لاحقاً؟

في هذه الحال سيكون صدام حسين مثلاً أول فقط، بن لادن مثال ثان، النظام السوري والإيراني مثال ثالث، وهناك مزيد من الأمثلة الحيّة الأخرى، لقد ساهمت هذه الأنظمة الديكتاتورية والشمولية في تكوين منظمات إرهابية تحت غطاء الإسلام، وساعدت على انتشارها في العالم، بموافقة أمريكية أيام الحرب الباردة، لكن هذا الانتشار السرطاني لهذه المنظمات يظهر نوايا توسعية ذاتية، تأمل بإعادة بعث أمجاد الإمبراطورية الإسلامية القديمة، وهنا تلتقي العقلية التوسعية الإسلامية مع العقلية القومية العربية الحاملة بإعادة المجد العربي في دولة عربية واحدة من المحيط إلى الخليج بما فيه إيران وتركيا، وهو ما يعتبر خطأ أحمر أوروبي وأمريكي.

وبالفعل بدأت الحرب على الإرهاب، إنما في ذات الوقت بدأت الحرب على الإسلام وعلى كل ما يمتّ بصلته إلى ذهنية التوحيد القومي.

بدأت الحرب لإعادة المارد الإسلامي إلى القمم الذي انطلق منه لمحاربة الشيوعية، وجيوش الغرب قادمة جيشاً وراء آخر في حروب "صليبية" مستعادة لتفكيك المنطقة العربية وأولها بلاد الشام.

يقول بعض المطبلين للغرب "إنهم قادمون لتفجير غيتواتنا المقدسة وثقافتنا المناقفة، إنهم سيخلصونا من أمراضنا كلها دفعة واحدة"، لكن لا تعلم تلك الأبواق الجهولة، أنه حينما تنتهي عملية الحرب على الإرهاب لن يبقى أحد منا ليكون شاهداً فيفرح أو يحزن!! لقد فُتحت النار على تاريخنا الأسود والأبيض معاً، لسنا نحن الذين نملك شرف اعلان الحرب على الماضي للأسف.

بعد مضي شهور أو سنوات قليلة على الحرب على الإرهاب ستبدأ حروب الغيتوات العربية، حروب القبائل والمذاهب والطوائف والأحزاب، حروب العصبيات من كل لون وصنف ونوع ...

إن عقلية الغيتو، عقلية "الصدّامين" أياً كانت هويتها السياسية أو الدينية أو القومية، خطر على أصحابها وخطر كذلك على العالم، مع ذلك فالعربي المغلق لديه إمكانية الإنفتاح، لكنه ضحية أنظمة الإستبداد والفساد الشامل والعقل الإرهابي الحاكم.

ينقاد العربي بسهولة للمتعصبين العصابيين في السلطتين الدنيوية والدينية أولاً بسبب كمية القهر التي يختزنها في داخله نتيجة لممارسات الأنظمة العربية وممارسات الامبريالية ممثلة بسياسة أمريكا في العالم العربي، كذلك بسبب ثقافته الدينية التي تبرّر سلوك الحاكم و السلطة وتأمّره بطاعتها، فيبدو كائناً خاضعاً

مستلباً بلا إرادة، لكن العربي المسكين والعاطفي إذا ما توافرت له قيادات سياسية ودينية منفتحة إنسانياً، مدركة للتحويلات الدولية العاصفة، مُتقنة فنون الدبلوماسية والعلاقات، فإنه يتحول إلى كائن منفتح إيجابي ذو إرادة ووعي...

ربما لم تنقض الفرصة بعد، ربما لدينا بعض الوقت، لكنه وقت قليل لنبدأ عملية التحوّل والانتقال من حالة الانغلاق والتعصّب وذهنية الغيتو إلى حالة البشر الطبيعيين، ربما لدينا وقت قليل لنبدأ عملية جراحية عميقة في وعينا المستلب فنعود إلى الوعي الحق، عملية نقد لمقدساتنا غير الإنسانية ولآلهتنا المعبودة آلهة القسوة والكره والتكفير والفساد والقتل، لنعود إلى آلهة الحق والخير والجمال... قد تنفعنا ديمقراطية الغرب، الديمقراطية الوحيدة التي يمكن لها أن تشفي نفوسنا وعقولنا، إذ لا ديمقراطية سواها على حد علمنا جرى تطبيقها في العصر الحديث وأثمرت ثمراً نافعاً، فهل من أحد يسمع النداء ويكون على يديه إصلاح هذه الأمة وخلصها؟

الفصل الثالث

المحاولات الفكرية للإصلاح السياسي في القرن التاسع

عشر

لم يكن مطلب الإصلاح جديداً على الحياة السياسية في البلاد العربية، بل كان جزءاً من نسيج السياسة والمجتمع، ولحظة حارة من لحظات تطورها منذ ما لا يقل عن مئة وخمسين عاماً، حملت مطلب الإصلاح نخبة فكرية اصلاحية، كمشروع ثقافي في القرن التاسع عشر على يد مصلحين امثال الطهطاوي، والتونسي، والأفغاني، ومحمد عبده، والكواكبي... ثم وجدت الدولة نفسها مدفوعة اليه بقوة أحكام التحدي الاستعماري الداهم فأجرت عدداً من الاصلاحات أهمها إصلاحات محمد علي، والباي أحمد، والسلطانين محمد الرابع والحسن الاول، و"تنظيمات" الدولة العثمانية...

من النافل القول أن ذينك المشروعين الاصلاحيين: السياسي والفكري تعرّضا للانتكاس وانتهيا الى إخفاق لأسباب عديدة اهمها دخول الاستعمار، والتجزئة، وصعود الإحيائية الاسلامية..؛ لكن مآله الدراماتيكي ليس سبباً لشطب حقيقة أنه قام في بلاد العرب مشروع إصلاح حي مبكر، وأن هذا المشروع أنجز تراكمات هائلة بين

ثلاثينات القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين وكان يسعه أن يراكم مكتسبات أكثر لولا متغيرات دولية واقليمية مفاجئة ذهبت به الى عتبة الانسداد⁴.

أولاً : نبذ الاستبداد والفساد ومطالبات الإصلاح :

لقد نام الفكر العربي طويلاً " إلى أن استيقظ على وقع الثورات المتلاحقة في أوروبا وأمريكا، بالتحديد الثورات الاجتماعية السياسية التي رفعت راية الحرية والديمقراطية والعدالة في وجه الحكم الملكي والإقطاعي، والتي شرّعت لنظم سياسية جديدة يحكمها البرلمان والتصويت والانتخاب والأحزاب والصحافة وغيرها من وسائل المراقبة السياسية التي تقيد الحاكم وتمنع استبداده : يقول رثيف خوري إن نظرة مفكري القرن التاسع عشر العرب إلى مبدأ الشورى أو الديمقراطية - كما صار اسمها في العصر الحديث - تأثرت بالثورة الفرنسية التي جعلتهم يعودون إلى التاريخ العربي الإسلامي، إلى القرآن الكريم والسنة النبوية ومواقف المعارضين للاستبداد كنقيض للشورى (الديمقراطية) في عهود الحكم الأموي والعباسي والعثماني، وقد سمى مفكرينا " الحكم الديمقراطي الذي كانوا يستهدفونه بالحكم الشوري ونقشوا على الراية الديمقراطية التي رفعوها الآية الكريمة ((وأمرهم شورى بينهم)) وإذا طالبوا بحرية الفكر مثلاً" نادوا بالآية ((لكم دينكم و لي ديني))، وكانوا يرجعون

⁴ لفكرة الإصلاح والديمقراطية تاريخ في هذه المنطقة. عبد الإله بلقزيز. صحيفة النهار , 14 آذار 2006.

إلى سيرة النبي وأقواله فيجدونه يقسم أن لو وضع خصومه كلاً من القمر والشمس بيديه لم يرجع عن رسالته، وهو مثال في الإيمان بحق الإعلان عن الرأي، ويرددون حديثه " إذا رأيت أمتي تهاب الظالم أن تقول له : إنك ظالم فقد تودع منها " وكانوا يسمعون جواب عمر الشهير لأحد البدو : " الحمد لله الذي جعل فيكم من يقوّم اعوجاج عمر فيستنتجون أن للأمة حقاً في محاسبة حكامها، وكانوا يقرأون خبر النقمة على عثمان لما خصّ أقربائه وكيف قيل له : " اعتدل أو اعتزل "، ثم يقرأون خبر الثورة عليه فيستنتجون أن ولي الأمر يمكن دعوته إلى التنحي عن منصبه و خلعه، ويقرأون قول جارية بن قدامة لمعاوية : " إنك لم تهلكنا قسوةً ولم تملكنا عنوةً ولكنك أعطيتنا عهداً وميثاقاً وأعطيناك سمعاً وطاعةً فإن وفيت لنا وفينا وإن نزعت إلى غير ذلك فإننا تركنا وراءنا رجالاً أشداءً وأسنةً حداداً... " ويقرأون قول مالك بن الحارث بن الاشر لعلي بن ابي طالب بعدما ولى اثنان من أقربائه في البصرة والحجاز ومكة " وليت بني عمك، فلم قتلنا الشيخ (يقصد عثمان) انما قتلناه حينما آثر أهله بالولاية " ؟ (ورد في كتاب محمد كامل الخطيب " النهضة والاخفاق " نقلًا عن كتاب نواذر المخطوطات الجزء الثاني. عبد السلام هارون. القاهرة 1973)

فيما يخص الحريات السياسية (الديمقراطية) لا بد من ملاحظة أن الثورة الفرنسية أيقظت الفكر العربي، إذ حاول عدد من رواده تمثل هذا المبدأ في التاريخ العربي الإسلامي في مصدره النقلي (القرآن الكريم) وكذلك في السنّة وفي معارضة الأحرار للمستبدين والملوك أمثال معاوية وغيره كما رأينا سابقاً، والفكر السياسي العربي المعاصر في نصوص الديمقراطية والهجوم على الاستبداد يأخذ من العصر ومفاهيمه السياسية، لكنه لا ينسى مواقف الأجداد الذين طالبوا بالشورى والعدالة، على العكس من بعض الأحزاب العربية المستوردة عقائدها من أوروبا، قومية وماركسية..

ثانياً: الوقوف ضد الاستبداد والملكية التي تؤسس للفساد وتدمّر العباد والبلاد:

نادى مفكرو المشرق العربي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مطالبين بالحريات السياسية الأساسية، وشنّوا هجوماً واسعاً على الاستبداد، فها هو شبلي الشميل يعيد فساد الأخلاق في البلاد الشرقية العربية إلى حكم الملوك وغياب الشرائع، يقول: " إن حكومات الشرق هي التي ساعدت على فساد الأخلاق إلى هذا الحد. فقد تقدّم أن الفرق من عهد أبقرات إلى اليوم بين حكومات المغرب وحكومات

المشرق أن تلك تحكمها شرائعها وهذه تحكمها ملوك، وإن تعدّلت الأحكام في بعض ممالك الشرق اليوم فما تعديلها إلا صورة لا معنى "

ويؤكد الشميل أن دمار مناقب المبادرة الإيجابية والإيثار سببه ارتفاع الحاكم فوق الدستور وإعماله فنون الإذلال في الشعب، ويقول: "إن ملوك الشرق ما زالوا فوق شرائعهم فأماتت حكوماتهم من الأمة عواطف الشهامة والإقدام بما ثقّت على كواهلهم من الإذلال وسائر ما يجزّ إليه الاستبداد وقوّت فيه كل الصفات الدنيئة الهادمة لصروح الاجتماع بما أخذت من قوى العقل بإطفائها نور العلم."

أما المفكر النهضوي الكبير عبد الرحمن الكواكبي شهيد الحرية والتأمر السلطوي فيحدّد الاستبداد ب " أنه اقتصار المرء على رأي نفسه فيما ينبغي الاستشارة فيه، الاستبداد أن يحكم الحاكم بأمره حسب هواه وأمياله " ويراد بالاستبداد عند اطلاقه استبداد الحكومات الخاصة لأنها هي أقوى العوامل التي جعلت الإنسان أشقى ذوي الحياة... والاستبداد في اصطلاح السياسيين هو تعرّف أفراد أو جمع في حقوق قوم بلا خوف تبعة أو احترام شريعة إلهية أو قانون بشري.. (وهو) الاستبداد صفة للحكومة المطلقة العنان التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محقّقين"، هذا في ماهية الاستبداد ومعناه، أما سببه، فيعيده الكواكبي إلى تحوير القوانين بسبب جهل الشعب، أي أن الاستبداد سببه جهل الشعب بحقوقه

وواجباته، يقول : " ومنشأ الاستبداد إما هو من كون الحكومة غير مكلفة بتطبيق تصرفها على شريعة أو على أمثله أو على إرادة الأمة وهذه حالة الحكومات المطلقة التي تخلّصت من قيود القوانين بجهل رعاياها، وإما من كونها مقيدة بنوع من ذلك ولكنها تملك بنفوذها إبطال قوة القيد بما تهوى..."

ثم ينتقل الكواكبي ليفضّل لنا أنواع الحكومات المستبدّة، فبيّن أن منها حكومات الحاكم الفرد المطلق الذي تولّى الحكم بالغلبة أو الوراثة، ومنها " حكومات الحاكم المفرد المقيد الوارث أو المنتخب متى كان غير محاسب كذلك حكومات الجمع ولو منتخباً لأنّ الاشتراك في الرأي لا يدفع الاستبداد وإنما قد يعدّله نوعاً وقد يكون أضرّ من استبداد الفرد، كذلك الحكومات الدستورية المفرقة فيها قوة التشريع عن قوة التنفيذ لأنّ ذلك أيضاً لا يرفع الاستبداد ولا يخفّفه ما لم يكن المنفذون مسؤولين لدى المشرّعين وهؤلاء مسؤولون لدى الأمة التي تعرف أن تراقب وأن تتقاضى الحساب".

وينتقد الشيخ رشيد رضا تحوّل الخلافة من الشورى إلى الملكية الوراثية، يقول : " غفل المسلمون عن هذا (أي الشورى) فتركوا الخلافة لأهل العصبية يتصرفون فيها تصرف الملوك الوارثين الذين كانوا يزعمون أن الله فضّلهم على سائر البشر لذواتهم وليبوتهم وواجب طاعتهم والخضوع لهم في كل شيء، فلم يوجد في أهل الحل والعقد

من الرؤساء من اهتدى إلى وضع نظام شرعي للخلافة بالمعنى الذي يُسمى في هذا العصر بالقانون الأساسي يقيّدون به سلطة الخليفة بنصوص الشرع".

هذه لمحة هامة من الشيخ رشيد رضا الذي يوجّه أصابع الاتهام مباشرة دون موارد إلى معاوية الذي كان السبب في تدمير نظام الشورى الإسلامي وإحلال نظام الملكية الوراثية محلّه، يقول: "وما جاء عصر التأليف والتدوين إلا وكانت الخلافة قد انقلبت إلى طبيعة الملك بالبدعتين الكبيرتين اللتين ابتدعهما معاوية وهما جعل الأمر تابعاً لقوة العصبية وجعل الخلافة تراثاً ينتقل من المالك إلى ولده أو غيره من عصبته..." وهذه دعوة جريئة من الشيخ رشيد رضا لعودة الأمة إلى نظام الشورى أو الحكم الديمقراطي، ومن ناحية أخرى اكتشف بعض أعلام النهضة - ومنهم الدكتور شاكر خوري - أن تفشّي عقلية التجسس على الناس من قبل أجهزة الأمن والاستخبارات المحلية هما من دعائم قيام واستمرار الدولة المستبدة والحكومة الظالمة ومن نتائجهما وهما علامة تدمير الإنسان وتعطيل فاعليته، يقول الدكتور خوري: "الجاسوسية والمراقبة: الأولى تخربنا وتجعلنا محتالين غشاشين قاتلين وتجعل حياتنا بيد مفسدٍ دنى يبيعنا حسب شهواته، والثانية تجعلنا في جهل وتأخر بحيث نرى أنفسنا أدنى من الحيوانات، فلا ظلم أمرّ من الجاسوسية ولا ضعف أذلّ من المراقبة التي تفتكر أن بمجرد كتاب أو حرف في كلمة أو كلمة في جملة تخرب

المملكة وتتغير أفكار الرعايا فأى كتاب لحد الآن عمل هذا العمل؟" إنه سؤال قديم جديد يرسم برقبات الأنظمة ومخابراتها في المشرق العربي المعاصر، (وفي الغرب أيضاً الذي يعتبر كل ملاحظة تخص إسرائيل اعتداء على اليهود ويشهر تهمة العداء للسامية في وجه أي ناشط سياسي أو فنان أو مفكر غربي حر ينتقد الصهيونية. فيطرد هؤلاء المفكرين الأحرار من أعمالهم)

ويُرجع مصطفى كامل باشا المناضل المصري الكبير انحطاط المجتمع إلى غياب الديمقراطية والمشاركة وإطلاق يد السلطة والحكم في أمور العباد والبلاد دون مراقبة من الشعب، يقول: "من الشعوب من يُسلم زمام أموره إلى حكومته ويجري طوع إرادتها، ومنها من يجعل للحكومة حداً في السلطة والنفوذ ويراقبها مراقبة شديدة، إن احسنت كافأها وإن أساءت قضى عليها، فشعوب الشرق من النوع الأول، وشعوب الغرب من النوع الثاني، ولذلك كان الشرق في تأخر وانحطاط، وكان الغرب في تقدم وارتقاء، لأن الشعب هو في الحقيقة صاحب البلاد وسيدها وحارس الوطن من كل الأخطار، وما الحكومة إلاّ وكيل عنه، تُختار من نخبة أبنائه ومن أشدهم حرصاً على مصالحهم".

ثالثاً : الدعوة إلى المشاورة والديمقراطية لأنهما من أسباب التقدم :

من الواضح تماماً أن مفكري العرب وأحراره أصحاب الرأي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حينما تحدثوا عن الاستبداد وجعلوه من أسباب تخلف الشرق العربي، كان لا بد أن يتحدثوا عن ضده أي الشورى أو الديمقراطية، ولم يغب عن أذهانهم ودعواتهم التصريح أن الديمقراطية من أسباب تقدم الأمم الغربية وهي التي "تنقذ" الشرق المتخلف وأهله من الرجعية والفقر والجهل، من هؤلاء الذين تحدثوا عن الديمقراطية بلفظها كما هي " الديمقراطية " الكاتب أمين البستاني الذي يعرف الديمقراطية فيقول : " الديمقراطية لفظة يونانية تركبت من كلمتين : داموس ومعناها الأمة أو الشعب، وكراموس ومعناها السلطة : أي سلطة الشعب، ويقابلها "الأوتوقراطية" واللفظة يونانية أيضاً ومعناها سلطة الفرد أو الملك المطلق لا الدستوري المقيد " ثم ينتقل إلى الحديث عن الديمقراطية فيقول : " لما قبض الملوك على صوالجة عروشهم انتحلوا حق السماء وقالوا أن ملكهم من الله لا من عباد الله.. ثم ظلت الأمم تلقي على ملوكها مثل هذه النعوت الضخمة حتى هووا من تلك العروش إلا الملوك الذين دانوا لسنة الديمقراطية فاستقروا على عروشهم وهم أشباه رؤوس الجمهوريات لا أبناء السماء ولا ظلال الله على الأرض " .

ويؤكد البستاني متفائلاً أن النصر في النهاية للديمقراطية : " لا غرو أن تسود الديمقراطية آخر الأمر لأنها حكومة الأمة والحكومة للأمة لا للملك الذي هو رجل منها، اختارته أن يرأس دولتها أو اغتصب هو هذا الملك اغتصاباً وغلاباً في حرب وقعت أو فتنة فرقت بين الأمة، أدرك بها طالب العرش مناه"، وفي لفتة فيها من الحكمة الكثير يحذر البستاني من انتقال البلاد التي طال فيها الاستبداد حتى اعتاده الناس إلى الديمقراطية دفعة واحدة، لما يؤديه ذلك إلى اضطراب وتبلبل في البلاد : " إن تبدل الحكم من سنن اتوقراطي أي من سنن التحكم والاستبداد إلى سنن الحرية والدستورية فجأة، بمرة واحدة، أفضى إلى فتن سالت فيها الدماء ". لكنه يؤكد في النهاية أن حزب الحرية لا بد أن ينتصر ولو بعد حين: " لأنه متى عصفت فتنة الحرية بأمة وأذاقتها شيئاً من حلاوة الديمقراطية فلا تنكص عنها حتى تبلغ أمانها"، ثم يبين سبب ظهور الفتنة في حال الانتقال المفاجئ من الاستبداد إلى الديمقراطية، يقول البستاني : " إن حكماء الأمم أجمعوا على أن التدرج والتدرّب على طريق الديمقراطية هما أسلم عاقبة وأثبت أثراً من الطفور (الطفرة أو الظهور المفاجئ) فقد جاز أن تلتوي أمانى الأحرار بمثل هذا التسرع وتقوم الفتنة ويفسد القصد على طالبيه ". وهذا رأي جائز يقابله اليوم تدخل القوى العظمى وعملائها في البلاد التي تنتقل إلى الديمقراطية فجأة، وافتعالهم الفتن والأحداث السلبية التي تتعارض مع مطالب الديمقراطيين وطالبي التغيير مما يؤدي إلى عكس ما يريدوه ويطلبوه، وإذا كان أمين

البستاني قد تحدث عن الديمقراطية بشكل عام فإن الكاتب والمفكر عبد الله النديم تحدث عن جوهر الديمقراطية أو الشورى بما هي بذل الرأي، رأي العلماء وذوي الاختصاص واستماع أولي الأمر إلى آرائهم وأخذهم بها، لأن ذلك هو ما أدى إلى تقدم الأمم الغربية وما يؤدي إلى تقدم الشرق، بينما حال الشرق اليوم وأولي الأمر فيه إقصاء العلماء والحكماء وعدم الاستماع إلى آرائهم، وتعيين الجهلاء وأولي الجاه والمال... في المناصب العالية، والعمل بآرائهم المخربة للبلاد والمهلكة للعباد، يقول عبد الله النديم في ذلك : " نحن معاشر الشرقيين بحاجة إلى نقد الأفكار وتفتيش الآراء حتى فيما يصدر منا في الشؤون الأهلية لنبد الضار وأخذ النافع، فقد يصدر رأي من إنسان عن الإخلاص ويكون قد تلوت عليه المطالب فيخرج الرأي خطأً يضرنا الأخذ به وإن كان صاحبه لم يقصد الضرر."

يتابع عبد الله النديم: " ولا ينبغي الاعتماد على ذوي المظاهر العلمية والإدارية قبل أن نعرض أفكارهم على المبادئ والخواتيم، فإن الحائز على ثقة الناس به، كثيراً ما تدعوه العجلة للسقوط في وهدة الارتباك، فيقول من غير تروٍّ ويعمل بغير تدبير، لعلمه بأنه لا يعارض قوله ولا يقبِّح عمله، وقد درست الأمم الغربية هذه المقدمات وعلمت ما وراء الاقتداء بالنزلاء وأهل الشهرة من الانحطاط، فاعتمدت على مجالس

شوراها لتستخلص من تضارب الأفكار واختلاف الأحزاب قواعد لا تنقضها الحوادث وقوانين تلائم التابع والمتبوع وتبقى بها دعائم الدولة قائمة على أساس متين".

والمفكر عبد الله النديم يلامس جوهر الديمقراطية ويضع يده على قلبها الجليل، ألا وهو السماح للأفكار بالتضارب وللأحزاب بالاختلاف ففي اختلافها عن إخلاص ما فيه خير البلاد واستخلاص القواعد والأحكام الملائمة للمجتمع بكل فئاته، فهو يحدّد إذًا أن الديمقراطية هي تعدد الأفكار والأحزاب وحرية إبداء الأفكار لما فيه المصلحة العامّة، ويرى عبد الله نديم أن أعمال الغربيين التي أدهشت العقول كان سببها "تمحيص الرأي وتوحيد الكلمة وتمحيص المتشاورين"، أما نحن كما يقول فقد ابتعدنا عن طريق التقدّم لأننا ابتعدنا عن مشاورة العقلاء بحجة الأنفة ومن استشارة الفقراء ومفاوضة الضعفاء، وإن كانوا قد امتلأوا علماً وكسبوا نباهةً، فإذا عوّلنا على التشاور يوماً جمعنا أرباب الأموال وأهل الوجاهة من غير تخيّر العقلاء منهم ولا تمييز الأغبياء من الأذكياء وحشرنا هذا التشتيت في قاعة حبس لا يراهم فاضل ولا يسمعهم خبير فيحيصون حيصةً تنجلي عن نكباتٍ تجلب في صور مضارٍ تدفع أو منافع تصنع وليس وراء هذا التقصير غير التدمير.."

لكأن عبد الله النديم قاعد في قلب مجلس الشعب عندنا أو عند جيراننا من ذوي مجالس الشعب فما يقوله قبل قرن شديد الشبه بما يجري الآن عندنا من تحكّم

الجهال واللصوص والعملاء بأنظمة الحكم والإدارة وما أدى إليه من تفشي البيروقراطية والفساد والتخلف الذي يهدد بنسف هذه البلاد والمجتمعات من أصولها، لكأن عبد الله نديم يتحدث متنبئاً قبل ما يقرب القرن عن أوضاع بلادنا اليوم أو لكأن ما كان واقعاً منذ قرن في مجتمع المشرق العربي لم يتبدل حتى اليوم.

يقترح النديم حلاً نبيهاً لمشكلة العلماء وأصحاب الرأي في الشرق وهو في نفس الوقت حل يطوّر الشرق يقول: " فماذا على الشرقيين لو جاروهم (أي الأوروبيين) في هذه الطريقة (الشورى والاستفادة من رأي العلماء) وهي سهلة لا حُزن فيها ولا عورة ولا يلزم للدخول فيها أكثر من انتخاب العقلاء والفضلاء وانسلاخ أهل الذاتيات، لتخرج من مضيق هذه المصيبة التي أصيب بها بعض نبهاء الشرق من خدمة الأجنبي ولو بيع الوطن إليه، وما وضعهم في هذه النقطة الذميمة إلا التربية الأجنبية من جهة وتغافل الملوك عنهم من جهة أخرى " ويؤكد عبد الله نديم أن سبب هذه المصيبة وحلها في يد " الملوك وهم قادرون على تربية أبناء بلادهم على حب الوطن والملة والدولة وتدريبهم على الأعمال الإدارية والحربية والصناعية وترقيتهم بقدر استحقاقهم وسد باب الأجنبي أمامهم بإعطائهم الحقوق الوطنية والملكية وتسليمهم الأعمال العالية التي ترشّحوها لها واستعدّوا للقيام بأعبائها " ⁵ وهذه المصيبة التي

⁵ الفكر العربي الحديث أثر الثورة الفرنسية في توجهه السياسي والاجتماعي. رثيف خوري. الطبعة الثالثة 1993. دمشق. تحقيق محمد كامل الخطيب.

يعرضها عبد الله نديم ما زالت تعاني منها بلاد المشرق العربي التي فتحت أبوابها للمدارس الغربية والتي أبقت على أنظمتها المتخلفة التي تجعل العربي المشرقي يكره بلاده من كثرة الاستبداد الذي يقع فوق رأسه لا سيما إذا كان عالماً أو مثقفاً أو حكيماً..

لقد كان لكتبة القصر في الأمس كما لهم اليوم الدور الأكبر في شرعنة وقوننة الاستبداد والخضوع ضمن الايديولوجيا المغلقة المتعصبة على ما يكسر احتكارها للسلطة والقوة بكل أشكالها.

في المقابل كان للمثقفين والمفكرين الأحرار معارضي الاستبداد والثقافة المغلقة المتعصبة دور كبير في نهضة البلاد والعباد والمطالبة بالإصلاح السياسي والاجتماعي... و كما ذكرنا مطالبات البستاني وعبد الله النديم والكواكبي وشبلي الشميل من القدماء فلا بد أن نذكر بعض مفكري بلادنا من المعاصرين أمثال أنطون مقدسي في رسائله السياسية الشهيرة للحاكم المطالبة بالإصلاح السياسي، والفيلسوف بديع الكسم الذي أعلن أن الحقيقة نسبية ولكل انسان الحق في أن تكون له حقيقته وعقيدته، والمفكر أحمد حيدر في تحليله النفسي الشيق للاستبداد والأيديولوجيات الرديئة التي تغوي الجماهير بجنة موعودة على الأرض وكذلك المفكر المعارض د. عبد الرزاق عيد في تحليله لذهنية التعصب ونقده للراهن

السياسي وفضحه للاستبداد والإستتثار بالسلطة ومطالبتة الجريئة بالإصلاح، ولا ننسى المناضل رياض ترك في مبادراته السياسية الفكرية الشجاعة وكذلك المفكرين الافاضل الياس مرقص ود. برهان غليون والطيب تيزيني وغيرهم كثير.

يبدو الإصلاح السياسي المطلوب اليوم في البلاد العربية وفي سورية مفتقداً لجذور فكرية مؤيدة في التاريخ العربي الإسلامي، وهو لم يتراكم في القرن التاسع عشر حتى يصبح تجربة كاملة يمكن استلهاها، فاصلاحات ذلك القرن كانت من ناحية قسرية بفعل ضغوط خارجية، ومع ذلك تم اجهاضها، ومن ناحية ثانية لم تأخذ الوقت اللازم لتكوينها الكامل ولم تترك لتنضج بفعل الضغوط الخارجية ذاتها التي كانت سبباً غير مباشر في نشوتها.

والحال كذلك لا بد من استلها المطالبات الفكرية لمفكري ومنتوري القرن التاسع عشر العرب الذين أخذوا من أفكار أوروبا الديمقراطية لاسيما أفكار الثورة الفرنسية، كما لا بد من إعمال عقلنا الثقافي والفكري للوصول إلى أسس فكرية قوية للإصلاح السياسي العربي عبر فهم ماهية الإنسان ودوره في الوجود وغايته، ولا بد من فهم حقيقي لدور ومهمات النخب المثقفة ومهمات القيادات على اختلاف أنواعها، ولا بأس أن نتلمس الأسس السياسية للإصلاح السياسي العربي في تجارب الأمم المجاورة لنا، أو الأمم التي تشابه ظروفها ظروفنا، وبعضها تجاوزتنا في مجال

الحقوق والحريات مئات السنين الحضارية.. دون انبهار أو تقليد أعمى لأن كل تقليد
دون وعي وفهم مآله إلى الفشل الذريع.

الأسس الفكرية للإصلاح السياسي

الأساس الأول: نسبة الحقيقة

خرافة "الحقيقة الوحيدة"

ليست العقلية الإيديولوجية العنيفة القائمة على تقديس عقيدة الجماعة ومحاولة إلغاء عقائد كل الجماعات الأخرى، ومن ثم إلغاء الجماعات الأخرى نفسها، ليست هذه العقلية الإلغائية المغلقة بجديدة في تاريخنا، بل إنها لتبدو صفة من صفات الإنسان العربي عبر تاريخه، وربما صفة من صفات الإنسان المتخلف أيضاً، إن توضيح معنى الحقيقة والعقيدة إلى ذهن العربي، ضرورة كبرى كما التأكيد على حق كل إنسان عربي في اعتناق الحقيقة أو العقيدة أو الفكرة التي يريدها دون محاولة إلغاء ومحاربة الآخرين ممن لا يعتقدون عقيدته.

تعيين الحقيقة:

نبدأ من تعيين معنى الحقيقة، فما معنى الحقيقة، وما الشروط الواجب توفرها في العقيدة أو الفكرة أو في ما يسميه شخص ما "الحقيقة" لتكون حقيقية أو لتكون حقيقة بالفعل؟

كانت الحقيقة وما زالت أهم موضوعات الفلسفة فهي تندرج في أحد أقسام الفلسفة الرئيسية نقصد بذلك الميتافيزيقيا أو ما بعد الطبيعة، وقد وقف منها فلاسفة اليونان القدماء مواقف مختلفة، فقد أنكروا بعضهم وقال أنها وهم والعقل عاجز عن إدراكها لو وجدت، والبعض الآخر قال أن الحقيقة نسبية تختلف بين إنسان وآخر وزمان وآخر ومكان وآخر، وجماعة ثالثة قالت بوجود الحقيقة مع الاختلاف حول مكانها هل هي موجودة في عالم المثل فقط (السماء)؟ أم هي موجودة في عالم الحس وتشكل ماهيات الأشياء حيث يجردّها العقل منها.

أما في الفلسفة العربية الإسلامية فقد عيّن أخوان الصفا الحقيقة بحدود الأشياء ورسومها. "والأشياء مركّبات وبسائط، وتعرف حقائق المركبات إذا عرفت الأشياء التي هي مركبة منها وتعرف حقائق البسائط إذا عرفت الصفات التي تخصّها"، أما

ابن سينا فيقول أن حقيقة الشيء ماهيته و"لكل شيء ماهية هو بها ما هو وهي حقيقته بل هي ذاته ولكل أمر حقيقة هو بها ما هو"، وأما الغزالي فيقول أن الفكرة تكون حقيقية إذا اتسّمت بالوضوح واليقين ولم يجد الغزالي الحقيقة إلا في الحدس الصوفي⁶ كذلك فعل الحلاج، لكنه تجاوز الغزالي معتبراً أن البشر لا يمكنهم الوصول إلى الحقيقة: "... أفهام الخلائق لا تتعلّق بالحقيقة، والحقيقة لا تليق بالخلقية. الخواطر علائق وعلائق الخلائق لا تصل إلى الحقائق، والإدراك إلى علم الحقيقة صعب فكيف إلى حقيقة الحقيقة؟"⁷ وأما الكندي فيقول بأن "كل ما له إنية فهو حقيقة" أي أن كل شيء نثبت أنه موجود فعلاً فلا بد أن يكون حقاً، ويقول الفارابي بأن حقيقة الشيء هو الوجود الذي يخصّه⁸

وأما في الفلسفة الأوروبية الحديثة فنجد ديكارت يتحدث عن سعيه للتفتيش عن الحقيقة: "إنني لا أتلقى على الإطلاق شيئاً على أنه حق ما لم أتبيّن بالبداهة أنه

⁶ ما وراء الطبيعة، نظرة جديدة، تأليف د. علي بوملحم. دار بيروت.

⁷ الطواسين وإستان المعرفة للحسين بن منصور الحلاج. أعدّ النصوص وقدم لها رضوان السحّ. والاقْتباس من "طاسين الفهم".

ثورة العقل في الفلسفة العربية، د. عاطف العراقي، دار المعارف القاهرة.

⁸ ثورة العقل في الفلسفة العربية، د. عاطف العراقي، دار المعارف القاهرة.

كذلك، أي أن أعنى بتجنّب التعجّل والتثبت بالأحكام السابقة وأن لا أدخل في أحكامي إلا ما تمثّل لعقلي في وضوح وتميز، لا يكون لدي معهما مجال لعرضه موضع الشك" ووضوح الفكرة حضورها في الذهن وانكشافها، بحيث لا يغيب عنه أي جانب من جوانبها، ويرى ليبنتز أن الفكرة المتميزة هي الفكرة التي يدرك العقل مضمونها وعناصرها إدراكاً بيّناً، أما الفكرة الواضحة فهي التي نستطيع أن نتبينها ونتعرفها بين مجموعة الفكر، ويقول سبينوزا أن الفكرة الحقيقية هي الفكرة المطابقة لموضوعها والمحيطه به والمتسمة بالوضوح والتميز، وتكون الفكرة خاطئة إذا لم تكن مطابقة للموضوع وغير محيطه وعندها تتصف بالإبهام، وإذا انعدمت المطابقة بين الفكرة والموضوع حصل التخيل والخطأ، فالتمثيل يجعل الموضوع غير الموجود موجوداً ويجعل الموضوع الموجود غير موجود أو يضيف إليه صفات مختلفة أو متضادة، أما المخطئ فيضيف إلى الموضوع محمولاً لا يلزم من طبيعته لأن العقل يتصور تلك الطبيعة تصوراً خاطئاً.

ويقول لوك إن الأفكار التي تملأ ذهننا تكون حقيقية إذا كانت مطابقة للأشياء، هذا بالنسبة للأفكار البسيطة، أما الأفكار المركبة مثل الأفكار الرياضية والخلقية والجمالية فتقاس صحتها بمدى مطابقتها لنماذج أو تصورات موجودة في أذهاننا وليس في الخارج، والحقيقة لدى لوك هي الفصل والوصل بين حدود القضية التي

تتركب من عنصري الأفكار والإشارات الصوتية المعبرة عنها، والحقيقة تقوم بوصل هذه الإشارات أو فصلها حسب توافق الأفكار أو تعارضها.

أما كانط فيقول نحن لا نعرف الأشياء بذاتها وإنما نعرف ظواهرها فقط أي التمثيلات التي تحدثها فينا وتؤثر بها على حواسنا، وحقيقة الموضوع تكمن في وجوده كما هو في ذاته وليس في تعينه الحسي أو الظاهري...

وأما البراغماتية- المعاصرة منها خصوصاً- فتعتبر الفكرة صحيحة أو حقيقية إذا كانت ناجحة أو نافعة، فكل فكرة لا تتحول إلى مشروع عمل وسلوك ناجح تكون باطلة، والفكرة أو المعتقد لا يطلب لذاته بل ليحقق أهدافاً معينة نافعة، إذا نجح في تحقيقها كان صحيحاً، والحق هو التحقق من منفعة الفكرة بالتجربة. وأما الوضعية الجديدة (المنطقية) فتؤكد على مبدأ تجربة الفكرة، فكل فكرة لا تثبت للتجربة باطلة، والقضية التركيبية تكون صحيحة إذا كان زعمها متطابقاً كما هو في الطبيعة (كأن نقول لا حياة دون شمس) ومبدأ التحقق هو المعيار الوحيد لصحة المعنى أو كذبه كقولنا (هناك جبال على الجانب الآخر من القمر) أما قضايا علم الجمال وعلم الأخلاق فهي معيارية تقول ما يجب أن يكون وليس ما هو كائن فلا تخضع للتحقق فهي إذاً قضايا فارغة⁹ والوضعية المنطقية تعتقد أن مشكلة الواقع والحقيقة مشكلة

⁹ ما وراء الطبيعة نظرة جديدة د. علي بو ملحم - م. س.

زائفة لأننا لا نتلقى إلا باحساساتنا، أما وجود الأشياء الخارجية التي يظن أنها مختلفة عن إحساساتنا فإنه أمر لا يمكن أن يكون موضعاً للتحقق، يقول ريشنباخ تكون القضية ذات معنى حين يكون ممكناً تحديد درجة احتمالها أي التحقق من احتمالها¹⁰ وفي رأي ارسيلاز وكارديناس : " .. نحن لا نعرف الأشياء وإنما نعرف " ما يبدو منها " أو نعرف " تمثلاتنا " عنها وما من وسيلة لدينا تنقلنا من هذه التمثلات باعتبارها رموزاً للأشياء نفسها، وكل رمز ما هو إلا آية تذكّرنا بشيء أو واقعة بسيطة تستحضر الذاكرة عن طريقها واقعة أخرى ولذلك فإنّ الوقائع التي نعرفها تكون دائماً متلازمة متلاحقة "¹¹.

في الفلسفة العربية المعاصرة نجد مصدراً هاماً كان له نظرة جديدة إلى الحقيقة نقصد بذلك الفكرة "المدرجية" بحسب تعبير المفكر أنطون سعادة - نعود إليها لاحقاً- وكذلك نجد فيلسوفاً عربياً هاماً ارتكزت وتمحورت فلسفته حول فكرة الحقيقة هو الفيلسوف السوري المبدع بدیع الكسم الذي يعرف الحقيقة بأنها " تطابق ما في الأذهان ما في الأعيان "، فقولي " الكون متناه في الزمان والمكان " قضية تعبر

¹⁰ الفلسفة المعاصرة في أوروبا، تأليف أ.م. بوشنكي، سلسلة عالم المعرفة.

¹¹ مشكلات ما بعد الطبيعة، بول جانيه وجبريل سبای، ترجمة د. يحيى هويدي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة

عن حكم يسند التناهي إلى الكون وهي تتّصف بالحقيقة أو الصدق إذا كان الكون فعلاً متناهيًا في الزمان والمكان.

وإذا كانت الحقيقة صفة من صفات الحكم وكان بدوره فعلاً من أفعال العقل فلا معنى للتحدّث عن الحقيقة إلاّ حينما يقوم عقل معيّن بأطلاق حكم معيّن، فالحقيقة هي أولاً وبالذات حقيقة بالنسبة إلى صاحبها لأنها متضمنة في الحكم الذي يطلقه وملازمة للقضية التي يقرّها، والواقع ألاّ فرق بين تقرير القضية وبين تقريرها على أنها صادقة أو متّصفة بالحقيقة¹². القضية إذن صادقة لمن يقرّها، إذا أخذنا بعين الاعتبار أنه هو الذي يعطيها معناها وأنه يقرّها دائماً بصورة مطلقة من كل قيد.

وما دام ذلك صحيحاً بالنسبة إلى القضية من حيث هي توكيد، أي مهما يكن مضمونها، فلا مجال للتفريق هنا بين الحقائق العلمية وبين الحقائق الفلسفية والدينية. وينتهي الفيلسوف بديع الكسم للقول بأن " الحقيقة هي التي اعترف أنا نفسي بأنها حقيقة ولا تكتسب أقوال الآخرين صفة الحقيقة عندي إلاّ حين أقرّها،¹³

12

¹³ بديع الكسم، مجموعة مقالات ومحاضرات. إعداد وتقديم عزت السيد أحمد. وزارة الثقافة - دمشق 1994. الاقتباس من محاضرة " الحقيقة الفلسفية".

أما عن معنى الحقيقة فيقول: "لا يمكن لمعنى الحقيقة إلا أن يكون توقفاً لمعرفة كلية شاملة ورغبة ملحة في معرفة كل شيء" والإنسان هو الذي يختار حقائقه إذ يختار ذاته وهو الذي يجسدها إذ يجعلها تتوافق مع مجرى حياته فكل حقيقة قيمة، وهي "حقيقة-لي" ولا تنفصل عن الزمان إلا بفعل الأمانة للفكر، وبهذا تكون للكسم الريادة في قبول الآخر في وقت كانت الايديولوجيات تزخر بواحديتها واختزاليته وتقرر كل منها أنها الحقيقة وما عداها يدخل في إطار الوهم، وفي الوقت الذي كان فيه المعبؤون أيديولوجياً يتجاوزون الفلسفة والمعرفة إلى الحقيقة الواحدة، كان الفيلسوف الكسم يقرّ أن الحقيقة الفلسفية هي حقيقة شخص معين يختار مشكلاته اختياراً حراً وينطلق في البحث عن حلول لها، مستنداً إلى جميع الوسائل التي يملكها حتى إذا تراءى له الحق أقرب به واستكان إليه من دون أن يكف عن الانفتاح إلى كل ما يزيد دقة وغنى وعمقاً.

لقد أراد الكسم لكل منا حقيقته، لم يرد تعبئة أيديولوجية بل أراد عقلاً، ولم يرد طوائف بل أفراد بقدر ما العقل فردي¹⁴

¹⁴ محاضرة ل د. عماد الشعيبي بعنوان "بديع الكسم: فيلسوف الصمت" نشرتها صحيفة المحرر نيوز في عددها رقم 193 تاريخ 22 أيار 1999

وفي اعتقادنا فموقف الفيلسوف بديع الكسم من الحقيقة موقف جديد لم يسبق له مثل في الفلسفة العربية، فالقول أن كل قضية مهما يكن مضمونها هي قضية صادقة بالنسبة إلى صاحبها الذي يقرها يجعل من الحقيقة قضية نفسية وليس قضية عقلية أو موضوعية، أي يجعل من الحقيقة مسألة نسبية تتعلق بالإنسان نفسه صاحب الحقيقة خاصة، وبهذا يصبح لكل إنسان الحرية في الاعتقاد بصدق حقيقته، وهو يشرع بذلك حرية تعدد الحقائق في المجتمع وينقض مبدأ الحقيقة الواحدة، وهو في رأينا أساس فلسفي مهم لتشريع حرية الاعتقاد وإلغاء مبدأ الحقيقة الواحدة أو الإيديولوجيا الواحدة، فالتعدد في الحقائق يعني الحرية الخلاقة أما الاكتفاء بحقيقة واحدة فهو جبرية خانقة، فلا خلاص لبلادنا إذاً إلا في حرية فكرية تلغي الجبرية الإيديولوجية. فما ينتهي إليه الفيلسوف الكسم شرط أي نهضة وطنية او قومية.

أما في المدرجية أو " المادية الروحية " التي أسسها المفكر والسياسي المعروف انطون سعادة، فنجد أن الحقيقة هي "قيمة نفسية إنسانية ذلك أن الإنسان وحده هو الذي يميز بين الحقيقة والباطل (الوهم) بالمعرفة" والحقيقة من حيث هي قيمة هي علاقة بين الإنسان ومحيطه، علاقة بين شرطي قيامها، إذ "لا بد لقيام الحقيقة من شرطين : الوجود بذاته أي أن يكون الشيء موجوداً، والثاني هو أن تتم المعرفة لهذا

الوجود" وهذا يعني أن الحقيقة من حيث هي قيمة علاقة تنتفي بانتقاء أحد قطبيها (الوجود والمعرفة) فليس الوجود غير المستند للمعرفة أي غير المعروف بالحقيقة ليست له قيمة الحقيقة، وذلك أن المعرفة هي التي تعطي الوجود قيمة لا تكون له بدونها، كذلك "لا يمكننا أن نتصور وجود بلا معرفة أو أن نقول أن لأي وجود مفترض قيمة حقيقية" لكن هذا لا يعني أن الوجود غير المعروف ليس بموجود وإنما ليست له قيمة الحقيقة، لأن لا علاقة للإنسان أو لوعيه به لأن المعرفة هي التي تعطي الوجود "قيمه الإنسانية" والمسألة هنا دقيقة: فالمدروحة لا ترى أن الوجود من حيث هو فاعلية لا يمارس فعاليته هذه إلا في اللحظة التي يكشف بها من قبل الإنسان، المدروحة لا تقول بأن الجاذبية لم توجد إلا في اللحظة التي شاهد فيها نيوتن تفاحته الشهيرة تسقط، بل ترى أنه لولا اكتشاف الجاذبية لم تُفسر ظاهرات عدّة، لم ينطلق صاروخ مثلاً باتجاه القمر، هنا تصبح الجاذبية قيمة تفسر من خلالها الظاهرة وتسخر لمصلحة الإنسان¹⁵

وهكذا فالمعرفة تعطي الموجود قيمته "الإنسانية" أي القيمة التي يستطيع الإنسان بواسطتها استخدام هذه المعرفة في سبيل تحقيق منفعة ما لبني البشر وبهذا فالحقيقة المدروحة هي وسيلة لتطوير الإنسان ومنفعته، والحقائق التي لا تساهم في تطوير

¹⁵ دراسة نقدية في الفلسفتين المادية والديالكتيكية والمدروحة، حسام عبود، مجلة فكر، عدد 50-49 تاريخ تموز-آب 1980.

الإنسان قد لا تعني الكثير له، فكل حقيقة تطور الإنسان هي قيمة بذاتها، سواء كانت محسوسة أم مجردة، على خلاف ما قد يظنه بعض دارسي المدرحية.

من صراع الحقائق إلى صراع الطوائف:

بعد هذا الاستعراض لمعنى الحقيقة ندخل في صلب موضوعنا، أي الكيفية التي يتم وفقها فهم الحقيقة من قبل الإنسان العربي المشرقي، ومنعكسات ذلك عليه وعلى مجتمعه.

في مجتمع متعدد "الحقائق" ليس من سبيل لطغيان "حقيقة" وانتصارها إلا بعد حرب طاحنة، قد تؤدي إلى تقسيم البلاد أو تمهّد لتدخل دولة أجنبية في مقدراتها وشؤونها وحتى احتلالها لاسيما إذا كان هذا البلد ضعيفاً، وأصحاب "الحقائق المطلقة" لاسيما الطائفية يعتقدون أنه يجب على الآخرين أن يؤمنوا بحقائقهم، طالما أنها الحقائق الوحيدة الصحيحة، التي لا يأتيها الباطل من أمامها أو من خلفها.

كثير من معتقدي العقائد الدينية والسياسية يعتقدون أن عقائدهم هي العقائد الوحيدة الحقيقية والمحقة، وهم يدفعون دمهم ووجودهم في سبيل انتشارها وإثبات وجودها، ولا يكتفون بذلك بل هم يبيع دم الآخرين من أبناء مجتمعهم وأمتهم، حينما لا يوافقون على عقائدهم ولا يقتنعون بما يقتنعون.

وفي الوضع السوري والعربي - لاسيما بلاد الشام باعتبارها موطن تعدديّات دينية مذهبيّة - الراهن كل صراع فكري ديني ينتهي الأمر به إلى أن يصبح صراعاً طائفيّاً لأنّ الناس في النهاية تفهم "اللعبة" على أنها لعبة "أحزاب"¹⁶ عواطف طائفية وليست لعبة أفكار وفلسفات.

الأمر الآخر الأكثر خطورة هو دخول قوى خارجية في هذا الصراع، تحوّلته إلى حالة تدميرية انتحارية عبر تحطيم البنى الأساسية للمجتمع (الأسرة) ونشر الفساد والانحلال في صفوف الشبيبة لا سيما أنهم القطاع الأكثر حركية وإنتاجاً، كما أن الحزب (الطائفة) الذي يعتبر نفسه صاحب الحقيقة المطلقة سوف يكون هو الخاسر الأكبر إذا كان قليل العدد، أما إذا كان كثير العدد فإن الحرب ستتكلّف بإضعافه وتقزيمه الأمر الذي يؤدي إلى حدوث انشقاقات داخله تؤدي إلى صراعات "داخلية"، وفي ظل حرب أهلية فإنّ القوى الخارجية الطامعة بسوريا لا سيما إسرائيل وأميركا وتركيا وأطراف عربية عديدة، وكل من يطمع بموقع قدم له في سوريا.. سوف تدخل لعبة "حرب أهلية" فيدعم كل منها طرفاً أو حزباً (طائفة أو عشيرة) من الأحزاب المتصارعة سواء كانت هذه الأحزاب "صاحبة الحقيقة" أو لم تكن، وبالتالي ينتقل الصراع هنا من صراع أحزاب صاحبة "حقائق" يجب القتال من أجلها ولأجل نشرها

¹⁶ "أحزاب" هنا نقصد بها الطوائف، فالطائفية هي تحزب ديني- دنوي طالما هي تجمع عدد من الناس يعتقدون عقيدة فلسفية ولها سلوك محدد وغالباً عنصري تجاه الآخر وكذلك متوقعة على نفسها.

إلى صراع قوى عالمية تتقاتل لأجل النصيب الأكبر من سوريا من الأرض أو النفوذ الاقتصادي والثروات أو النفوذ السياسي والثقافي، ويتحول أصحاب "الحقائق" إلى أصحاب باطل مطلق يحاربون أبناء شعبهم وأنفسهم خدمة لأوهام عفنة وأحلام برّاقة يغذيها أصحاب المصالح و"رجال الطوائف" والقوى الخارجية وكل طامع بثروات وموقع سوريا، وقل الأمر نفسه بالنسبة لباقي البلاد العربية مثل مصر والخليج.. ولو سألنا واحداً من أصحاب "الحقيقة الوحيدة" هل هو مقتنع اطلاقاً بحقيقته هذه وهل درس كل الفلسفات الأخرى حتى توصل إلى أن واحدة فقط من هذه الفلسفات هي الحقيقة؟ وهل الحقيقة يمكن أن تحتكرها فلسفة واحدة فتكون هي الحق وغيرها باطل؟ والجواب بالتأكيد لا، لأن الحقيقة مسألة كلية لم تستطع ولن تستطيع أية فلسفة أن تحيط بها كلياً وإن وجدت فلسفة ما أكثر عمقاً من سواها، لكن لا يمكن لفلسفة واحدة مهما كانت "عميقة" وشاملة أن تحيط بالحقيقة كلها.

مقاربة الحقيقة:

إن علاقة فلسفة ما بالحقيقة أشبه ما تكون بموقف الإنسان من الشجرة مثلاً، فلو سألنا ما هي الشجرة؟ ما هي حقيقتها؟ لجاؤنا أجوبة عديدة عن حقيقتها، كأن يقول شخص: الشجرة شيء كبير أخضر يقوم على ساق وجذع وله فروع وأغصان وأوراق،

ويقول آخر الشجرة هي التي تقوم من الأرض وعليها، جذورها في التربة، تتغذى من الماء والأملاح الذائبة فيها، ويقول آخر الشجرة هي التي تتغذى من الضوء والماء والأملاح، ويقول آخر الشجرة هي التي تعطي الثمار والخشب. إن كلاً من هذه الآراء حقائق ولكن إجبار الناس على اعتناق حقيقة واحدة فقط أمرٌ غريب وغير منطقي، لأنَّ أياً من هذه الآراء ليست الحقيقة الكلية الكاملة للشجرة، وعلى هذا تقاس بقية القضايا.

الفلسفات اليونانية والصينية والمسيحية والإسلامية وفلسفات التصوف والظاهرية الحرفية والفلسفات الحديثة، كل هذه الفلسفات وغيرها تكشف عن حقائق عظيمة، وقد تكشف واحدة منها أو أكثر عن حقيقة عميقة أو عن حقيقة أكثر عمقاً من سواها، لكن من قال أن الحقيقة "العميقة" هي فقط الأقرب إلى الحقيقة الكلية؟!

إن الفلسفة التي تكشف عن ظواهر سطحية تتبع منهجاً حرفياً بسيطاً في قراءة العالم قد تكون قريبة من "الحقيقة" أكثر من غيرها، وعلى هذا فإن كل فلسفة أياً كان منهجها وحجم الحقائق التي تظهرها لأتباعها تساهم مع سواها من الفلسفات في الاقتراب من "الحقيقة"، وتكوين صورة ما أكثر وضوحاً عنها، فمن قال أن "الحقيقة" الأقرب إلى الحقيقة هي التي تقترب من الحقيقة وما هو المقياس في ذلك؟ هل العقل

أم الواقع أم الإحساس أم الحدس؟ ثم من يحدد أن "حقيقة ما" هي الأقرب من غيرها إلى الحقيقة.

يقول البعض إن أقرب فلسفة أو منهج فلسفي من ذات الحقيقة منهج الفناء في المطلق بسبب حصول تماهي بين الحقيقة وذات الباحث عنها، رغم ذلك لا يمكننا القول أن هذه الفلسفة هي القابضة على "الحقيقة" لوحدها، لأننا لا نعرف الحقيقة يقيناً، ولأنه في اللحظة التي يفنى فيها المتصوّف أو النيرفاني في المطلق أو الحقيقة فإن المطلق - الحقيقة يوجد في كل مكان آخر في نفس الوقت التي تنوجد في ذات المتصوف أو ينوجد فيها المتصوف أو (النيرفاني)، وهذا يعني أن المطلق (الحقيقة) التي تضم ذات المتصوف (النيرفاني) ليست سوى وجه واحد من المطلق لأنه لو كانت كل "الحقيقة" - المطلق لفني العالم في تلك اللحظة ولما وجد شيء سوى ذات المتصوف (النيرفاني) المتوحّدة والمتلاشية في "الحقيقة" وهذا بالطبع غير صحيح، فمن يتماهى في الحقيقة يحصل هو وحده عليها دون أن يكون بإمكانه إخبارنا عنها لأنها هي أيضاً "الحقيقة" تحصل عليه وتأسره وهذا يقتضي من كل من يريد الحقيقة بذاتها أن يعطي نفسه لها ويأخذ منها دون أن يكون بإمكانه إخبار أحد عنها، والحقيقة هنا تطلب ويتم الحصول عليها ولا تعطى من قبل إنسان لآخر، لأن لكل إنسان "حقيقته" الخاصة به.

والحقيقة أشكال ومعاني لا نهاية لها، بعدد الباحثين والواصلين إليها، و"الحقيقة" التي يريد أن يوصلها إليّ (س) من الناس غير الحقيقة التي تصلني منه وأتوصل إليها لأن "الحقيقة" مسألة شخصية وشعور خاص فكل من يدعو الناس إلى "الحقيقة" كمطلق، جاهل أو واهم، فحتى لو حصلت أنا على "الحقيقة" فإن ما يمكنني إيصاله إلى الناس هو "حقيقة ما"، هو "الحقيقة التي توصلت إليها أنا" إنها "حقيقتي أنا"، ولا يمكن الحديث عن حقائق ولكن عن "حقيقة ما" ولا يمكن الحديث عن الحقيقة كحالة مطلقة أو نهائية كلية الصحة واليقين.

كان هم معظم الفلاسفة في التاريخ الاقتراب من الحقيقة عبر الغوص في الأعماق وفي أعماق الأعماق، لكن فلسفة أو فلسفتين أو عدداً قليلاً جداً من الفلاسفة اختارت الوصول إلى الحقيقة بطريقة معاكسة أو مقابلة، أي عبر السطح وليس عبر العمق، ومن أبرز تلك الفلاسفة العربية خصوصاً الفلسفة الحيوية التي أسسها رائق النقري، إذا تعتبر الفلسفة الحيوية أن الكائن شكل وكذلك الكون،

يقول د. حمزة الرستناوي: "قانون الشكل الحيوي للكون:

1. الكينونة شكل والكون شكل

2. كل كينونة تتشكل في شكل وفقاً لصيغ وضرورات منطقية قانونية.

3. الكائنات تتماثل في قانون تشكلها وتختلف في طرق وظروف وخصوصيات تشكلها.

4. اختلاف الكائنات يعود لاختلاف طرائق وظروف وخصوصيات تشكلها.

5. لا يوجد شيئا متطابقان في الوجود (سؤال لو افترضنا وجد شكلا ن متشابهان) وهذا يعني ان رفض المُختلف يعني انتحار لأنه يعني رفض الوجود والعالم وكل البشر.

6. المطابقة الوظيفية لا تنفي قانون الشكل العام.

7. الماهية أو هوية الكائن هي شكل، يظهر ويتغير ويزول ويختلف ويتمثل

(خلاصة نقاشات الرستناوي مع النقري) (من مقال الفلسفة الحيوية مبادئ وتعريفات. فراس سعد. موقع الحوار المتمدن. 2022/12/23)

وعودة إلى الفلسفات التقليدية التي تبحث في الماهيات والأعماق

لنتساءل هل بإمكان تلك الفلسفات "العميقة" أن تثبت لنا أن الحقيقة هي "العمق"، وأنه كلما تعمقنا أكثر في مجاهل الفكر والمادة وسواهما نقترّب أكثر من "الحقيقة"؟

في اعتقادنا أن الفلسفات العميقة والفلسفات "الظاهرية، تعملان معاً كلاً إلى جانب الأخرى في الوصول إلى الحقيقة، أليست الحقيقة هي الكل، والكل يشمل الأجزاء وطالما أن الفلسفات والعقائد باعتبارها جزء من أجزاء الكل الذي يشمل الروح، الصورة، الهیولی، اللامادة، "المدرحة"¹⁷ وكل ما نعرفه وما لا نعرفه، فإنّ كلا اتجاهي الفلسفة الباحث في "العمق"، والباحث في "السطح" هما تياران فكريان، أيّ هما جزء من المحاولة التاريخية للإنسان لمعرفة الحقيقة، وعلى هذا فليس لفلسفة أياً كانت أو لعقيدة أياً كانت أن تدعي أنها تمتلك الحقيقة كلها لوحدها،

¹⁷ المدرحة: "هي البنية الأساسية الأولى للوجود الحسي، وشكل لحقيقة ثنائية متفاعلة باستمرار تعطي الوجود المدرك". من مخطوط "كلمات فلسفية" غير منشور للكاتب.

وبالتالي فليس لأصحابها أن يدعو الناس إلى إتباعها بالقوة أو الجبر، وليس لهم أن يدعوا إليها بالقسر النفسي ولكن يمكن لأصحاب العقائد أن يشرحوا عقائدهم للناس دون استخدام الدعاية الكاذبة والعاطفية لأنها تدخل ضمن الجبر النفسي والخداع، ويتركوا لهم حرية الاختيار كل حسب رؤيته وأهدافه.

تجربة الحقيقة بين الذات والموضوع:

إن خضوع تقييمنا للأشياء والأفكار لأحكام الذات دون خضوع هذا التقييم لحكم النظرة الموضوعية أدى دائماً وطوال أكثر من ألفين وخمسمائة سنة إلى التعصب والتحيز والتطوُّف وإلى إسالة دماء أصحاب العقائد والأفكار المختلفة أوالمتناقضة، وأدى إلى كل المآسي والمجازر البشعة بحق الأبرياء في تاريخنا الدامي، فحيث كان هناك رأي مخالف لرأي الأكثرية كانت تسيل الدماء أو يسيطر الخوف والكبت والقمع والسجن والتعذيب والاعتراب في الوطن أو الهجرة منه.

أن نضع رأينا الخاص جانباً حينما ننظر في تقييم رأي أو مسألة خصوصاً إذا كان مخالفاً لرأينا، هو أمر يقتضيه ذوق ورفعة العقلاني. ألا نسمع الآخرين بعين ما نحن عليه من رأي، أمر يقتضيه الحق، إنما أن نسمع الرأي بحد ذاته، دون مقارنة مع غيره

من الآراء والموضوعات، فنعالجه مقارنةً مع منطقته الذاتي ومع قوانين المنطق العقلي.

يجب ألا ننظر لرأي أو موقف الآخر في مضمونه حتى، إنما علينا أن ننظر إلى الشكل، فمجرد أن يكون للإنسان رأي فهذا أمر إيجابي لأنه يعني أنه مهتم ومسؤول، وأن يكون للإنسان رأي وعقيدة أمر يدعو للاحترام، بغض النظر عن مضمون الرأي والعقيدة، فما يحدد صلاح أو ضلال العقيدة التي يعتقد بها (آ) أو (ب) هو حجم إنجازاتها في أرض الواقع، وما تقدمه الآن من فائدة للإنسان والمجتمع فعلياً، وليس ما قدمته في الماضي، وليس ما يمكن أن تقدمه نظرياً الآن...

إن تجريب أي عقيدة على أرض الواقع هو الإمكانية الوحيدة لمعرفة صحتها من خطأها. الواقع هو الذي يحدد الخطأ والصواب وليس الرأي أو العقيدة أو الذات لأن الواقع يشمل الكل، المجتمع كله، ملايين الأفراد وملايين المعطيات والتفاصيل والأعمال الصغيرة والكبيرة، إضافة لعامل الزمن... كل هذه المسائل كفيلة باختبار أي عقيدة أو مذهب سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو فلسفي أياً كان.

الواقع أو المجتمع هو الخبير الأفضل، الأستاذ الأفضل الذي يضع درجة امتحان العقائد والأفكار فإما النجاح أو الرسوب أو التفوق.

ومثلما يحق لكل تلميذ أن يدرس في صف، في مدرسة، سواء كان سيئاً أم جيداً، غيباً أم ذكياً، ومثلما يحق لكل تلميذ أن يتقدم إلى الامتحان أكان ابن سلطان أم ابن بواب لينال درجة الامتحان بعدل، دون أن يتدخل في إعطاء الدرجة اسم الطالب أو انتمائه أو كونه صالحاً أم طالحاً أو كونه ابن سلطان أو ابن بواب، هكذا يجب أن نتعامل مع أصحاب العقائد.

يفترض بالمجتمع القويم أن يعامل أصحاب العقائد بالتساوي مثلما يعامل الأستاذ طلابه بالتساوي، رغم إعجابه أو محبته للبعض دون البعض الآخر، ورغم أنه يقدر طالباً أكثر من آخر، لكنه يجب ألا يظهر ذلك للطلاب كي لا يثير حساسيتهم. ليست محبة أو كره الأستاذ لطالب ما، هي التي تحدد نجاحه أو رسوبه، وإنما يحدد النجاح التفوق، ويحدد الرسوب الفشل، بعد تقديم الطلاب للامتحان، ومن خلال سائر أعمالهم خلال الفصل الدراسي.

فما يحدد نجاح أو فشل، تفوق أو رسوب أصحاب العقائد المختلفة هو نجاح أو فشل عقائدهم بعد نيلهم فرصاً متساوية لتجريبها أو تطبيقها في الواقع، بهذا يكون حكم المجتمع دوماً هو الصائب إذا كان عادلاً في منح الفرص للآراء والعقائد المختلفة في العمل. بينما لا يكون حكم الأفراد أو الحكم أو أجهزة الدولة عادلاً لأنه ببساطة

حكم أفراد على أفراد، فكيف إذا كنا نريد الحكم على عقيدة أو "حقيقة ما" دون أن نعطيها حق تجربة نفسها في الواقع؟

لا يجوز للذات أن تحكم على الموضوع إنما يمكن لمجموع الذوات التي تقترب في محصلتها النهائية إلى مستوى الموضوعية أن تحكم على الموضوع بعد أن يأخذ حقه في التجربة، فلا حكم إلا بعد تجربة، وكل حكم على موضوع أو حقيقة ما دون تجربة هو حكم غير عقلاني وظالم، وتجب الإشارة هنا إلى أن الفصل بين الذات والموضوع في كل شيء - باستثناء التربية والأخلاق - هو شرط نجاح أي تجربة وأي نهضة.

"الحقيقة - العقيدة" في تفكير المتحزبين للقومية والشيوعية والتدينية - "المتأسلمة" :

أكثر الملاحظات على تفكير المتحزبين للقومية والشيوعية والتدينية في مفهوم "الحقيقة" هي غياب الحقيقة عن حواراتهم وتفكيرهم، فهم لا يختلفون عن الدهماء والعامّة عند حديثهم عن الحقيقة، وهي هنا حقيقة الأمة أو الحقيقة القومية أو التدينية أو الدينية أو الحقيقة الطبقية والصراع الطبقي، فهم أشبه ما يكونوا بالعميان والطرشان عند الحديث عن حقائقهم أو عقائدهم، لكنهم لا يعدموا الصوت القوي والحماس الأقوى والاستعداد للتكفير والالتهام والعراك، وربما سحب الأسلحة في الوجوه، في هذه الاجواء من "النقاش" لا تكون الضحية سوى الحقيقة نفسها، بل ليس من ضحية سوى حقائقهم ذاتها التي يدعون أنهم يفهمونها ويؤمنون بها إيماناً مطلقاً ويدافعون عنها حتى الموت، لأن أكثرهم لا يدرك أسسها وأبعادها وتاريخها، فكثير من البعثيين مثلاً لا يعرف الا القليل عن تاريخ القومية العربية، وكثير من الشيوعيين لا يعرفون الفرق بين المادية التاريخية والمادية الجدلية أو لا يعرفون مبادئ الاقتصاد السياسي، ولا التديني (المتأسلم) يفقه الفرق بين فقه أبي حنيفة

وفقه مالك، ولم يسمع بأحاديث التسامح وآيات الحرية القرآنية الداعية للسلام وعدم إكراه الناس على غير ما يعتقدون.

إن "الحقيقة" عند هؤلاء المتحزبين هي مسألة مقدسة لا يجوز الشك فيها، إنها تابو ومحرم، ومن يتجرأ من "الرفاق" أو "الأخوة" على الشك فيها سرعان ما يجد نفسه يتعرض للتعنيف والانتقاد وربما للإقصاء والمعاقبة الحزبية (سجن، فصل من الحزب، الاتهام بالخيانة) وربما أكثر من ذلك، لهذا فمن يجرب التفكير والشك في التابو العقائدي لا يعلن عن هذا التفكير أمام الرفاق أو الأخوة بل يبقى شكّه في نفسه، هذا في المستوى الحزبي الداخلي أي داخل الحزب.

أما في المستوى الحزبي الخارجي، أي في العلاقة ما بين الحزب والحزب فلا توجد سوى خصومات وعداوات قديمة، أو تحالفات سياسية بين حزب وآخر ضد حزب ثالث أو مجموعة أحزاب، وإذا تساءلنا عن موقع العقيدة في هذه التحالفات فإنها في جزء منها غائبة، وحاضرة في جزء آخر، لكنها دوماً تابعة للقرار الحزبي السياسي المصلحي، فحينما يريد حزب سوري مثلاً (يوم كان في سوريا حرية أي قبل 1958 السنة التي أعلن فيها قانون الطوارئ وألغيت فيها الأحزاب) التحالف مع حزب آخر لمصالح سياسية تتعلق بالحجم والموقع والنفوذ والتخطيط للمستقبل، أو للوقوف في وجه حزب يهدّد مصالحه السياسية، يتم البحث عن نقاط لقاء بين هذين

الحزبين ويعقد ما يشبه هدنة بين محازبي الطرفين وتسود مشاعر المهادنة والرفاقية المتزلّفة والكاذبة، ويتم تليين بعض مبادئ العقيدة وتطويعها وتفسيرها بالشكل المناسب للتحالف مع هذا الحزب ومبادئه، أما إذا وجد الحزب الفلاني - ولنعتبر أنه صار في السلطة - أن حزباً آخر يهدّد سلطته أو يشكك في صواب عقيدته، فهو يعلن النفير العام بين أنصاره، ويشكل تحالفات مع الأحزاب الأخرى، علنية وسرية، من أجل الإطاحة بهذا الحزب، حتى لو كانت بعض مبادئ عقيدة هذا الحزب تتقارب في المدى المنظور المستقبلي مع الحزب الذي في السلطة، والدرس المستفاد من تجربة الأحزاب السورية في السلطة (بعد 1958) أنها تدوس العقيدة من أجل المصلحة أو النفوذ لأن السلطة في "اعتقادها" ضرورية من أجل نشر وتحقيق العقيدة؟!!

العقيدة والقوة:

إذا كان من حق كل من يعتقد أنه يملك وحده الحقيقة أن يقاتل الناس ويجبرهم على اعتناق هذه الحقيقة، فإن من حق كل متهور أو شذاذ آفاق أن يجبر الناس على التسليم "بحقيقته"، وبالتالي التسليم بما يترتب على ذلك من "حقه" في اغتصاب أرض ليست له بدعوى أنها "أرض الأجداد" وكذلك فإن من حق البعض إجبار الناس على اعتناق عقيدة أن "الأرض مركز الكون والشمس تدور حولها" بحد السيف؟!!

الطوائف والجماعات الصغيرة أكثر من عانت من مسألة الجبرية، دفعت من وجودها ودمها وفكرها وحريتها ثمناً باهظاً، لذلك فليس لها - وهي الراضية لمسألة الجبر - أن تدعو الناس بالقوة والجبر لاعتناق عقائدها بصيغها الجديدة ولباسها الجديد، بعدما وجدت نفسها في موقع قوة، فإذا أصرت مجموعة ما كانت بالأمس ضعيفة وأصبحت قوية على إجبار الناس على اعتناق عقيدتها، فإن هذا يعني أن ما يحكم سير التاريخ هو القوة أي قوانين الاجتماع وليس "الحقيقة" أو قوانين المنطق والمثال، إن أصحاب "حقيقة ما" حتى لو كانت أرقى من العقيدة السائدة لن يتجرؤوا على إجبار الناس على اعتناقها إذا كانوا ضعفاء، لكنهم يقومون على الناس بالسيوف حينما يمتلكون القوة لإقناعهم بعقيدتهم، فالدعوة إلى العقيدة تابعة للوضع الاجتماعي العسكري الاقتصادي لأصحاب العقيدة، وليس الوضع الاجتماعي الاقتصادي العسكري تابع "للدعوة" إلى العقيدة، فما يدعو جماعة ما "للدعوة" بالقوة هو امتلاكها القوة العسكرية الاقتصادية الاجتماعية وليس امتلاكها عقيدة ما أو حقيقة ما، فالقوة المادية تدفع لخلق وهم ما، يسميه صاحبه عقيدة أو "حقيقة"، مثلما أن "الحقيقة ما" أو العقيدة الجديدة تدفع معتنقيها لخلق قوة مادية لنشرها، وحتى لو فشل أصحاب العقيدة الجديدة في تكوين قوة مادية مهمة لنشر عقيدتهم بالقوة أو الإقناع العلني، فهم يحاولون نشرها بالإقناع سراً، وحينما يصبحون في موقع قوة فإنهم يسارعون إلى استخدام القوة والعنف إلى جانب الإقناع في نشر هذه العقيدة.

وعلى هذا فالعقيدة لا تدفع أصحابها لإجبار الناس على اعتناقها، وإنما القوة هي التي تدفع أصحابها لإجبار الناس على اعتناق "عقيدتهم"، فالعقيدة أياً كانت، بريئة، والمذنب وحده "صاحب" العقيدة لأن الفكرة أو العقيدة تُنتج دون قسر، ولذلك فليس لأحد أن يقسر الناس على الإيمان بها، بغير ذلك فإن العقيدة تكون واجهة لتغطية مصلحة معينة، والعقيدة الحقيقية تدعو الناس وتجذبهم دون جبر أو إكراه لأنها تملك جذباً وإغراءً ذاتيين وصاحب العقيدة "الحقيقية" لا يمكن أن يدعو إلى عقيدته بالعنف أو الجبر لأن من يصل إلى "الحقيقة" يكتفي بها دون الناس جميعاً.

يتكون المجتمع السوري من مجموعات طائفية ذوات توجهات ورغبات انفعالية متضاربة، تعيش كل منها في قوقعة لا ترى خارجها سوى أعداء أو خصوماً وملحدين، إننا أشبه ما نكون بمجموعة من العميان والطرشان والخرسان، لا نملك الرؤية والسمع والنطق إلا جزئياً فأعظم ما نقوم به اليوم كمتقفين وطلاب وحركات سياسية ومفكرين وأساتذة جامعات هو أن نفتح حواراً مع كافة الجماعات السورية وكافة التيارات والأحزاب أياً كانت لأنه لا بديل عن الحوار كخطوة أولى في سبيل وحدة المجتمع السوري، وهي الخطوة الأساسية للتفكير والعمل في سبيل ارتقاء المجتمع السوري وتقدمه وتحقيق الكفاية والكرامة والعدل.

أما أولئك الذين يريدون إثبات حقائقهم بالعنف فلن ينالوا إلاّ السراب إذا كانوا ضعفاء، أما إذا كانوا أقوياء فلن يؤدي عنفهم إلاّ إلى تخلف المجتمع السوري وزيادة انشقاقاته وحروبه الداخلية الصامتة والعلنية. إنّ من يُغلب مصلحته ومصلحة عقيدته على مصلحة سوريا هو عدو سوريا ويجب التصدي له إذا أساء إلى المجتمع، إن مصلحة سوريا فوق كل مصلحة ولا يمكن المهادنة في هذه المسألة - كذلك فمصلحة كل بلد عربي بالنسبة لأهله فوق كل مصلحة - لذلك على أصحاب العقائد أن يفكروا ملياً في مصلحة وطنهم قبل أن يقدموا على أي عمل لنشر عقائدهم، سواء كان عملاً تبشيراً أو عملاً جبرياً، وإلاّ خسروا الوطن وعندها لا يمكن لأية عقيدة أن تعوضهم عن هذه الخسارة.

خدعة الحقيقة - خدعة الفوتونات:

خلاصة ونتيجة:

إن "الحقيقة" إن وجدت كحالة خالصة يمكن التوصل إليها وتحديدها ومراقبتها، شبيهة "بوجود" الفوتونات في الذرة، والباحث عن الحقيقة شبيه بمراقب ودارس الفوتونات.

اكتشفت الفيزياء الكوانتية أن مراقب ودارس حركة وسلوك الفوتونات ليس مجرد مراقب، وإنما يصبح مشاركاً في تحديد سلوك وحركة الفوتونات بسبب تدخل أدوات دراسته وقياسه في تحرك الفوتونات، كذلك ف "مراقب" أو دارس الحقيقة يتحول إلى مشارك، أي يتحول إلى جزء من ظهور وتبدّي الحقيقة له، يصبح مشاركاً في شكلها وصورتها الظاهرة له، أي أن "الحقيقة" تصطبغ بحالة ودرجة وعي ونفسية الباحث عنها، من أجل ذلك، ولهذا السبب بالذات لا يمكن التوقف عند "حقيقة" واحدة دون غيرها من "الحقيقات"، والمؤمن بحقيقة ما الراض لكل حقيقة أخرى كأنما هو يحاول اختصار العالم بما يراه حقيقة، أما أتباع "حقيقة ما" الذين يريدون من كل الناس الاكتفاء بحقيقتهم دون غيرها فهم كمن يحاول إعادة الزمن إلى الوراء، وهنا جوهر

التخلف، لا سيما تخلفنا نحن العرب و السوريين، الأمر الذي يدعونا إلى الفصل بين الحقيقة كمطلق والعقيدة كإنشاء نسبي.

فليس للنسبي أن يقبض على المطلق، وهو يبقى في كل الحالات نسبياً حتى في نظرتة للمطلق، إن عقائد النسبي في المطلق (ما فوق الطبيعة - الميتافيزيقيا) نسبية دوماً، فليس لأي من العقائد الوضعية أو النقلية القائلة بالحقيقة أن تدّعي امتلاكها، بالتالي ليس لأحد الادّعاء بامتلاكه الحقيقة الكاملة المطلقة...

هذا يفضي بنا إلى ثلاث نتائج:

الأولى: عدم التعصّب لما نعتقد أنه الحقيقة، بالتالي إعادة النظر بمفاهيمنا و صروحنا المعرفية والأيدولوجية بشكل دوري، فليس لأحد أن يأتي بمطلق حقيقة أو بحقيقة مطلقة ويكون كلاهما أو أحدهما صحيحاً، لا مفكر و لا فيلسوف و لا قائد أو زعيم و لا نبي أو رسول، وليس لوعي عقلي أو حدسي أو تجريبي أو نقلي أن يدّعي امتلاك الحقيقة وحده، لا ينجو من ذلك الوعي السماوي النقلية الموحى إلى بشر فلأن كان الإله كاملاً فما يعطيه للبشر أو الرسل يبقى ناقصاً رحمة بهم وبنا.

فالله باعتقادنا لا يعطي كل معرفته الكاملة لمخلوقات محدودة العقل والوجود والقدرة، وما أرسله الله عبر رسله وكتبه السماوية ليس كل شيء، بل هو أكثر ممّا يطيقه الوعي البشري حتى الآن، وفي حضارات قادمة بعد ألف عام أو أكثر ربما يبوح الإله بمعرفة أعظم بحسب ارتقاء الأنسان عقلاً وأخلاقاً.

الثانية: عدم النظر للآخرين على أنهم لا يملكون أية حقيقة، فالجميع يملك حقيقة ما، هي حقيقته - على المستوى النفسي والميتافيزيقي - وهي حقيقة مقبولة حتى الآن على المستوى العلمي التجريبي، من ثم بطلان تكفير الآخرين أو إقامة جدران القطيعة بيننا وبينهم، الأمر الذي يدعوننا تلقائياً للتحرّك وجدانياً نحو الآخرين طلباً للحوار معهم.

الثالثة: الحقيقة - أية حقيقة - ليست ثابتة بل هي بمعنى ما متحركة بالنسبة للمراقب أو المفكر.

إن جمودنا يهدّد وجودنا، إن جمودنا العقائدي تحوّل تعصّباً وكرهاً اغتال كل ما هو انساني في الأديان والعقائد العربية وأنتج القطيعة التاريخية بين أبناء الوطن الواحد، ولا يمكن العودة إلى روح الدين الإنسانية إلاّ عبر دين جديد هو دين المواطنة الواحدة التي تمنح كل مواطن في الوطن كامل الحقوق، وتلزمه بالواجبات، وبذلك -

بمقاربة دينية - يتحول أبناء الوطن إلى جسد إذا تألم عضو منه تألم سائر الجسد
فتداعى إلى شفائه بالمحبة والعمل المنتج الخيّر....

إلى ذلك الوقت سوف تبقى العقائد المذهبية العربية "حقائق" تغتال على السواء
من يؤمن بها ومن يكفر؟!!

بين الحقيقة والعقيدة - أفكار:

- لا بد من التفريق بين الحقيقة كمطلق ميتافيزيقي (نظرية المعرفة الإلهية أو الجمالية) وبين الحقيقة كمطلق ميتافيزيقي عقائدي، الحقيقة الأولى ضرورة تسمو بالإنسان، الحقيقة الثانية شبه ضرورة تكبل الإنسان.

- الحقيقة بحسب الكسب هي ما يطابق في الأذهان ما في الأعيان، ولكن من يحكم على أن ما في الأذهان يطابق حقاً ما في الأعيان.

- إبطال وهم الحقيقة أو وهم اليقين لأن في ذلك كثير من الجهل الذي يؤدي إلى السكون في مستوى فعل الأشخاص وفعل الأمم، فالأمم التي يتفشى فيها وهم اليقين واليقينيات هي الأمم التي تتأخر عن سواها في مسيرة الحضارة، بالمقابل فكرة اللايقين وثقافة اللايقين ضمان للقلق والتوهج المعرفي.

- العقيدة هي ما نعرفه ونتعصب له من الحقيقة، من أي حقيقة، تعصب أو تصديق بمجموعة أفكار تصديقاً مطلقاً أو أيماً لا يقبل التفكير أو التشكيك.

- كل تعصب لمعرفة ما أو تقديس أو يقين مطلق بمعرفة ما هو عقيدة.

- الأحزاب والمذاهب (التحزبات الفقهية والطائفية) تدغدغ الإنسان ب " الحقيقة " .

- كل نظرية تبدأ بمسلمات هي حتمية عند صاحبها.

- التعددية على مساوئها أفضل من الواحدية على " فضائلها " .
- الحقائق العلمية عامة والحقائق الحدسية خاصة، لكن الحقيقة العلمية تكون أحياناً ذات أصل حدسي يتم البرهان عليه لاحقاً.
- كل الأديان والعقائد لديها حقائق جذابة تقنع الكثيرين، لكننا ضد إجبار الآخرين أو رفضهم وهو أمر يتعلق بحاملي العقيدة أو الحقيقة، ولا يتعلق بالعقيدة أو الحقيقة نفسها.
- إن تواضع المستوى العقلي للإنسان ونسبية العقل ومحدوديته هي التي تدعونا للقول بعدم إجبار الآخرين على اعتناق حقيقة أو عقيدة أياً كانت، فإذا كان العقل محدوداً فالمعرفة والمقولة والعقيدة - الحقيقة قاصرة لا محالة.
- لا بد من التفريق بين العقائد الأرضية المعاشية التي أدت نتائج تطبيقها في مجتمع تعددي العقائد إلى مذابح، وبين العقائد الكونية التي تهدب النفس.
- صحيح أنه في التعددية العقائدية والحرية الفكرية تنشأ فوضى، لكن الدستور ودولة المؤسسات والقوانين تحمي كل المواطنين، فتضع لكل واحد حدّه الذي يمارس حرّيته ضمنه ولا يتجاوزه اعتداءً أو تطاولاً على الآخرين.

- كل نظرية تشكل " حقيقة ما " ولكن لا توجد النظرية التي تشكل الحقيقة الكلية
وهنا تكمن مشكلة الفلسفات و العقائد التي تدعي الشمولية المعرفية والإحاطة
بكل مناحي الحياة والفكر، فحتى الأديان السماوية لم تستطع ولم تدع أساساً أنها
تحيط بكل شيء، يقول الدينيون: الله يعرف كل شيء وقادر على كل شيء، لكن
الصحيح أن الله ككائن كلي متعال لا يمكن أن يمنح معرفته وقدرته الكلية للأديان
ولا للرسل أو الأنبياء فكيف يمنحها مثلاً للفلاسفة وللعقائد الوضعية التي تصف
نفسها بالعلمية ؟

الأساس الثاني: ضرورة الآخر كضرورة الذات

الآخر خالق الذات (تأملات و تألمات)

"صديقي هو أنا آخر"

زينون الكبير الرواقي

مقدمة: ظهور الآخر:

لم يكن في البدء سوى عالم متواصل من طبيعة واحدة يشترك بها الإنسان مع الحيوان والنبات والعناصر، و كان الجنس فعلاً أول في فجر البشرية، فميّز الإنسان نفسه عن الطبيعة - كما في قصة انكيديو في ملحمة جلجامش-، وخرج من نطاق الطبيعة شبه الإلهية داخلاً ملكوت إنسانيته مكتشفاً ذاته بالانفصال عن الطبيعة الفطرية الأولى.

الإنسان وعى العالم أولاً ثم وعى نفسه، الإنسان ميّز العالم واكتشفه ثم ميز نفسه واكتشفها بالجنس الذي يعادل " الخطيئة " في الفكر الديني الشرقي.

من الصعب اكتشاف الأشياء حينما نكون جزءاً منها من منظومتها، لا بد من الخروج عليها لنراها جيداً فنكتشفها من خارج وهنا اقتضى الجنس متطلبات جديدة: أسرة، تحصيل منظم للثمار، كل هذا جعل الإنسان "آخر" والطبيعة "آخر" ثاني، ومع المتطلبات الجديدة وزيادة السكان وبدء الأسرة الكبيرة بدأ فرز جديد للآخر، أصبحت كل جماعة " آخر".

لقد ولدت الآخريّة مع تكوّن الأسرة ثم ولدت مرة أخرى على مستوى أعلى أو أدنى مع تكوّن القبيلة ومن ثم مع تكوّن متحدات اجتماعية جديدة. وكان موضوع تحصيل الموارد والتنافس على تحصيل الكافي من أجل العيش أو الحصول على الحصة الأكبر سبباً آخر لنشوء الآخر المنافس ومن ثم "العدو" هذه المرة، وهكذا نحصل على قانون تشكّل الآخر في فجر البشرية على الشكل التالي:

1- شعور بالاندماج * جنس * شعور بالذات * شعور بالتمييز والتمايز عن الآخر * وعي الآخر * وعي الذات.

2- أسرة * تنافس في تحصيل العيش * نحن * آخر - هم.

تكوّن "الآخر" الاجتماعي - الثقافي:

في المستوى الاجتماعي - الثقافي العربي يتكوّن الآخر في اللحظة التي يملك فيها وعياً جديداً مختلفاً أو ثقافة جديدة مختلفة عن المحيط وفي حالتين: حالة أولى يميل فيها لأن يكون مختلفاً عن المحيط الذي يتواجد فيه، لأن يكون متميزاً عنها فيعتبر هو نفسه "آخر" ويسعى لهذه "الآخريّة" - إذا جاز التعبير -

وحالة ثانية يميل فيها المحيط لأن يعتبر هذا الناشئ الجديد في وعيه أو ثقافته الجديدة أو المختلفة - وسواء كان فرداً أم مجموعة (حزب، تيار ثقافي، جمعية، مؤسسة...) - "آخرًا" يجب النظر إليه والتعامل معه على أنه منفصل عن الجماعة أو مختلف عنها.

يبدو الآخر محور حياتنا، محور حياة العربي خصوصاً، الآخر بمعناه السلبي المصنوع، الآخر الذي هو "تابو". فكل ثقافتنا في جانبها السلبي متمحورة على الآخر أو هي مصنوعة "الذات" لأجل الآخر أو بسببه (ثقافة الكره والحقد والسخرية والاستصغار والتهميش والكذب والنفاق والخوف) كل هذه الثقافة السلبية مبنية على أساس "الآخر" وحوله، له وفيه ومنه.

فالآخر باعتباره عدو قوي، نخاف منه ونحقد عليه ونكرهه، أما إذا كان عدواً ضعيفاً فنسخر منه ونستصغره ونهمّشه. رؤيتنا للآخر تنعكس تلقائياً على الذات - النحن بحيث أن كل السلبيات التي نعلّقها في ظهر الآخر تتحوّل إلى ممارسة يومية من قبل الذات النحن وبهذا يصبح جوهرنا (ذاتاً وصورة وممارسة) عين ما اخترعناه وصوّرنا به الآخر من سلبيات، تصبح النحن عين صورة الآخر المخترعة.

" ليس في الذات غير الآخر " (أدونيس).

"الذات" العربية هي نقيض لـ "آخر" و"الآخر" العربي هو نقيض "ذات" عربية أخرى، "الآخر" الموجود في الذات هو غالباً آخر مفارق يدفع الذات لتكوين "ذاتها". الموقف السلبي من الآخر يدفع الذات لتكوين موقف، أي لتكون "ذاتاً"، وبهذا يكون "ليس في الذات غير الآخر" باعتبار أن "الذوات" العربية خصوصاً تكوّنت تاريخياً على أساس التناقض مع الآخر وفق مبدأي المكايدة والمخالفة وهما موقفان انفعاليان عاطفيان انشويان او ينتميان الى عالم الطفولة.

لذلك فإن "الذات" و"الآخر" العربيين كائنان انفعاليان وهذا حكم أغلبية "الذوات" العربية وأغلبية "الآخريات"!

يصحّ هذا الحكم جزئياً على المستوى السياسي المعاصر، فبعض الأحزاب العربية قامت كرد فعل على قيام أحزاب سبقتها، بل كوّنت عقائدها انطلاقاً من مناقضة عقائد تلك الأحزاب التي سبقتها كيداً لها ومحاولة لإعاقتها، بتحريض وتأسيس ربما من قوى استعمارية خارجية أو قوى استعمارية داخلية!

فإذا كانت كل أفكارى وأعمالي قائمة على مناقضة ومخالفة شخص آخر أعتقده عدواً أو خصماً، هذا يعني أن هذا "الآخر" هو الذي يشكّل أفكارى ويكون الدافع لأفعالي بشكل غير مباشر، إنما بمعنى مخالف، وهذا يعني أنني هذا "الآخر" بشكل مقلوب.

بهذا فأغلب "الذوات" الطائفية والسياسية العربية هي "ذوات" مقلوبة عن "آخر" (خصم أو عدو)، أو هي الوجه الآخر "لذات - آخر" وعلى هذا فلا وجود سوى "لذات عربية" واحدة كانت تشكلت بعيداً عن مخالفة "ذات" أخرى أو مكايدها، وما أتى بعد هذه "الذات العربية الأولى" جاء كله صوراً مقلوبة عنها ولهذا يصح القول في الذوات العربية الطائفية والسياسية أنها "ذوات مخالفة مقلوبة"، ذوات انفعالية قلقة قامت على العاطفة لاسيما الكيد والمخالفة وهما خصلتان قبليتان صحراويتان

بامتياز أساسهما النفسي يتعين في الحسد والغيرة وتقليد الغير الذي ينشأ بين أبناء القبائل والعشائر. والكيد والمخالفة خصلتان "قبل اسلامية" - فالإسلام دعى إلى نبذ الغيرة والحسد على الأقل - لكنهما استمرت بعد الإسلام، أما خصلة التقليد فهي سمة المجتمعات والنفسيات الضعيفة التي لا تجد نفسها أو لا تجد قيمة لنفسها فتشعر بالخواء الذاتي لمراى غيرها وقد قام بعمل ما مادي عملي أو فكري أو اجتماعي وهذا ما نجده حتى اليوم في المجتمعات الريفية في بلاد الشام والبلاد العربية.

تحديد الآخر: من هو الآخر؟

للآخر هنا تعريفين، الاول تعريف حرفي خاص والثاني تعريف مقصود،

التعريف الحرفي الخاص هو الذي ليس أنا، الذي ليس نحن، الذي ليس أنا - نحن، كل منفي داخل مجموعته، موجود فيها (وجوداً فيزيائياً) هو آخر، كل منبوذ فرداً أو جماعة ضمن مجتمع، والمنبوذ والمنفي هو المختلف غالباً عن محيطه.

أما التحديد المقصود للآخر في بحثنا فهو الآخر الاجتماعي او الجماعة فينقسم إلى

عدة مستويات:

في المستوى الوطني (السوري):

بالنسبة للوضع السوري المشكّل من جماعات طائفية تعيش في بوتقة حقوقية سياسية واحدة هي الجمهورية العربية السورية، يكون الآخر على المستوى الاجتماعي بالنسبة لجماعة طائفية ما هو كل الجماعات الطائفية الأخرى بل كل ما ليس منتمياً إلى هذه الجماعات الطائفية، فالنحن ليس هو الوطن (سوريا) بل هو الطائفة، طائفتنا التي ننتمي إليها، والآخر ليس هو عدو سوريا مثلاً إنما هو عدو الطائفة، وغالباً ما يكون العدو إحدى أو كل الطوائف الأخرى التي تعيش معنا داخل الوطن (سوريا) وعلى هذا الأساس يمكن قياس معنى الآخر والنحن الاجتماعي في بقية البلاد العربية وبلاد الشام مثلاً...

في المستوى العربي:

الآخر في المستوى العربي هو من لا يحمل الهوية الوطنية التي أحملها فأنا السوري أو العراقي أو المصري، والآخر هو كل من ليس سورياً بالنسبة للسوري، الآخر بالنسبة للعراقي كل من ليس عراقياً ولو كان عربياً وكذلك بالنسبة للمصري، الآخر هو كل من ليس مصرياً- هنا قد تختلف نسبة الشعور بالذات، ونسبة الشعور المركز

على الآخر بين ذات وطنية وأخرى، فالسوري ليس لديه هوية وطنية واضحة، ولا شعوراً بالذات السورية - ما عدا في شعوره بذاته الطائفية - فذاته الوطنية تندمج مع ذاته العربية.

الآخر عند السوري ليس المصري أو العراقي لان هؤلاء عرب تتضمنهم ذاته "العربية"، الآخر عنده هو كل من ليس عربياً.

السوري عموماً لديه آخران، آخر طائفي وآخر أعجمي، أي لديه ذاتان، ذات طائفية وذات عربية وهو لا يملك ذاتاً سورية، إنها ثالث مرفوع، ذات غائبة!!

وعلى العكس من السوري، يملك المصري ذاتاً وطنية قوية، وبذلك يكون الآخر عند المصري هو كل من ليس مصرياً سواء كان سورياً أو مغربياً أو جزائرياً...

الآخر الطائفي المصري عند المصري شبه غائب تاريخياً وليس سوى آخر واحد مصري إما مسيحي أو مسلم، حتى هذا الآخر هو آخر ديني لم ينحط إلى المستوى الطائفي إلا في السنوات الأخيرة، ومصر كانت دوماً مجتمعاً متجانساً خال من الحروب الطائفية - الساخنة على الأقل -.

في المستوى العربي أيضاً يهيمن الآخر الديني، "فالذات" مسلمة، و"الآخر" مسيحي، أو أقلية إسلامية صغيرة، لا تعتبرها الأغلبية العربية المسلمة جزءاً من

الذات الإسلامية أو من النحن المذهبية الإسلامية، وعلى هذا فالعلوي أو الاسماعيليين أو الدرزيين أينما كان في العالم العربي هو آخر مذهب، إضافة لكونه آخر طائفي، كذلك الحال بالنسبة للشيعي هو "آخر" طائفي في الأغلب وعلى نحو أقل "آخر" مذهبي.

يهيمن نوع ثان من الآخر عربياً، هو "الآخر" المسيحي. لا يستطيع العربي المسلم النظر إلى "الآخر" ابن وطنه أو لغته أو هويته الثقافية إلا باعتباره "آخر" غريب، لا سيما في نظرتهم إلى العربي المسيحي، حتى لو كانت لغته عربية ويقطن معه في القطر أو المدينة، يشجعه على ذلك بضع تبدلات طرأت على العربي المسيحي - لا سيما على المسيحي السوري في البلاد السورية أو الشامية - منذ ما يقرب القرنين نتيجة تعرض السوري المسيحي لتأثير الإرساليات الغربية لا سيما الفرنسية والأمريكية أكثر مما تعرض له السوريون من بقية الطوائف من الناحية اللغوية والسلوكية - النفسية، يمكن أن نذكر هنا إشارة كل من جبران خليل جبران ومحمد كرد علي من القدماء، ومن المعاصرين إشارة عصام نعمان ووليد جنبلاط إشارتهم إلى تأثير الإرساليات والمدارس الأجنبية في صناعة "آخر" من صميم الذات الوطنية ثم فصله عنها ليصبح آخراً بالفعل يملك هوية مختلفة عن هوية "الذات الوطنية". حيث حاولت الإرساليات والمدارس الأجنبية تصنيع جماعات سورية على قياس مصالح

دولها الاستعمارية وقولبتها ثقافياً (في الهوية والسلوك والنفسية والولاء واللغة وقبل ذلك في المعتقد) - وهذا ما سنعود إليه لاحقاً - .

1- على المستوى الدولي:

يعتبر النظام القوي كل "آخر" - الدول والأمم والشعوب والأنظمة والأحزاب - لاسيما إذا كان ضعيفاً، "آخرًا" مستهدف، لزيادة ضعفه، والاجهاز عليه تمهيداً لامتناع قوته وخيراته، والنظام القوي يعتبر كل "آخر" منافس عدواً له، لا بد من إضعافه أو إفنائه. هذا ما فعلته أمريكا مع الـ"آخر" الأشد خطراً عليها -الاتحاد السوفيتي سابقاً- الذي أصبح بعد تقسيمه مجموعة من الآخرين الضعفاء أو غير المنافسين اقتصادياً أو سياسياً على الأقل، وبعض الآخرين المتولدين من "الآخر" السوفيتي أصبحوا حلفاء لأمريكا لأنهم ضعفاء أو لأنهم خضعوا لشروط العولمة، أي تحولوا من "آخر" معادي إلى شبه آخر موالي بل كادوا يدخلون في "الذات" العولمية. وهذا ما تسير نحوه الأمم والأنظمة الضعيفة ثقافياً وسياسياً، المستلبة للغرب بعد الهجوم المريع للعولمة الثقافية، لتصبح كلها أنظمة متعولمة فتتضمنها "الذات" العولمية بسرعة وسهولة، مع التذكير أننا لسنا ضد العولمة بكليتها، فبعض جوانبها مفيدة للشعوب الفقيرة.

"آخر" المجتمع السياسي: في المجتمع المتعدد طائفيًا ومذهبيًا تكون كل طائفة "آخر" وكل انتماء مذهبي أو ديني "آخر". وفي المجتمع المتعدد حزبياً وفكرياً يكون كل حزب "آخر" وكل مذهب أو تيار فكري "آخر". وفي المجتمع المتعدد اثنيًا ولغويًا تكون كل أثنية وكل جماعة لغوية "آخر". فماذا يحصل في مجتمع متعدد طائفيًا ومذهبيًا وحزبيًا وفكريًا واثنيًا ولغويًا؟ كما هي حال كل دول بلاد الشام مثلاً؟

إذا كانت النماذج الثلاثة الأولى نماذج "آخريّة" بسيطة يصطفّ فيها الآخر إلى جانب الآخر أفقيًا، فإنه في النموذج الرابع تتحول الآخريّة إلى حالة مركبة متراكبة يصطف فيها الآخرون أفقيًا، كذلك داخل كل آخريتراكب مجموعة آخرين.

فالآخريّة هنا هي أفقية وعمودية متداخلة، أي أشبه بسجادة من الفسيفساء، كل قطعة فيها مختلفة عن الأخرى. وفي عملية الحراك الاجتماعي لهذه الفسيفساء، غالباً ما يتم تحجيم فاعلية أو بروز آخر، بفعل بروز "آخر" من داخل الآخر، وهكذا تتكون وتتحرك ألوان الفسيفساء، تضيء وتعتم وفي كل هذا حياة للمجتمع، تكون الآخريّة حياة للمجتمع، إلا حينما يتسلح الجميع ليدافعوا عن أفكارهم وحراكهم بالرصااص والمدافع فتصبح الآخريّة موت الجميع والمجتمع.

كيف يجري التفاعل في مجتمع يحوي كل هذه التعددية؟ - لناخذ الحالة اللبنانية

كمثال -

تؤثر الأحزاب القوية في الطوائف، فتُضعف الانتماء الطائفي وحينما تضعف الأحزاب يعود الانتماء الطائفي فاعلاً أو قوياً حتى تأتي أحزاب قوية فتعيد إضعاف الانتماء الطائفي فيجتمع آخرو الطوائف في حزب "ذات جامعة - آخر" إلى جانب حزب "ذات جامعة - آخر" فيزداد "الآخرون" آخراً ويبقى للجميع مؤسساته، للطوائف مؤسساتها وقادتها، وللأحزاب مؤسساتها وقادتها.

ولما كانت عصبية قادة الطوائف مسألة عضوية نفعية تبقى المؤسسات الطائفية والمشاعر الطائفية موجودة، وحينما يقوى حزب ما تخفّ المشاعر الطائفية في المجتمع ولدى أبناء الطوائف غير المتحيزين، لكن مؤسسات الطائفة تبقى، كذلك يبقى التأثير النسبي لقادة الطوائف (المرجعيات).

آخر الحزب: أما تفاعل الآخريّة داخل حزب انشق إلى تيارات فهو تفاعل نابذ أو تفاعل تدميري، بحيث أن كل تيار يحاول النيل من التيار الآخر عن طريق تخوينه أو تجاهله، وبالتالي يحاول الجميع تهميش الجميع.

كذلك يحاول كل تيار أن يستأثر بالشرعية لوحده، ليظهر أمام الرأي العام بأنه التيار الشرعي، أما التيارات الأخرى في الحزب فهي تيارات ناقصة الشرعية.

وتشتعل الآخريّة في صفوف الحزب، فيتوجه اتباع كل تيار نحو اتباع التيار الآخر أو التيارات الأخرى داخل الحزب، يصبح تفكير وتوجه وسلوك أتباع كل تيار قائمة على أساس فعل في أو رد فعل على التيار الآخر.

هذه الآخريّة الداخلية (الناشئة داخل تيارات الحزب الواحد) تأسر الحزب وتجعلها - أي التيارات - أقوى من الآخريّة العامة، أي الآخريّة التي تضم الأحزاب السياسية في بلد ما مجتمعة.

في كل الحالات، يمكن استثمار "الآخريّة الداخلية" إيجابياً إذا كانت قائمة على التنافس الإيجابي والتسابق السلمي للأفكار والأفعال الدافعة والرافعة للحزب، إما إذا تسلحت هذه الآخريّة بالمصلحية والكره فهي تؤدي إلى دمار الحزب أو تحجيمه وتجميده.

أما بالنسبة لتفاعل أبناء الاثنيات واللغات الخاصة - غير اللغة العربية الرسمية - فيكون بالنسبة للاثنيات -الأعراق- بالمحافظة قدر الإمكان على الخصوصية الاثنية دماً، في حال كان لها قوة ما، وفي حال كانت ضعيفة تتعرض لتأثير الثقافة العامة للمجتمع فهي تجري نحو الانفتاح التدريجي - بما في ذلك الزواج - على المجتمع العام بكل اثنياته وانتماءاته السياسية والفكرية، خصوصاً الاثنيات الضعيفة التي سرعان ما تندمج في المجتمع الوطني مع محافظتها على لغتها فيما

بينها، تتحدث بها مع إتقانها لغة المجتمع السائدة واستخدامها مع أفراد لا يعرفون لغتها الخاصة.

"صناعة" الآخر- العدو

لعبت قوى عديدة داخلية أو خارجية دوراً أساسياً في تلويث صورة "الآخر" لدى الطوائف والجماعات السورية والعربية، ولم تنج أي طائفة سورية أو حتى جماعة لغوية أو عرقية أو سياسية من محاولة تلويث صورتها لدى بقية السوريين، أو على الأقل لدى بعضاً منهم.

وبغض النظر عن هوية الصورة السلبية للآخر أو للذات، لعبت هذه القوى دور الشيطان فيما يخص تأجيج الحرب النفسية، حرب الشائعات السيئة والخرافات ما بين الطوائف والجماعات والأحزاب وحتى ما بين المناطق والقرى السورية عموماً. هذه الحرب النفسية لها سببين:

الأول هو المصلحة: وأصحاب المصلحة فريقان أو أكثر، فريق خارجي غير سوري كانت غايته السيطرة المستقبلية على سوريا وخلق حالة من الفرقة بين طوائف وجماعات وعشائر وأحزاب البلاد كي لا يكون بينها لقاء، أو رأي أو قرار موحد، كيلا

تشعر أياً منها أنها شريكة الآخر في التراب والمصير والأخطار، فيبقى كل منها يعتقد خلاصه بدمار الآخر أو الغائه..

هذا الفريق الخارجي كان يوحى لكل طائفة أنه حاميها، "فخلاصها" في حمايته ودعمه لها، يحرك عملائه بين الطوائف أو الجماعات السورية فينشر شائعات حول أن الطائفة الفلانية "العدوة" تشكل خطراً على الطائفة "طائفتنا" ويتم افتعال مشاكل من قبل بعض "القبضيات" أو الآغوات العملاء أو أزمهم فتسيل دماء تزيد نار الكره والأحقاد والعداوة بين الطائفتين أو العشيرتين ويزداد ارتماء كلا الطائفتين أو كلا العشيرتين في أحضان الفريق الخارجي - هذا يصح خصوصاً على الفترة الزمنية الممتدة من أواسط القرن التاسع عشر وحتى عهد قريب في جبل لبنان خصوصاً وبلاد الشام، كما يصح على فترة الضعف العربي الإسلامي ابتداءً من دخول السلاجقة إلى صلب الحكم العربي الإسلامي منذ ألف سنة.

أما الفريق الثاني فهو داخلي يعمل بالتنسيق مع الفريق الخارجي وينقسم بدوره إلى فريقين: فريق معادي لكل الطوائف والأديان السماوية و لكل أخلاق إيجابية، كان دأبهم عبر التاريخ المعاصر بث السموم الفكرية والسياسية في أدبيات وعقيدة كل طائفة أو جماعة، وبث سموم الكره في رؤوس رجال دين ووجهاء وأبناء كل طائفة أو حزب ضد طائفة أخرى معينة أو ضد كل الطوائف والجماعات السورية الأخرى،

فتبنى صورة سوداء للآخرين ويصبح كل السوريين يحملون في رؤوسهم وكلامهم وسلوكهم طابعاً عدائياً تجاه بقية السوريين أو تجاه طائفة بعينها.¹⁸

القسم الثاني من فريق الداخل هم أزلام الفريق الخارجي أو المتأثرون بدعايات التشردم الداخلية كما يمكن اعتبارهم "فريق الخارج"، وهؤلاء يمكن أن يكونوا أصحاب مصالح في تعزيز انقسام الطوائف وحروبها النفسية، فهم الأبواق الدعائية في هذه الحروب، فكل منهم له غاية شخصية، فيكون من مصلحته تأليب أبناء طائفته على الطوائف الأخرى، وتصوير الآخر "بالعدو المتربص بنا" فيضمن التفاف أبناء طائفته حوله، ليحقق غايته في مال أو جاه أو ترؤوس..

هذه العقلية ما زالت سائدة إلى وقت قريب في بلاد الشام تحديداً في لبنان عند رجال سياسة ودين ورؤساء طوائف وفي أحزاب فئوية وفئويين، ومن آثار هذه "الصناعة" التاريخية الثقيلة والطويلة أن نفسية اللبناني -ولاحقاً بعد الحرب السوري- نفسية السوري صارت نفسية رفض وتقوقع أيام السلم ونفسية حقد وثأر وكره أثناء التوترات

¹⁸ يمكن الرجوع إلى بروتوكولات حكماء صهيون لعجاج نويهض والاطلاع على بعض من وصايا التلمود وكذلك الاطلاع على بعض البروتوكولات الخاصة بتقسيم العالم والأمم والأديان وصناعة حالة من القلق والحروب النفسية الدائمة بين الأديان والأمم والشعوب. وهي وإن لم تكن خاصة بطائفة أو ديانة معينة، فنحن نجد مصداقها في ممارسات ومناهج جهات سيادية وقوى حاكمة في غير مكان من العالم. بما في ذلك بلادنا العربية.

وربما يلزمنا عدة قرون للشفاء من مرض الطائفية والتعصب ورفض "الآخر" الوطني، يقول مسعود ضاهر:

"إن النزاعات الدموية في لبنان لم تهدأ طوال مرحلة التعايش السلمي الديمقراطي وما رافقها من بحوثة اقتصادية لم يشهد لبنان مثيلاً لها في تاريخه الحديث والمعاصر، أي أن الطوائف اللبنانية تستمر في رفض بعضها الآخر في زمن السلم كما في زمن الحرب والفارق النوعي بين الرفضين هو في الشكل وليس في المضمون فهو رفض مضمّر زمن السلم ورفض علني زمن الحرب والنزاعات الدموية¹⁹. "إن تداخل مقولات السلم الأهلي مع الرفض المضمّر للآخر الطائفي هي سمة بارزة من سمات البنية الفسيفسائية المتعددة الطوائف والمذاهب والقوميات والايديولوجيات في لبنان"²⁰ وهذه حال بقية البلاد العربية لا سيما في المشرق العربي التي تقوم على تعددية طائفية الخطاب الرسمي والثقافي والحزبي، الخطاب المعارض أو الموالي الذي ينادي بالوحدة الوطنية، لكن النسبة الكبرى تعيش رفضاً مضمراً للآخر الطائفي مثلما تعيش رفضاً علنياً للآخر الحزبي أو الفكري... وقد

¹⁹ الرفض المتبادل بين الطوائف اللبنانية : صورة الأنا والآخر في الحرب الأهلية (1975-1990) مسعود ضاهر . الفصل الحادي والأربعون من "صورة الآخر" العربي ناظراً ومنظوراً إليه، تحرير الطاهر لبيب . مركز دراسات الوحدة العربية ص 687.

²⁰ الرفض المتبادل بين الطوائف... مسعود ضاهر - م. س . ص 685.

يكون أساس الرفض السياسي العلني للآخر المختلف قائم على جذور "عادة" رفض الآخر الطائفي، لقد استمر الرفض الطائفي المكرس تاريخياً، استمر راهناً ليدخل صلب الدولة العربية المعاصرة وليدخل صلب الأداء السياسي الحزبي العربي المعاصر وليظهر برفض الآخر السياسي رفضاً جزئياً.

وبينما كانت الطوائف تلجأ إلى الرفض والقطيعة سلماً، لجأت الأنظمة العربية التوتاليتارية وبعض الأحزاب العربية في الحكم أو المعارضة إضافة إلى رفض وقطيعة الآخر سلماً وذبحه حرباً. لجأت إلى الملاحقة والاضطهاد والاعتقال والسجن المنفرد والتعذيب النفسي والجسدي والإهانة والاعتصاب والحرمان من العمل والتنقل وأساليب أخرى لم يسمع بها القديما.

ولا غرابة أن يكون الغرب ممول وداعم لعمليات التعذيب التي تمارسها الأنظمة الشوفينية والديكتاتورية في العالم الثالث، وهنا من المناسب الحديث سريعاً عن نظرة الأنظمة الاستبدادية للآخر.

الآخر في الأنظمة الاستبدادية :

تحت عين الديكتاتورية كل الشعب مجموعة من "الآخرين"، الشعب هو مجموعة من المشكوك بأمرهم الذين "يهددون" النظام، فلا بد من قمعهم بالتخويف والتخوين والارهاب، إرهاب فكري عملي.

لذلك وابتداء من اليوم الاول لوصولها الى الحكم تصادر الأنظمة الاستبدادية الآخرين، تصادر الشعب بكل تنوعاته..

الأنظمة الاستبدادية تجد في الآخر - الشعب - خصماً لدوداً، مواطنين ألداء لا يجوز التسامح معهم بل يجب وضعهم تحت الوصاية الدائمة والحذر منهم، لاسيما من المثقفين باعتبارهم "آخر الآخر"!!

في نفس الوقت الذي تعتبر فيه هذه الأنظمة شعوبها مجرد قطعان لا تستحق سوى القمع والتجاهل والتجهيل، فهي تفتح صدرها للحوار مع إسرائيل المفترض أنها عدوة العرب، فما هو مستقبل الآخر الوطني والقومي في ظل المباحثات مع اسرائيل؟! وهل يمكن أن يبقى العربي الآخر آخرأ منفيأ أو ملغأ أو مهمشأ في الوقت الذي تدعو فيه الأنظمة الاستبدادية العربية للحوار مع اسرائيل؟

إنه أمر يدعو للحيرة والاستغراب أن تبقى جماعات أيديولوجية دينية أو حزبية في حالة نفي داخل الوطن، بينما تهوّل الدول الاستبدادية العربية لفتح حوار مع عدوتها اللدودة، فلماذا يريد البعض إدخال العدو إلى البيت قبل أن يتم ترتيب أموره الداخلية، ولدينا من لا نعتبرهم أعضاء في البيت مع أنهم يقطنون معنا منذ مئات وآلاف السنين؟ ثم كيف تجري حواراً مع العدو ولم نُتعب أنفسنا بإجراء حوار مع الآخر الوطني حول هذا الحوار؟

كيف يمكن الجلوس مع الآخر - العدو الحقيقي للذات الوطنية والقومية وللهوية ونرفض الجلوس مع الآخر الوطني أو القومي - نقصد آخر الحزب والطائفة والدين والوطن؟

هل يمكن للأُنظمة الاستبدادية العربية تجاهل الآخر الوطني المختلف معها أو غير المختلف؟

هل يمكن لها أن تتجاهل شعوبها طويلاً وترفع بينها وبين الشعوب سواتر وحواجز نفسية ومادية بينما أسقطت كل السواتر والحواجز النفسية والمادية والأخلاقية بينها وبين إسرائيل ووصل التنازل درجة لم تعد تملك معه هذه الأنظمة شيئاً تتنازل عنه؟!

أسئلة سيوجب عليها الزمن الرحيم والفاضح معاً، لكننا نعتقد ان من لا يجري حوار مع الداخل لا يمكن ان يكون جادا في الحوار مع الخارج، وإنما هو يقوم بمناورات دبلوماسية فحسب لغايات تخصه وحده...

عمى الآخر:

يقوم جهل الآخر لأسباب تاريخية، بسبب حروب قديمة، أدت إلى عدااء استمر حتى اللحظة، يمكن أن يستمر مستقبلاً، هذا العدااء أدى ليس إلى تكريس الجهل بالآخر فحسب، إنما إلى تجاهله، أي إلى التغرّب عنه، فيتحول إلى كائن خارج وجودنا وخارج ثقافتنا، وهنا تبدأ عملية الإغاء كلي للآخر.

العداء للآخر لأسباب تاريخية تجعل الآخر حاضراً على الدوام في ثقافة النحن والذات، حاضراً كعدو أو مصارع، جهل الآخر في هذه الحال يكون عن قصد، سببه تزييف صورة الآخر لدى النحن وتقديمه على أنه خصم أو عدو، لخلق حالة خوف منه أو الجرأة عليه.

جهل الآخر أو تجاهله يؤدي إلى عملية تحنيط لغيابه، غيابه الحاضر في صورته المتخيّلة أو المصنوعة سابقاً.

... الآخر لا يمكن أن يشعر بالأمان لأنه يشعر دوماً بالخطر.

الخطر المسلط على "الآخر - المجموعة" يبقيه في حالة ترقب وحذر وتحفز، وهو ما يدفعه الى التوقع على الذات ليشكل كيانا مترابطا ومتراصا وهي آليات الدفاع الأساسية لدى المنبوذ المضطهد فرداً كان أو جماعة.

الآخر يكره مضطهديه - بكسر الهاء- ونابذيه في العموم ويتجنبهم، وفي بعض الحالات يمكن أن يبادرهم العدوان لفظياً أو جسدياً وهذا جزء من عملية إثبات الذات، أولاً تجاه الذات وثانياً تجاه الآخر المضطهد - بفتح الهاء- أو النابذ.

كل آخر مضطهد فرداً أو جماعة يعيش حالة ترقب وخوف من الآخر- الأقوى والأكثر عدداً - مُعرّض للإصابة بفصام ومرض نفسي كما يصرح البروفسورين روبن وموراي.

نحن نجهل ذاتنا لذلك نمجد ذاتنا الأنانية الحيوانية وفي اعتقادنا أننا نمجد ذاتنا الإنسانية العليا، نمجد "ذواتنا لأننا نجهلها وهنا يتم إلغاء الآخر وعمى الآخر، كلما زاد تمجيد "الذات" كلما زدنا جهلاً للذات وللآخر، وكلما نفينا ذاتنا نفينا الآخر.

العصبية - المذهبية السياسية أو السياسية المذهبية - هي التي كرسّت عبادة الذات المذهبية السياسية وتمجيدها، اعتبار الأخ الذي يشاركنا هذا المذهب أو الحزب أخ مقدس مثلما ذاتنا مقدّسة وأن الله اختصنا وحدنا بالحقيقة والصواب وبالتالي بالجنة

أو الفردوس السماوي، كذلك اختصنا بالفردوس الأرضي أو نحن خصصنا به أنفسنا،
انتزعناه بحد السيف!!

صحوة ضمير: الآخر يلتقي آخرًا؟!

تقوم كل "ذات" اجتماعية سواء كانت طائفية أو حزبية أو وطنية على مجموعة من الآخرين، ليس بين أي منهم علاقة اجتماعية - نفسية صحيحة أو حقيقية، فتسود القطيعة الفكرية والاجتماعية والحواز النفسية وخرافات العدا والكراهية رغم أن الجميع يعيش في وطن واحد - يمكن ان يكون هذا الوطن أي بلد في جغرافية بلاد الشام -.

في حالات قليلة أو نادرة يلتقي الآخر مع آخر حينما يجمعهما ظلم آخر قوي، وكلما التقى آخر من فئة الأقليات الصغيرة التي وقع عليها ظلم تاريخي (من فئة المذابح) أو التي يقع عليها ظلم راهن (من فئة التهميش والإفقار والتجويع)، كلما التقى آخر من هكذا أقلية مع آخر من أقلية أخرى، مظلومة أو مهمشة، ينشأ ما يمكن تسميته تعاطف وتقارب، يصل في حالات كثيرة درجة النفاق، وسرعان ما يتحول إلى نفور، عند تعارض مصالح أي فرد من هؤلاء مع الآخر، وتبدأ عملية استرجاع ونبش بعض

الحوادث التافهة أو المقولات الايديولوجية التي يختلف كلاً من طائفة هذين الآخرين، في النظر إليها.

ليس من آخريتنفق مع آخر، ولا ذات تتفق مع ذات آخرفي طول تاريخ العرب أو في "عرض" حاضرهم، يميل معظم العرب إلى تكوين "حالة" مخالفة ومختلفة عن الآخرين، وإن كان الاختلاف على قاعدة التنوع والفن ضرورة وحالة إيجابية، غير أن العربي القح، وعربي الثقافة والذهنية - معظم الناطقين بالعربية كلغة أم هم عرب ثقافة وذهنية وإن لم يكونوا عرباً كجنس - كل منهما يميل دوماً لتشكيل حالة متميزة عن الآخرين الذين يعيش في وسطهم - لاسيما في المدن - ويميل للانعزال، خصوصاً في البيئات ذات التعدديات الطائفية والحزبية.

يدور التاريخ ويتحول المظلوم إلى ظالم، تتكرس العزلة ويتفشى الانعزال بكل معانيه، فلا يبقى إمكانية للقاء باستثناء فسحة صغيرة بحجم المصلحة الشخصية، وسرعان ما يتحول إلى فرقة بغيابه هذه المصلحة.

في حالات قليلة على درجة ما من الثقافة أو المعرفة بالآخر يكتشفوا بعض صفاته الإيجابية مثل الكرم أو الشهامة أو المسالمة ونتيجة فقدان الجماعة التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد لمثل هذه الصفات الإيجابية - كلها أو بعضها - يعترف هؤلاء الأفراد بأن الآخر أفضل أو أكثر كرمًا أو أكثر شهامة أو على صواب. إنها لحالة نادرة

في المجتمعات العربية التعددية ولكنها حالة موجودة وربما من الصعب أن تتحول إلى ظاهرة.

غالباً ما تكون هذه المصارحة نتيجة عقدة نقص أو صحوة ضمير في ساعة نقاء تعود فيها الذات الفردية إلى العقل فيقارن الفرد بين صفات "النحن" التي ينتمي إليها وبين صفات الآخر، ليعطي كل منهما ما يستحقه.

يمكن أن تسود هذه الصحوة على نحو أوسع يطال قطاعاً كبيراً من متحد اجتماعي أو ثقافي أو حزبي أو طائفي حيث يسود الإحباط من صفات وواقع "النحن" والاستعداد للاعتراف أمام أفراد من "النحن" بأفضلية الآخر. لكن المشكلة أن هذا الاعتراف لا يمكن أن يقوم به هؤلاء - الذين صحا ضميرهم - أمام الآخر وجهاً لوجه، كذلك لا يمكن أن تمتد الصحوة إلى الثوابت الأيديولوجية أو الميتافيزيقية للنحن أو لثوابت الآخر، فيتم تفحص هذه الثوابت وتبيان العقلاني منها أو المنطقي، وتبيان ما هو لا عقلاني ولا منطقي، فهذا المستوى والمدى من الجرأة لا يصل إليه إلا "المثقف الكوني" - أي المثقف الشامل ثقافةً وعدلاً وتفكيراً والملتزم الحقيقة - أو المثقف الوطني أي المثقف حقاً والوطني حقاً الذي يتطلع لخدمة مجتمعه ووطنه على قاعدة العدالة والمحبة ونبذ التعصب.

"الزواج الوطني" جسر الآخر - الذات:

(فانتازيا متخيلة):

الزواج إحدى المحرمات المفروضة على الذات تجاه الآخر وعلى الآخر تجاه الذات، طالما استمرت النظرة إلى الآخر كعدو أو دنس أو خائن أو كافر، وطالما أن الذات - نحن طاهرة ومؤمنة أو على صواب أو هي وطنية، فلا إمكانية لتواصل اجتماعي مع الآخر، ولا إمكانية لزواج أفراد من "النحن" مع أفراد من الآخر للمحافظة على النقاء الطائفي الأيديولوجي.

لكل جماعة هاجس نقاءها العقائدي، يصبح للعقيدة - العصبية أو الحزبية - أبعاداً دموية، يصنّف كل من يحاول خرقها بالزواج من الآخر كمن يحاول تلويث نقاء الجماعة أو خيانتها، وبالتالي يعتبر منشقاً لا بد من طرده أو قتله أو معاقبته اجتماعياً، بمقاطعته ومقاطعة أسرته.

العامل الدموي في تكوين الوطن:

مشكلة تحريم الزواج بين الجماعات العصبية أو العصبيات السورية هي من أهم عوائق تكوين الحالة الوطنية والكيان الوطني الواحد المستقر والمستقل، فكما ان الدم المراق بين الطوائف والجماعات والاحزاب هو عامل للفرقة والتشردم الوطني وانعدام تكوين الوطنية كذلك فامتزاج الدم بالزواج عامل اساسي عميق لتأسيس شعور وطني مشترك بين العصبيات قائم على القرابة والمصلحة المشتركة و"الدم الوطني" إذا جاز التعبير.

بغيا ب جميع مقومات المجتمع الوطني الواحد العقائدية والنفسية والسياسية والاقتصادية والثقافية بسبب الحرب النفسية القائمة منذ ألف سنة بين طوائف المشرق العربي يصبح الزواج العامل الأول لجسر الهوة الواسعة بين النحن والآخر، والأحرى بالمتقفين والمتحزبين المتنورين من كل الطوائف السورية أن يتجرأوا ويقدموا على مثل هكذا زواج - نقتح تسميته ب "الزواج الوطني" - ويكون على مرحلتين:

الأولى: وقد تكون هي الأصعب وهي الزواج ما بين طوائف الدين الواحد، لأن العدا ب بين أبناء الدين الواحد وطوائفه أشد بما لا يقارن بالعداء بين دين ودين آخر. فلا توجد عوائق فقهية بالنسبة للدين الإسلامي مثلاً تحول بين زواج سني وشيعي أو سني

وعلوي أو سني واسماعيللي أو علوي واسماعيللي عموماً... بحيث يمكن استغلال هذه الإمكانية وعدم الذهاب إلى موقع لا إمكانية فيه للزواج بين أبناء دينين كما حصل مع دعاة الزواج المدني في لبنان في الجولتين الأخيرتين وأواخر التسعينات من القرن الماضي، وهذا خطأ في التكتيك وليس في الاستراتيجية فأغفال الممكن - الزواج الإسلامي - الإسلامي من جهة، والمسيحي - المسيحي من جهة ثانية وإثارة الصعب المستصعب - على الأقل حالياً - نقصد الزواج الإسلامي - المسيحي هو أمر في غاية السذاجة السياسية، والسياسة هي فن تحقيق الممكن من المصلحة الوطنية - بل هو يؤخر تحقيق الهدف الوطني والقومي.

إن "الأخرية" داخل المنظومة الاجتماعية والثقافية والدينية الواحدة أشد تأججاً من الناحية التاريخية بل والآنية من "أخرية" الدينين، لأن الصديق أو "الأخ" أو الرفيق الذي ينشق ويخرج على "النحن" يعتبر أكثر أجنبية من كل "آخر"، وبالتالي أكثر عداءً وخطراً، لأن انشقاقه مفاجئ وغير متوقع، و"يهدد" النحن في ركائز وجودها العقائدية- السياسية، على خلاف "الآخر" خارج المنظومة الاجتماعية الثقافية الدينية السياسية الواحدة.

لهذا فالتقارب مع الآخر ضمن نفس المنظومة أهم بما لا يقارن من تقارب آخر - آخر من منظومتين مختلفتين وقد يكون أصعب آتياً، لكنه ممكن من الناحية المرجعية: الفقهية بالنسبة للدين، والأيدولوجية بالنسبة للحزب.

1- تاريخ جديد للآخر

إذاً فلنفكر في الآخر، هذا الإنسان أولاً، إنسان مثلنا، صنو لنا في الأسرة أو العائلة أو الحي، في المدينة أو الدين أو الوطن، أو الإنسانية، رغم اختلافه في العقيدة أو العشيرة أو المدينة أو اللهجة أو اللغة أو المنطق أو الدين أو الحزب أو اللون أو الشكل، لكنه يشاركنا الحياة والوجود في المكان والزمان، في الحي أو المدينة أو الوطن.

العائلة الحي الوطن المذهب الدين الحزب.. مجموعة "آخرين"، بهذا يكون "الآخرون" هم العائلة والحزب والوطن الذين لا يمكن لي أن أحيأ بدونهم أو بدون تكوين جسور لعلاقات معهم.

هنا تكون محبة الوطن والمدينة والعائلة محبة لـ "الآخرين" والعكس صحيح، وطالما كان الأمر كذلك فكل هؤلاء "الآخرين" يوجدون بغض النظر عن وجودي، وبغض النظر عن قبولي لهم، وبهذا وفي كل مقارنة ترجح كفة الآخرين على كفتي، ويكون لهم سبق الوجود الأسبق والمستقبلي أيضاً، يكون لهم الوجود الأقوى والأفعل، لذا لا يمكن لي تجاهلهم، لا يمكن تجاهل الآخر، ومن يتجاهله فكأنما يطالب الآخر بأن يتجاهله.

تجاهل الآخر فسببه في الأغلب عبادة الذات وأنانية مفرطة، ترتقي إلى مستوى عصاب فردي او جمعي. تجاهل الآخرين على المستوى الوطني أيضاً سببه عبادة "النحن" الطائفية أو المناطقية أو الحزبية أو القبلية. بهذا يكون التمنييط والتحنيط إلغاء للآخر أو إلغاء للآخرين أياً كانوا، إلغاء للوطن أو لجزء منه.

فعدم الاعتراف بالآخر دعوة للآخر كي لا يعترف بي، وأما عدم الاعتراف بالآخرين فهو عدم اعتراف بالوطن أو بجزء من الوطن الذي أنتمي إليه، حيث يصبح انتمائي للوطن - الذي هو مجموع " الآخرين " - موضع تساؤل وشك، بهذا لا يمكن أن يتشكل لدي شعور وطني حقيقي، ويصبح الحديث عن الوطن ادعاءً أو نفاقاً. فالوطن أو الكيان الاجتماعي الحقوقي الذي نحيا فيه وضمنه، بإرادتنا أو قسراً عنّا، يضم أشتاتاً اجتماعية ثقافية سياسية متباينة وربما متضاربة، ويضم أشتاتاً لغوية مختلفة، عدم الاعتراف بها أو رفض التعامل معها يعني عدم الاعتراف بالوطن الذي تنتمي وأنتمي إليه.

2- "الآخر" أخيراً...

من هو الآخر الجديد وكيف نعيد له اعتباره؟

الآخر بالنسبة لي هو أنت وبالنسبة لك هو أنا، الآخر بالنسبة للأستاذ زميل له، وبالنسبة للتلميذ تلميذ مثله، بالنسبة للعامل أو التاجر أو المهندس أو الطبيب أو الشاعر أمثالهم ممن يمارسون نفس المهنة، هذا هو الآخر داخل الاختصاص أو الحيز، ونسميه آخر الحيز ونعرفه بكل من كان داخل الحيز أو المستوى أو العمل الذي ننتمي إليه وهو مثيل لنا لا يختلف عموماً عنا.

وهناك آخر ثانٍ هو الآخر الأضعف الذي ينظر إليه باستخفاف أو استهانة، إنه تحت الحيز حتى لو كان من ضمنه، إنه "الخارجي" أي كل مختلف عن الطابع العام للبيئة سواء كان اختلافاً قبلياً أو عشائرياً أو طائفياً أو حزبياً أو طبقياً، إنه كل ضعيف أو كل أقلية.

فلسفياً ذات الآخر هي ذاتنا، الآخر هو وجهنا الثاني، ذاتنا المعاكسة التي لا يكتمل وجودنا إلا بها. الآخر صورتنا (مقلوبة)، والنحن هي صورة الآخر بالمستوى بالنسبة لنا، إذاً نحن هي صورة الآخر (مقلوبة) بالنسبة له. ولهذا فالآخر هو نحن بمعنى

مقابل أو موازي، لذلك لا يمكن قبول الآخر إلا بعد قبول النحن، فمن وثق بذاته وثق بالآخر. والسؤال: كيف نقبل الآخر ونحن لم نقبل أنفسنا بعد؟

أجل لا بد من البحث عن الآخر في ذاتنا، لأنه المكان الوحيد لتواجه الافتراضي، حينما اكتشف ذاتي بعيداً عن العنصرية والتعصب والكره، بعيداً عن ألف نزعة جاهلية بدوية اكتشف الآخر.

فأنا لست سوى مرآة الآخر، والآخر ليس سوى مرآتي، وحينما اكتشف ذاتي اكتشف المرأة فأرى الآخر منعكساً على سطحها، كلما كانت "مرآتي" واضحة وصقيلة اتضح صورة الآخر فيها وكان وجود الآخر أكثر وضوحاً، لنكتشف احتشاد المرأة بمئات الآخرين، كأن الذات ليست سوى مرآة يحتشد فيها الآخرون.

ترى من الذي يمنعنا من اكتشاف ذاتنا، وبالتالي يمنعنا من اكتشاف الآخرين؟.

هناك عائقان ذاتي وخارجي: أما العائق الذاتي فسببه نظرتي إلى الآخر، إن الآخر هو عين ما انظر به إليه بمعنى: يكون الآخر بالنسبة لي كما أرغب أن يكون، وهنا تلعب النيّة وكذلك الصورة المسبقة دوراً كبيراً في تكوين صورة الآخر لهذا قد يبدو من الصعب معرفة الآخر كما هو لأن الذات لا تنظر إليه إلا وفق أهوائها أو مصالحها. أما العائق الخارجي فقد تحدثنا عنه سابقاً (راجع صناعة الآخر "العدو").

3- بحثاً عن قارة ضائعة:

ولكن أين هو "الآخر" وهل هناك ثمة آخر؟

أليس غريباً أن نتساءل عن وجود آخر؟

إن ألف سنة من ذبح الآخر جسدياً ومعنوياً وصولاً إلى ذبحه فلسفياً أدت إلى إلغاء مكان الآخر وزمانه وصولاً إلى إلغائه كلياً.

الذات الأنانية المتعصبة قتلت الآخر، صورة ومعنى، حتى انها ألغت كلمة "الآخر" من قاموس العربية، وبعد ألف سنة من حروب العشائر والأحزاب وأحقادها وفي عهد الأنظمة الشمولية العربية لم يعد هناك آخر، لقد وأدناه في عودة إلى عادة العرب البدائية. لم يعد هناك سوى عقلية الواحدية والحزب الواحد والدين الواحد، الأيديولوجيا الواحدة، حسبنا الآخر بنتاً متحررة تنتقص من كرامة السيد الأب أو الأخ أو الحزب أو الحاكم أو الدولة أو "المثقف" أو الطائفة أو المذهب أو رجل الدين.. فوأدناه وفرحنا بما صنعت أيدينا..

عشرة قرون والعرب كلهم يذبحون "الآخر"، يذبحون أنفسهم، وإذ بنا نكتشف، "الجميع" يكتشفون أنهم كانوا ينحرون ذواتهم حتى لم يبق للذات معنى وصولاً إلى إلغائها كلياً لصالح السلطة...

انتصر الحاكم وإيليس التعصب والخناجر المسنونة. ثم نتساءل عن غياب الديمقراطية وغياب الشورى وغياب الحوار. نتحاور ونشاور ونشارك من؟ هل هناك من أحد؟ "هل يوجد سوانا" "هل يوجد سواي"؟!

الطعنات التي وجهها أجدادنا إلى أولئك الآخرين شركائهم في الوطن والحضارة وصلت إلينا أخيراً، كأنما كان الأجداد يطعنوننا نحن أحفادهم، لقد حتمنا على أنفسنا النفي الأبدي حينما حتمنا على الآخر أن يبقى منفيًا في قارة ملعونة ومغيبّة!!

الأساس الثالث : ضرورة الاختلاف. الاختلاف جوهر الوجود

في ضرورة الاختلاف وفلسفته

" لم يعبر الجسر (يعني جسر بغداد) إلى خرسان مثل إسحاق بن راهويه، وإن كان يخالفنا في أشياء، فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضاً."

(الإمام أحمد بن حنبل)

معنى الاختلاف وأهميته:

وجدنا عند بحثنا "الحقيقة العقيدة" أن لكل منا "حقيقته"، الأمر الذي يعني تعدداً في الحقائق، أي اختلافاً وليس تناقضاً بالضرورة بين هذه الحقائق، وهذا من أهم مبررات الاختلاف وأعظم داعٍ لاعتبار الاختلاف "حقيقة" تجمع ولا تفرق.

فما هو الاختلاف؟

يضمّر الاختلاف الاستقلال بكل معانيه، فهو القدرة على اتخاذ موقف خاص حر تجاه أي مسألة أو موضوع أو تجاه أي فعل كان.. وهو اتخاذ الموقف المعبر عن الذات.

الاختلاف بعبارة أخرى هو الموقف المعبر عن الذات، حتى لو كان موافقاً لموقف ذاتٍ أخرى، فكل موقفٍ خاص هو اختلاف.

الاختلاف بمعنى ما، فلسفي، هو اسم الذات الإنسانية الأسمى.

أما الاختلاف في معناه فهو ممارسة حق الوجود الحقيقي، والوجود الحقيقي هو في اعتقادنا ممارسة الحرية الحقّة التي تقابل وتوازي غاية الوجود الحقيقي، وهي معرفة الحقيقة أو محاولة معرفة الحقيقة، ما يعني أسمى فعل يتماهى مع الوجود أو عبادة للحق المطلق، تصل مستوى ممارسة المطلق.

الاختلاف من أجل ذلك مسؤولية، إنه ممارسة المسؤولية لأنه بحث معرفي، فالاختلاف يقوم على البحث المعرفي أو البحث عن الحقيقة، أي يقوم على المعرفة ومحاولة المعرفة، وهو بهذا المعنى اختبار وجودي للموجود الإنساني، بانعدامه يتحول هذا الموجود إلى مفقود إنساني، أو إلى "لا موجود"، فكل اختلاف هو وجود

يدل على موجود، لأنه يدل على مسؤولية ومعرفة، وكل لا اختلاف يعني "لا وجود" أي "لا موجود" لأنه يدل على لا مسؤولية ولا معرفة.

الأصل الوجودي الفلسفي للاختلاف:

الاختلاف في المستوى الانساني، أولاً وقبل كل شئ سمة وجودية في الموجود الإنساني والموجودات الأخرى، فالاختلاف نراه جلياً في العرق واللون والثقافة واللغة والانتماء الفلسفي أو الفكري، كما نجد الاختلاف مثلاً داخل كل ثقافة - لغة، وداخل كل مجتمع..

وما نجده اختلافاً أو خلافاً في المستوى الحسي الطبيعي أو الفلسفي أو العقائدي ليس سوى مظهراً سطحياً لعالم متجانس متشابك في العمق، فالاختلاف عموماً وفي المستوى الكوني نجده تنوعاً في المظاهر الطبيعية والأنواع الحيوانية وفي العروق البشرية، لكن هذه الاختلافات والتنوعات تقوم على وحدة الجذور الكونية والوجودية، فأصل الطبيعة والمظاهر الطبيعية واحد، كما أصل الأنواع الحيوانية واحد، وهو ما يمكن قوله بالنسبة لأصل الأعراق الإنسانية.

كل ذلك نجده في مكوّنات الخلية العضوية الحيّة، ما يمكن تسميته "الاختلاف التكاملي" الذي يعزّز التنوّع ويعزّز بالتالي حركة الحياة الحيّة، وهذه حكمة كونية على العقل العربي خصوصاً -الذي يدّعي التدين والايمان- إدراكها برحابة صدر، فالإنسان مثلاً يتناول عشرات الأنواع من الأطعمة (خضروات، بقول، لحوم، ألبان، فاكهة) لكنها كلها تشترك في تكوينها (فيتامينات وبروتينات، معادن واملاح)، وعبر تاريخ الأرض وتاريخ الأنواع نشأ التنوع الحيواني النباتي وتوزّعت الفيتامينات والبروتينات في أنواع وأصناف لا تحصى من النبات والثمار والحيوان، فتأقلم الحيوان والإنسان مع محيطه المتنوع والمتعدد، ونمت كل حواس وتفضيلات الإنسان وقواه البيولوجية والنفسية بسبب هذا التنوع الخلّاق، الذي ينمو ويحيا في اختلاف الأشكال الغذائية، كما انه يُلبّي الشعور الجمالي البصري، وكلاهما، التنوع الغذائي والتنوع الجمالي ينميان العقل.

فإذا كان التنوع والاختلاف خالق الأحاسيس والحواس، ومن ثم مبدع التفكير الإنساني، وهو في نفس الوقت ضرورة بالنسبة للسان والأنف والعين والمعدة مثلاً، فكيف الأمر إذاً بالنسبة للعقل والنفس والذائقة الجمالية؟!

كان لانفصال الإنسان عن المملكة الحيوانية الطبيعية أن أشعره باختلافه عنها، عندها أدرك الإنسان الاختلافات الطبيعية والتعدّد الذي جعله يقارن ويوازن ويعرف

المتشابه والمختلف، فيعرف الوحدة والتعدد، وهذا ما ساهم في نمو وعيه ومن ثم قدراته العقلية، وساهم في ظهور الثقافة الإنسانية فكراً ولغةً.

فاختراع اللغة كان انعكاساً لاكتشاف الميزات التي تميز بها الأشياء (شجرة، أرض، ماء، نهر، سماء، مطر)، فلو كان كل ما في العالم متشابهاً لما استطاع الدماغ البشري أن يدرك شيئاً، ولبقي مشلولاً في إحساس التشابه دون حراك، ولبقي جزءاً متصلاً اتصالاً اندماجياً بالطبيعة.

فالتعدد والتنوع والتمايز هو الذي دفع الدماغ البشري للحركة والإدراك والمقارنة.. والتنوع الناشئ عن الاختلاف أو التماهي هو الذي أدى بالدماغ إلى الحركة والمقارنة، للتمييز بين المتنوعات والمختلفات، وبهذه الطريقة فحسب حصلت معرفته بها، بحيث كانت معرفة المختلف والمتنوع هي أول المعرفة، بل هي المعرفة الأولى وربما كل المعرفة؟؟؟

أما في المستوى العلوي (الثقافي-الفكري) فالعقائد والأفكار المختلفة والمتنوعة تنقسم إلى قسمين (سلبى وإيجابى). صحيح أن كل العقائد الأخلاقية مثلاً تدعو لفعل الخير، لكنها تختلف في مدى وحجم الخير، وأحياناً تختلف في تعيين الخير، مع اتفاق كل العقائد والثقافات على مسائل بعينها كخير أو كشر، إنها مسائل

عالمية، مثل الاتفاق على أن القتل والسرقة والاعتصاب هي شر، والاتفاق على أن التعاون والمحبة والدفاع عن النفس هي خير.

جوهر الموضوع يكمن في ممارسة أتباع العقائد لعقائدهم وطريقة فهمهم للعقائد "الخيرة"، فالممارسة على أرض الواقع، والتجربة الاجتماعية التاريخية هي التي تحدّد في النهاية أيّاً هي العقائد الجيدة وأيّاً هي العقائد الفاسدة، وهذا ينطبق على الأحزاب السياسية والأنظمة الاقتصادية الاجتماعية الثقافية أيضاً.

والعقائد لها أصلان ومستويان: مستوى الخير (الإيجاب) ومستوى الشر (السلب). وداخل كل من المستويين، أي مستوى الخير ومستوى الشر توجد اختلافات، لأن الشر نسبي والخير كذلك، في ارتباطهما بالإنسان والمجتمع، والشر متنوع ومتعدد كما الخير، وفي كل عقيدة هناك نسبة ما من الشر (السلبية) ونسبة من الخير (الإيجابية) فإذا غلبت نسبة الإيجابية فيها، قلنا إنها عقيدة إيجابية (خيرة)، أما إذا غلبت نسبة السلبية قلنا إنها عقيدة سلبية (شريرة).

يحدث الاختلاف ضمن العقيدة الواحدة فيما يُسمّى التيارات الفكرية أو الجماعات السياسية، فالإسلام مثلاً والحركة القومية والحركة الشيوعية كلاً على حدى ليست جماعات فكرية واحدة متجانسة متطابقة، بل هي مذاهب فكرية متعددة، أو جماعات سياسية مختلفة التوجهات، وكذلك حال كل عقيدة فلسفية كبرى، ومن المعروف

عموماً أنه كلما كانت الجماعة العقائدية كبيرة كلما تعددت التيارات المختلفة ضمنها.

الاختلاف صفة ملازمة للإنسان بذاته من ناحيتين عملية وفكرية:

أولاً: الناحية العملية:

يقول المثل العربي "الناس أذواق"، والتأمل في هذا المثل الفطري لكن الواقعي يكشف أنه طالما كانت الطبيعة متنوعة، متعددة شكلاً، فإنه من اللازم أن يكون الناس متعددين ليوافقوا هذا التعدد الطبيعي، فلو كان كل الناس يفضلون وينجذبون للجبال فمن سوف يقطن السهول والشواطئ، ولو كان كل الناس يفضلون تناول البرتقال فقط لقضي على التنوع الطبيعي في حال لم نزرع سوى البرتقال، لأن أنواعاً كثيرة من الطيور والحشرات لا تقترب من شجرة البرتقال كما أنه ليست كل المناخات ملائمة لزراعة البرتقال.

فالإنسان مفطور على الاختلاف لأن الطبيعة مختلفة في المناخ والتربة والمياه والتضاريس، وهذا الاختلاف يحتم اختلاف أنواع الأشجار والمحاصيل والزراعات، ويحتم اختلاف الأنواع الحيوانية، ومن ثم يحتم اختلاف المصادر الغذائية للإنسان،

أي يحتم اختلاف الأشكال والألوان والطعوم والروائح، وهذا يعني إضافة لاختلاف المناخ والحرارة والماء، اختلاف في طباع الناس وأشكالهم وألوانهم، وماسبق كله يعتبر أرضية هامة للاختلاف الفكري، وإن لم يكن سبباً رئيسياً يدعو لاختلاف عقائد الناس.

ثانياً: الناحية الفكرية:

للقدرة الدماغية والسلاسة الذهنية دور كبير في المستوى الفكري للإنسان، وهذا ما تشارك في صنعه الوراثة والتربية معاً، فالوراثة قد تعطي القدرة على الاستيعاب والتذكر أو لا تعطي، والتربية تبلور وتظهر هذه القدرة أو لا تظهر، وهكذا تختلف القدرة الذهنية لدى الناس في مستويات متفاوتة ما بين الواحد إلى العشرين، ويندرج الناس في هذه المستويات، لذلك كان الاختلاف في المستويات الفكرية موجوداً بين الناس في العائلة الواحدة والقرية الواحدة، والمدينة الواحدة، بالنسبة لمسألة واحدة يختلف إدراكها بين شخص وآخر في لحظة واحدة، وتكون صحيحة لكليهما كل بحسب موقعه.

فنهر العاصي مثلاً هو شرق الشخص الذي يقطن مدينة اللاذقية بينما هو غرب القاطن في مدينة حمص، وفي كل لحظة تكون الساعة في دمشق مختلفة عن طرابلس الغرب أو لندن، حتى على مستوى الفرد الواحد يختلف إدراكه لمسألة بذاتها، بين عشية وضحاها، تبعاً لما يجريه من مقارنات ومحاكمات عقلية تجاه هذه المسألة، ومثل الحكم على شخص، فإن الحكم يتأثر غالباً بخبر يصلنا عن هذا الشخص من شخص آخر نثق فيه فنكوّن عنه انطباعاً جديداً، وبعد حين نسمع خبراً آخر من شخص آخر عن نفس هذا الشخص فنكوّن انطباعاً ثالثاً عنه وهكذا...

هذا من ناحية، وتبعاً للظروف الجارية والعوامل المؤثرة على هذه المسألة بجريان الزمن عليها، ولهذا قال الجنيّد وهو من أقطاب الصوفية العظام: (المنافق يبقى على حالٍ واحدة أربعين عاماً والصادق يتبدّل في اليوم أربعين مرة) فكل مسألة فكرية تشبه مباراة في كرة القدم أو كرة السلة، إنّ مسيرة المباراة تختلف من لحظة إلى أخرى، يتقدم الفريق (أ) يتراجع الفريق (ب) والعكس، تتداخل ظروف عديدة (تشجيع الجمهور أو تقاعسه، الطقس، حيادية الحكم أو عدمه، لياقة اللاعبين، خطة اللعب، ارض الملعب)، وهكذا فمستوى المباراة ومسار الكرة يختلف كل لحظة، وقد لا يتشابه نهائياً بين لحظة وثانية.

موقف الإنسان الحر المفكر من كل قضية يتبدل ويختلف، لأن القضية أشبه بالكائن الحي في تبده، والانعكاس الفكري يجب أن يلاحق جريان القضية في الواقع، فالتشبث بفكرة ما ثابتة عن القضية القومية مثلاً أمر خاطئ، لأن القضية القومية مسألة حيّة تتبدّل كل يوم، كل عام، فإن كنا صادقين وعلميين ومخلصين فيجب أن نبذل اعتقادنا وبالتالي موقفنا من هذه القضية، بسرعة تبدّلها كما هي في الواقع، وهكذا نلاحق عقلياً القضية الواقعية الحيّة فيكون فكرنا عندها منعكساً للقضية - الواقع، وبالتالي لن نجد أنفسنا عند فكرة أو انطباع ثابت مستمر، بل سوف نجد أنفسنا دائماً التبدّل ونجد فكرنا اليوم مختلفاً عن البارحة وربما مختلفاً عن الغد.

وهذا الاختلاف في الفكر بين زمن وآخر بالنسبة للقضية - الواقع لا يناقض مبدأ الالتزام، فالالتزام يجب أن يتوجّه إلى الفكرة العامة مثل "الوحدة" أو "التقدم"، فيكون الالتزام بالوحدة أو التقدم كفكرة وغاية، ولا يكون الالتزام موجّهاً إلى الآليات المؤدية إلى الوحدة أو التقدم أو إلى الأشخاص قائدي هذه الفكرة أو حتى إلى العقيدة ومجموعة مبادئها، فهذه كلها حينما توضع في إطار فكري سرعان ما تنفصل عن الزمن أو عن القضية في الواقع، فالآليات حتمية التبدّل بتبدّل الظروف والمعطيات، لأن الواقع حتمي التبدّل طالما أن الزمن يجري.

كل قضية أشبه بلوحة رمزية أو سريالية، كل مشاهد يقرأها وفق مستواه وبطريقة تعبر عنه، وطريقة كل مشاهد يدخل في تكوينها قدرته الدماغية + أسلوب تربيته + الظروف الاجتماعية الاقتصادية السياسية التي عاشها + تكوينه الأخلاقي الديني + مستوى تحصيله العلمي والأدبي، وهكذا فاستقبال كل مشاهد للوحة أو كل مستمع لقطعة موسيقية بعينها يختلف عن الآخر، كذلك فإن مواقف الناس تختلف بالنسبة للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، باختلاف ظروفهم الاجتماعية الاقتصادية، وباختلاف تكوينهم الأخلاقي الديني المذهبي الطائفي، وكذلك مستوى تحصيلهم العلمي والأدبي وباختلاف مزاجهم وحساسيتهم واختلاف تكوينهم الحسي الذهني.

وعموماً لا يختلف البشر من أجل الأفكار، لا سيما الأفكار السياسية وإنما يختلفون من أجل المصالح الاقتصادية والمناصب والوجاهة، أي المكانة الاقتصادية والاجتماعية، مع ذلك من غير الممكن إلغاء الاختلاف الفكري أو السياسي أو الفلسفي بين العرب أو بين السوريين، فطالما أن هناك خيراً وشرّاً، إيجاباً وسلباً لدى كل البشر ولدى كل إنسان بذاته فمن الصعب بل ومن المستحيل إلغاء الاختلاف الفكري وسواه، لأن الاختلاف كما وجدنا هو أحد سمات الوجود، وطالما أن الوجود

يقوم على الاختلاف، فمحاولة إغائه من بين البشر وحتى لدى الإنسان الواحد هي دعوى لإلغاء أحد سمات الوجود، بل هي محاولة لإلغاء الحق والخير أو لإلغاء الضلال والشر، وإلغاء أي من هذين المستويين يعني إلغاء الآخر أو إلغاء الوجود الإنساني على الأقل.

إلغاء الاختلاف الفكري هو محاولة لإلغاء الواقع، إذ يكون الإلغاء محاولة لمصادرة التفكير وحصره في حوالة عقائدية تنفصل عن الواقع وينفصل معها الاتباع فيعيشون في اللاواقع، لذا يتجهون إلى الماضي لأنه ليس مسموحاً لهم أن يتجهوا إلى الواقع أو الحاضر، ومن هنا تنشأ أزمة العقل العربي والإنسان العربي.

مفهوم الاختلاف في التراث والتاريخ العربي الإسلامي

إذا رجعنا إلى القرآن الكريم كمرجع نقلي مؤسس للثقافة العربية المسلمة (نفضل تعبير مسلمة وليس إسلامية، لارتباط مصطلح "إسلامية" بمحمولات غير مريحة في القرن الأخير من عمر الأمة العربية المسلمة)

نجد الآية التالية:

"وجعلناكم شعوباً وقبائل" أي جعلناكم متعدّين، أي متنوعين، وبالتالي مختلفين، وهذا إقرارٌ بأن واقع الحال يقوم على تعدد الأمم واختلافها، لغات وثقافات وانتماءات وأعرافاً، هذا في المستوى العام، أما الاختلاف ضمن الجماعة الواحدة فنجد الإشارة إليه في آياتٍ عديدة ومنها آية الشورى الشهيرة: "وشاورهم في الأمر" التي تدل على وجود آراء عديدة بعضها يخالف بعض، لذلك لا بد من المشاورة، وهكذا فالقرآن الكريم يقرب حق الاختلاف في الآراء، وكذلك ما ينقل في الحديث النبوي عن الرسول محمد (ص) قوله: "اختلاف أمتي رحمة" والاختلاف يكون في الرأي ضمن المنظومة الفلسفية الإسلامية، ولأن الناس - رغم أنهم أبناء آدم - مختلفو الميول والرغبات كان لكل منهم أفكاره وقناعاته الخاصة، وهذا لا يعني أن يتقاطعوا أو يتحاربوا، وكما أن لكل إنسان منا اسمه واسم عائلته مع اسم أبيه وأمه، أي اسمه

الخاص علامته الفارقة، كان لكل إنسان شخصيته ورأيه، فالأسماء تتعدّد بتعدّد الأشخاص، كذلك تتعدّد الآراء، وإن كان من الممكن تصنيفها في عددٍ محدود لا يصل بالتأكيد إلى عدد الأشخاص، ومن غير المعقول طبعاً أن يكون كل الشعب السوري مثلاً أو كل أبناء مدينة دمشق لهم رأي واحد في قضية مُعيّنة، كما أنه من غير المعقول أن يكون كل الشعب السوري أو كل أبناء مدينة دمشق لهم اسم واحد هو "طارق" مثلاً فإذا نادى المنادي في ساحةٍ أو شارع: "يا طارق" ردّ كل من في الشارع "نعم"؟؟

وإذا كان من الصحيح أن ليس للناس كلهم رأي واحد فهذا لا يعني أن لكل واحد منهم رأي مختلف عن الآخر، ولكن يصح أن لمجموعة كبرى رأي واحد، ولمجموعات أخرى متعددة آراء متعددة، فغالباً ما يكون رأي او فكرة ما تحوز اجماع الأغلبية ويحوز رأي مختلف او غير مختلف على اجماع أقلية،

مشكلة العقلية التعصبية العربية في المستوى السياسي انها حاولت جعل الأمة كلها "طارق" – بالاستناد الى المثال السابق -، والاختلاف الذي قال عنه الرسول الكريم أنه رحمه، جاء من جعله أو حاول أن يجعل منه نقمة وكفراً وخروجاً عن الصف الواحد، وبالتالي تهديداً لوحدة وسلامة الأمة أو الوطن أو النظام!!، هذا نجده مثلاً في إجماع أحد أهم صحابة الرسول محمد (ص) على مبايعة صحابي آخر تحت حد السيف

والتهديد بالقتل من قبل صحابي ثالث، لأن رأي هذا الصحابي المعارض كان مخالفاً لرأي بقية الموافقين على تعيين هذا الصحابي الثاني في منصب خلافة رسول المسلمين، وهكذا لم تنفع المرجعية القرآنية أو النبوية في إنهاء المشكلة وترك من عنده رأي مختلف على رأيه وموقفه بسبب فكرة الإجماع الطاغية على العقل العربي.

منذ ذلك الوقت وحتى اليوم وعقلية الإجماع التي تقتضي إجماع الأمة أو الجماعة على تعيين حاكم أو سوى ذلك تعطي في رأيهم "المشروعية" للحاكم أو للفعل المنوي اتخاذه، بدونه يبقى القوم في ريب وشك، ويبقى المختلف والمخالف منهم بعيداً عن المسؤولية والإلزام، وهكذا فهموا الشورى أنها مجرد أخذ آراء وفهموا رحمة الاختلاف التي قال بها الرسول الكريم أنها اختلاف في الرأي، أما عندما يتعلق الأمر بعمل ما -لا سيما إذا كان سياسياً- فالجميع ملزم بالموافقة والإجماع خوفاً من تدخل مبدأ المشروعية وشمولية الموالاة، ولا ننسى المقولة الشهيرة (ما اختلفت بدعتان إلا وكانت إحداهما ضلاله) هذا يعني أن مجرد وجود الاختلاف والمعارضة يظهر الصواب والخطأ أما إذا لم يوجد الاختلاف والمعارضة فيبقى الضلال وأصحابه يسرحون ويمرحون لا يعلن عنه أحد وبالتالي يبقى الناس جهلة، وهذا ما تسعى إليه السلطة أياً كان نوعها وموقعها وحجمها، لاسيما السلطة السياسية والاقتصادية

فهاتان السلطتان يربعهما ظهور من يختلف عنها أو معها في مقولاتها وأعمالها وأفكارها التي تروّجها، ومجرد خروج موقف إختلافي معها أو عنها يعني فضحها، وهي تدرك أنها ليست دوماً على حق، ولديها الكثير من الضلال، من أجل ذلك تحارب هاتان السلطتان كل نظرية أو حركة أو أداء يخالفها، تحارب بشدة وعنف دعائياً وعملياً وبهذا فهي تزداد ضلالاً حينما لا تسمح للمختلف معها أو عنها بالتعبير عن رأيه أو عن موقفه نظرياً أو عملياً، ولو أنها أقرت بالاختلاف لسمحت للمختلف عنها بالتعبير عن اختلافه ولهان الأمر، وربما لصححت موقعها أو فكرتها، لكن مصالحها لا تسمح لها.. وهكذا فالإقرار باختلاف الآخر عني وحقه في الاختلاف قد يكون المدخل لإعادة النظر فيما أعتقد وأعمل، ويكون مدخلاً لتصحيح أو تطوير أو تعديل ما أعتقد وما أعمله.

فما لم تتم العودة إلى فهم الاختلاف والشورى كما جاءت في النص فسيبقى العقل العربي في حالة فقدان التوازن واللاعقلانية.

الصوفية ترد الاعتبار للإنسان العربي:

في المقابل نجد أن الصوفية -لا سيما في المستوى النظري والعرفاني- ردت الاعتبار للإنسان العربي المسلم والإنسان المؤمن عموماً حينما نادى بتعدد الآراء والطرق في كل شيء حتى لو كانت الغاية هي غاية عالمية يشترك بها كل البشر مثل

معرفة الله، فيردّد العرفاني الشيخ أحمد حيدر مع الإمام علي: "الطريق إلى الخالق بعدد أنفاس الخلائق" وأما الجنيد فيقول: "الصادق ينقلب في اليوم أربعين مرة والمراي يثبت علي حالة واحدة أربعين سنة" والتبدّل هنا في الرأي أو الموقف الفكري، وسبب ذلك أن الصادق يقبل الحق من غيره المختلف عنه ويدرك الخطأ من نفسه، فيبدّل موقعه ويستفيد من تأملاته وتجاربه فيطوّر أفكاره ويبدّلها، والصادق لا يملك ثابتاً سوى الحق، وكل شيء سواه نسبي ومتحرك، وهكذا فالصادق لا يتعصّب لرأي أو مبدأ، لأنه يقبل رأي غيره، والصادق لا يركن للصحيح نسبياً، فاعتبار النسبي مطلق الصحة كفر خالص، والركون المطلق لا يكون إلا للمطلق، أي الحق (لله)، وهكذا فالاختلاف أساسه نسبية ومحدودية العقل والمعرفة العقلية، فكل مبدأ أو رأي صحيح نسبياً، لذا يكون التشبث بالرأي دوماً هو جهل خالص..

الإسلام والمسيحية كدينين سماويين كبيرين يعتقد بهما مئات ملايين البشر ومنهم العرب، أكدا على حرية الإنسان الفكرية و"الموافقية" في الاختيار، لأن حرية الاختيار أساس المسؤولية التي يتم على أساسها حساب الإنسان عن مجمل سلوكه وأفكاره في الدنيا، أمام السلطة الاجتماعية و"الشرعية" والقانونية، وفي العالم الآخر أمام الخالق.. لهذا فمن المستغرب كثيراً أن تؤمن الشعوب العربية في معظمها

بمسألة الواحدية، وتنكر فضيلة الاختلاف، وتفضّل الجبرية على الحرية، مع أن مفهوم الجبرية يلغي مسألة الحساب الدنيوي القانوني وكذلك الحساب الأخرى أيضاً، أي ينقض أساس التعليم الإسلامي والمسيحي، وكذلك يلغي التعليم العقلي الوضعي.

استمرت البدع الجبرية طوال تاريخنا العربي الإسلامي لا سيما في الفترة العثمانية، ويعتقد البعض انه تمّ تغذية الفكر الجبري في القرن التاسع عشر بقصد واضح لتنفيذ مشروع أوروبي استعماري توسّعي كان للفكرة وللحركة الصهيونية فيه نصيب الأسد، كل ذلك ظهر في السهولة التي تمّ فيها خلق الظروف التقسيمية لبلاد الشام التي هيئت قيام إسرائيل، وكذلك استمرار الجبرية في الفكر السياسي العربي المشرقي، لا سيما لدى الأنظمة الشمولية التي أعاققت قيام مشروع حقيقي للفظ إسرائيل من المنطقة، والتي حاربت حرية الفكر، بل لفق الكثير من "العلماء" -العملاء في مجال الثقافة والتراث أحاديث وخرافات و"أقوال مأثورة" تربط الإنسان العربي وفكره ومصيره بالأمير أو الحاكم أو رجل الدين أو الإقطاعي أو رئيس العشيرة، وقامت مؤسسات ثقافية عربية بتحقيق كتب من التراث الإسلامي والعربي تكرس التخلف والطائفية ونشرتها بطبعات واسعة وعديدة في أضخم عملية اخفاء للعقل في التاريخ، وتم تشويه معظم المفاهيم بتبديل معانيها الحقيقية، بحيث أن العربي صار

يخاف ويستعوذ من سماعه كلمات مثل (حرية، ثورة، مسؤولية، نقد، اختلاف، رأي..). لأنها أعطيت معانٍ جديدة مُضلّلة مخالفة لمعناها الأصلي، فالحرية صارت تعني في الذهن العربي فوضى وانفلات، والثورة أصبحت تعني الخروج على طاعة ولي الأمر، أي خروج عن الناموس الاجتماعي! والنقد صار يعني الوقاحة والتطاول على الوضع والنظام القائم، أما الاختلاف فهو خروج عن الجماعة أو بصريح العبارة خروج عن المِلّة (أي ضلال)! أو رفض لأعراف وأفكار الجماعة ومقدساتها!

الاختلاف إنسانياً، اجتماعياً (في الواقع السوري والعربي):

في تطبيق مفهوم الاختلاف على الكائن الإنساني نحصل على "المختلف"، أي الكائن الذي يمارس فعل الاختلاف تجاه الأفراد والمحيط في علاقته معهما.

إن المختلف كإنسان يتفق مع جميع الأفراد ومع محيطه، على احترام التنوع والاختلافات الفكرية والمواقفية عنه، وهنا يظهر الفعل التوافقي للاختلاف الذي يقوم على التوافق على الاختلاف من أجل إعلان موقف الذات أولاً، أي إعلان أن المختلف هو كائن مسؤول مهم، أو صاحب موقف، فهو مواطن ببناء فاعل،

ومجموع الأفراد المختلفين يعني مجموع أفراد مسؤولين ومواطنين فاعلين، بمعنى آخر يعني مجتمع مسؤول فاعل،

والمبدأ التوافقي الثاني يقوم على التوافق على الاختلاف من أجل الوصول إلى موقف معرفي أو موقف - حقيقة أو رأي ذاتي، وهذا يعني أن المختلفين باحثون عن الحقيقة، وكل منهم يملك حقيقة تعبّر عن ذاته وشخصه، فنحن إزاء مجتمع يبحث أفرادهم "المختلفون" كلهم معرفياً، للوصول كُلاً إلى "الحقيقة" التي يصل إليها، حيث يتخذ الجميع مواقفهم على أساس الحقيقة الخاصة بهم، وهذا يعني تنافس فكري بين الحقائق، الأمر الذي يؤدي إلى الارتقاء بالمجتمع إلى مجتمع المعرفة وصراع الحقائق، وليس مجتمع الجهل وصراع المنافع والنزعات الغريزية.

هنا في هذه المرحلة يتم بروز "الحقيقة" الأهم أو الأكثر تعبيراً عن المجتمع أو الأكثر قدرة على إقناع المجتمع، فيتم استخدامها لتطويره. لكن مجتمع الاختلاف لا يقنع "بحقيقة نهائية"، إنه يستخدم "الحقيقة الأفضل" فقط طالما هي تعبّر عنه وعن حاجاته وتطلعاته.

كل شيء قابل لأن يبلى ويقدم بفعل حركة الزمن والاستخدام والظرف الجديد، فحتى "الحقيقة الأفضل" قابلة للبلاء والقدم، (فالحقيقة الأفضل الآن) تصبح مع مرور

الوقت ("الحقيقة الأفضل" بالأمس)، وطالما أننا نحيا "الآن" باستمرار فلا بد من "حقيقة أفضل" جديدة تناسب "الآن" الذي نحياه.

لهذا فعقيدة الاختلاف تقوم على عدم الرضى النهائي عن "الحقيقة" التي يعيشها المجتمع الآن، وعلى عدم وجود حقيقة في حيز المجتمع يستخدمها وتكون مطلقة، والاختلاف في المجتمع ضرورة لوجود مدافعين عن الحق في وجه الظلمة والمستكبرين.

ولئن كان الظلم موجوداً في كل الأنظمة الاجتماعية السياسية، وفي كل زمان ومكان بنسبٍ مختلفة، ولئن كان الظلم أكثر من العدل عموماً، فإن الأنظمة السياسية التي تسود فيها فكرة واحدة مطلقة وسلطة جبرية قامعة -حتى لو اتخذت شعارات وواجهة علمانية أو تقدمية- هي أنظمة يسودها الظلم أكثر مما يسود الأنظمة السياسية التي تسود فيها أفكار عديدة مختلفة، وسلطة حرة ديمقراطية، لأن الاختلاف الذي يعني التنوع والتعدّد يفسح المجال لقوى وتيارات وأحزاب الوقوف في وجه الظلم، فتخفف منه قدر الإمكان، الأمر الذي لا يمكن توفّره في الأنظمة الواحدية والشمولية، التي لا تسمح بالتعددية والاختلاف عن نهجها السياسي أو الفكري العقائدي.

الاختلاف من ناحية أخرى ضرورة لمحاربة الاستبداد والظلم والتخفيف من آثارهما، و"الاختلاف" في المجتمع أو محاولة جعل الاختلاف قيمة من قيم المجتمع أهم مسألة أو فعل يقوم به المثقف والكاتب والمفكر والفيلسوف، وهذا يتم عبر نشر قيمة "الاختلاف" ابتداءً من البنية الاجتماعية الأولى أي الأسرة، ترى ما الوسيلة الفضلى لتأصيل فضيلة "الاختلاف" في الأسرة؟

نعتقد أن المدرسة والجامعة هما أبلغ وأفضل وسيلتين لنشر فضيلة الاختلاف كقيمة كبرى في المجتمع-الأسرة، ولكن تأثير هاتين الوسيلتين في المجتمع يبقى محدوداً في الأمد القصير، ولا يكون ذا فاعلية في المدى المتوسط إلا بمشاركة ودعم هجومي من وسائل الإعلام لا سيما التلفزيون، وهنا يأتي سؤال يتبع السؤال الأول: ترى ما مدى فاعلية هاتين الوسيلتين إضافة للتلفزيون في نشر قيمة "الاختلاف" في مجتمع نامي مثل المجتمع السوري الذي تسيطر عليه القيم التقليدية كتفرد الأب أو الأخ الأكبر في تحديد توجهات الأسرة السياسية والاجتماعية والفكرية والسيطرة عليها؟

إن البنى التقليدية سوف تحارب كل فكرة جديدة، كل اختلاف، كل موقف حريخرج عن مواقفها وقناعاتها الأزلية، في حرب كهذه لا يكون بوسع الجيل الجديد سوى التشبث بقناعاته، لكن أيضاً في نفس الوقت لا بد من سعيه لفتح حوار سلمي مع

البنى التقليدية قائم على الاحترام والاستيعاب، فهذه البنى المتخلفة هي نتيجة لظروف تاريخية لا يمكن تجاهلها، أي أنها تملك "مشروعية ما" تاريخية بالنسبة للمتصل الزماني المكاني الذي أنتجها، لكنها لا تملك مشروعية التطاول على الجيل الجديد ومشروعه "الاختلافي"، لأنه بدوره نتيجة ظرف وزمن مختلفين،

وهكذا في صراع "مشروع" الاختلاف مع البنى التقليدية الجامدة المطبوعة بذهنية الواحدية الشمولية والعقائدية الجبرية في كل مستوياتها السياسية والفلسفية، على أصحاب مشروع الاختلاف ألاّ يسمحوا لممثلي الواحدية والجبرية التطاول على مشروعهم، وأن يتبعوا أسلوب التقدم خطوتين والتراجع خطوة، وهذا لا يكون إلاّ بالحوار بين أصحاب المشروعين، وكذلك ممارسة ضغط على الذين يثيرون مخاوف الجيل الجديد من فكرة "الاختلاف" التي هي جوهر مشروع التحديث والمكافحة الشاملة للفساد، أولئك الذين يخشون على رؤوسهم وأموالهم المكنوزة وخياراتهم الفكرية والسياسية أو المعاشية التابعة للماضي أو للخارج!!.

لا بد من التنبيه هنا إلى الفرق بين الاختلاف والمخالفة، فالاختلاف يحفظ الاحترام للآخرين لأنه غير مبني على التناقض مع ذات الآخر، بل هو قائم على اختيار حقيقة الذات التي تقنع بها، إنه موقف فعل وفاعل، أما المخالفة فتبني على رد الفعل والتناقض مع الآخر، ولا يعنيه الحقيقة بل هي صفة موجودة لدى الشعوب المتخلفة

والانفعالية، وهي عادة تقوم على النظر إلى موقع الآخر من أجل الوقوف في موقع مخالف له لإرضاء نوازع الأنانية والتكبر والمشاكسة، وهي تخفي في أعماقها كره للذات والآخر أيضاً.

إن صراعاً مريراً على المستوى النفسي الفردي والأسروي والاجتماعي سيستمر زمناً طويلاً قبل إقرار البنى التقليدية في المجتمع بحق الأجيال الجديدة - على الأقل - أن يكون لها مواقفها الخاصة بها، المعبرة عن تطلعاتها وآمالها، بعيداً عن أفكار ونهج وأسلوب هذه البنى، إنه صراع مستمر بل هو صراع تاريخي لا بد منه، وحينما ينتفي هذا الصراع ينتفي وجود المجتمع الصحيح ويبدأ خراب المجتمع وموته، لأن الصراع حركة، والحركة شرط الوجود، أما "الاستقرار" فهو جمود، والجمود أول الموت بل الوجه الآخر للموت.

إن الصراع الذي نريد له الاستمرار في مجتمعنا لا يقصد به الصراع الانفجاري الذي يكسر حواجز الأخلاق والقيم الروحية العميقة للإنسان السوري، ولكنه الصراع التجديدي الذي يقضي على الفاسد والمتخلف والذي انقضى وقته من أفكار وأطر ومنظومات تعيق نمو المجتمع، وتعيق تنفّسه للهواء النظيف المتجدّد دوماً، فالاختلاف بهذا المعنى الأخير هو ضرورة وجود حياة وأساس للاستمرار في الحاضر والمستقبل، أما الذين ينشرون في صحفهم ووسائل الإعلام الخوف من الاختلاف

فأولئك يخافون على مكاسبهم الخاصة التي جمّعوها بغير حق وبأساليب ملتوية، أو هم أبواق وأزلام لقوى خارجية لا تريد للبلاد الخير ومسايرة تقدم الأمم، إنما تريد لنا البقاء في بنى التخلف والنفاق عقوداً أخرى بل قروناً أخرى.

هكذا تبدو فضيلة الاختلاف انتصاراً على واقع التخلف العربي، كذلك انتصاراً على إرادة الاستتباع الخارجية أيضاً، وهي - فضيلة الاختلاف - ليست اسم الذات الأسمى للإنسان فحسب بل هي علامة استقلال الأمة وحربتها المتجددة.

في مديح الاختلاف!!

وعى الاختلاف ومعجزة الفرد

وعى الاختلاف هو وعى الذات والكينونة، وعيي الاختلاف أعظم دافع لوعيي بالآخر وبالتالي لوعي الذات، هذا (الوعي - الوعاء) يمدنا بمحبة الآخر ومبررات إقامة الحوار مع الآخر أو مع الآخرين.

اختلافي عنك هو ما يجعلني "أنا" واختلافك عني هو ما يجعلك "أنت"، اختلافي هو أنا وهو وجودي، كذلك اختلافك هو أنت، هو وجودك بل كل وجودك، أنت ليس لك مثيل في هذا العالم بل أنت فريد وكذلك أنا وكل واحد منا، أليس الكواكبي العظيم كان قال " الإنسان مستقل في شؤونه كأنه خلق وحده "؟

أجل كأن الله خلقك وحدك وكأن الله خلقني وحدي، فلتكن بمستوى هذا الخلق، ولأكن أنا كذلك، فكل منا نسيج خلقه " الوحيد "، وكل منا مختلف ليس له نسخة أخرى - بهذا يكون الاستنساخ محاولة لتقليد صنعة الخالق ومحاولة كسر فريدة كل واحد منا.

اختلافي يشبه بصمة إصبعي أو بصمة عيني، وطالما أن بصمة إصبعي أو بصمة عيني ليستا كبصمة إصبعك أو كبصمة عينك وهما ليستا مثل أية بصمتين أخريتين لأي إنسان في العالم فهذا يعني أنني أختلف عن كل آخر، كذلك كل آخر يختلف عن كل ما سواه، هنا يكون الاختلاف ميزة وعلامة للوجود الأصلي، فالخالق أراد اختلاف كل إنسان عن سواه. لدينا ستة مليارات إنسان أي لدينا ستة مليارات مختلف!! لهذا فالاختلاف هو الأصل والتشابه استثناء، حتى لو كان المثل الشعبي: " خلق من الشبه أربعين " صحيحاً فهؤلاء يتشابهون بالوجه أو الطول لكن بصماتهم يستحيل أن تتشابه وكذلك شخصياتهم.

صحيح أننا جميعاً أولاد إنسان واحد، بالأحرى أولاد زوج إنساني واحد لكنني أجزم أن بصمة إصبع أبينا آدم لم تكن كبصمة أمنا حواء ولو كانت مثلها لكانت ربما كل أصابع البشر متماثلة، ولو اعتبرنا أن بصمة الأب الأول هي طبق الأصل لبصمة الأم الأولى، ترى لماذا كانت بصمات أحفادهما مختلفة كلياً عن بعضها؟!

فحتى لو كانت البدايات متشابهة أو متماثلة فالنهايات تبدو مختلفة ومتفردة.

أكثر من ذلك: صحيح أن للبشر أدمغة وهي متماثلة تماماً، لكن كلاً منها تعمل وتفكر بطريقة أو مكونات (فكرية) مختلفة، وصحيح أن للبشر ذات البنية التكوينية للعين والأذن ولكن نفسية وتكوين البيئة والمحيط الاجتماعي الثقافي لكل منا تجعل

واحدنا يطرب لرؤية مشهد أو سماع مسمع لا يطرب له آخر أو آخرون، فطالما أن ما يتشكل منه الظرف البيئي المحيط بأيّ منّا يختلف بين بارد وحار ورطب وجاف، ممطر ومجدب، سهل وجبل بحر وبادية وادي وسفح فهذا يعني الاختلاف في التكوين الجسماني والنفسي لكل الجماعات الإنسانية.

ولأن البيئة مختلفة فالبشر مختلفون، وكل اختلاف تفرّد، وكل تفرد ميزة وجمال، على هذا فاحترام الاختلاف واجب اخلاقي لأننا بذلك نحترم الإنسان أكثر ونعي معنى وجوده أكثر ونتذوق جمال التميّز والتمايز وفرادته أكثر.

اتفاق واختلاف (مثال تطبيقي)

نتفق في بعض المسائل الأساسية (الجوهرية) لكننا نختلف في الكثير من المسائل الفرعية فما المشكلة؟ هل من الضروري أن نتفق في كل شيء؟ إن اتفاننا في معنى الأشياء وفي حقيقة وجودها أمر هام، فما المشكلة إن اختلفنا على تحديد أسمائها أو مسمياتها أو أشكالها وصورها؟ مثلاً: يتفق أصحاب الأديان السماوية على وجود الله ويختلفون حول ظهور الإنسان أو عدمه أيتجلى أم لا؟ أيتصور أم لا؟ ويختلفون في وصفه وتحديد ماهيته وغير ذلك كثير، وكل له رأي مختلف.

ورثة الأديان وأتباعها اهتموا كثيراً بهذه الاختلافات بل ركّزوا كل " تدينهم " عليها، وبالغ كل منهم بالتعصب لرأيه واعتقاده، وفي زحمة الخلافات والتعصبات غاب عن بال الجميع انهم متفقون على أهم شيء في الدين، أي الله، أي وجود الله ورحمته وكليته²¹ وهذا الاتفاق حول الله أهم من سائر خلافاتهم سابقة الذكر.

كذلك يتفق أصحاب فلسفات ومعتقدات دينية غير سماوية على وجود قوة علوية تحكم الوجود والموجودات يطلقون عليها أسماءً مختلفة، بعضهم يسميها "المطلق"،

²¹ لا بد من الإشارة إلى أن اليهودية وبعض الطوائف الصغيرة المغلقة لا تعتقد بشمولية الله لأنها تعتقد أن الله لها وحدها وبالتالي فهو لا يرحم كل البشر ولا يريد لهم الخير، إنما خير ورحمة الله لهم وحدهم دون سواهم من الناس.

وبعضهم يسميها " العلة الأولى " أو " الخير الأسمى " .. الخ. لكن هؤلاء جميعاً أصحاب الفلسفات والعقائد الدينية غير السماوية يتفقون على وجود هذه القوة العلوية أو الكائن العالي، وهم يتفقون مع أصحاب الأديان السماوية على وجود قوة تدير الكون والوجود والحياة، وإن كان بعضهم أو أغلبهم لا يسمي هذه القوة (الله)، أي أن اختلافهم مع أصحاب الأديان السماوية هو حول الاسم فقط وليس حول المعنى أو وجود هذا المسمى بتسميات مختلفة.

إشارة:

يقول خلف بن المثنى: "لقد شهدنا عشرة في البصرة يجتمعون في مجلس لا يعرف مثلهم في الدنيا علماً ونباهة وهم: الخليل بن أحمد صاحب النحو وهو سني، والحيري الشاعر وهو شيعي، وصالح بن عبد القدوس وهو زنديق ثنوي، وسفيان بن مجاشع وهو خارجي، وبشار بن برد وهو شعوبي، وحمام عجرد وهو زنديق شعوبي، وابن رأس الجالوت الشاعر وهو يهودي، وابن نظير المتكلم وهو نصراني، وعمر بن المؤيد وهو مجوسي، وابن سنان الحراني وهو صابئي، وكانوا يجتمعون فيتناشدون الأشعار ويتناقلون الأخبار".

هذا مثل عظيم من تراثنا العربي الإسلامي على احترام الاختلاف وتقدير الإنسان لذاته، أياً كانت عقيدته واختلافه الديني والسياسي والعقائدي والقومي..

ومن التراث السوري القديم نقرأ أنه كان يوجد في مدينة الصالحية (دورا أوربوس) على نهر الفرات، وفي نفس الفترة الزمنية ستة عشر ديناً (16 دين) بالتمام والكمال فقط لا غير.

لا نعتقد أن الإنسان العربي والسوري تحديداً بعاجز اليوم عن تحقيق المشاركة والتعايش في مجتمع يسوده الاختلاف والتنوع الفكري والسياسي والمذهبي والطائفي، في حال تخلّص من عقلية الرأي الواحد الوحيدة.. التي روّجت للتعصب والكره ورفض الآخر، كي تضمن استمرارها في الحكم ولو على حساب حياة وحرية وكرامة شعب، وأي شعب؟!

الأساس الرابع: الحوار ومعرفة الآخر معرفة الذات

الحوار معرفة الآخر معرفة الذات

مقدمة:

وجدنا فيما سبق أن الاختلاف ضرورة بل واقع وحقيقة، وقد أخبرتنا كتب التاريخ العربي عن لقاء المختلفين وتعايشهم وحواراتهم في زوايا ضيقة وفسحات قصيرة من الزمن، وهذا ما يجعلنا نؤمن بإمكانية الحوار فنُدعو له.

قبل الحوار لا بد من قبول الآخر مبدئياً بغض النظر عمَّن هو هذا الآخر، وقبول الحوار مع آخر بغض النظر عن نتائج الحوار، وهو استعداد لقبول النقيض وقبول الذات الأخرى مبدئياً لأنَّ النقيض هو وجهنا الآخر وذات الآخر هي ذاتنا الأخرى، الآخر هو ذاتنا المقابلة أو المعاكسة التي لا يكتمل وجود ذاتنا إلاَّ بها.

ولأنَّ الآخر هو الأنا بمعنى مقابل أو موازي، لذلك لا يمكن قبول الآخر إلاَّ بعد قبول الأنا - الذات، والحوار مع الآخر لا يكون حقيقياً إلاَّ بعد الحوار مع الأنا - الذات، فمن وثق بذاته وثق بالآخر ومن حاور ذاته حاور الآخر، لهذا يكون من المشروع أن نسأل كيف أقبل الآخر إذا لم أقبل نفسي أولاً؟

كيف أحاور الآخر وأنا لم أحاور نفسي قبلاً؟

لهذا فالحوار حواران: مع ذاتي (الآخر المختبئ في أعماقي) أولاً، ومع الآخر (ذات الآخر) ثانياً، أما الحوار مع ذاتي فهو ضرورة لازمة للحرية والوعي، إنه حوار الضمير (ضميري)، والضمير هو مجموعة مبادئ ومعايير ومقاييس أساسية، وهذا الحوار يجري أنياً أي في كل وقت. فمن لا يتحاور مع ضميره أو ذاته من الصعب أن يُنشئ حواراً حقيقياً مع الآخر (ذات الآخر)، فلا بُدَّ قبل الحوار مع الآخر أن أحاور ذاتي، وقبل أن أقيم صلة مع الآخر لا بد من إقامة صلة مع ذاتي (ضميري).

قد يكون الحوار مع الذات أصعب من الحوار مع الآخر أو هو بنفس درجة صعوبة الحوار مع الآخر، فالحوار مع ذاتي يعني أنني أنطلق من فكرة المراجعة، مراجعة ذاتي وأفكاري وسلوكي، وهذا يعني بمعنى ما التشكيك بسلامة أو قيمة أو قدسية هذه الأفكار وهذا السلوك.

الحوار مع الذات هو إعادة تقويم للذات، والذين يملكون هذه العقلية المنفتحة المتواضعة العقلانية تجاه ذواتهم قليلون عموماً، لأن الكثير منا يعتقد أن سلامة أفكاره وسلوكه بدهية غير قابلة لمجرد التشكيك أو التفكير بهما، فكيف بمراجعتهما أو وضعهما تحت مجهر الفحص والتقييم بين حين وآخر، أجل إن من يعتقد بعدم قدسية محمولات الذات من أفكار وسلوكات هم قلة، أولئك الذين يدركون أن

الإِنسان بحد ذاته مقدس لأنّه من صنَع الله. أما ما تحمله الذات وما يعتقده ويسلكه الإِنسان فهو غير مقدّس لأنّه صنع الإِنسان نفسه، هؤلاء فقط من يضعون أفكارهم وسلوكهم تحت مجهر الفحص وإعادة التقييم المستمر، حذفاً وتعديلاً وإضافة، وهذا ما يؤدي بنا إلى معرفة ذواتنا ومحاورتها، أو محاورتها من أجل معرفتها.

إن معرفة الآخر أساس "للحوار" معه (الحوار الذي نفهمه في مجتمعنا السوري والعربي) ومعرفة شيء عن الآخر لا تتم إلاّ بأدوات التواصل ومنها وسائل الإعلام.

من أجل ذلك كان السوري -وما يزال- يشعر بالغرابة والجهل والخوف من السوري الآخر خارج منطقته أو طائفته أو حزبه لأنّه يجهله ولا يعرف عنه شيء، ولأن وسائل الإعلام السورية كانت تتجاهل السوريين وتضرب طوقاً من التجهيل الإعلامي حول كل الأنشطة السورية الأهلية والشعبية اليومية، التي إذا ما نقلت إعلامياً فإنها تفعل فعلها في رفع الحواجز النفسية ما بين السوريين أينما كانوا.

فالسوري يعرف ما يجري في البلاد العربية أكثر ممّا يعرف عن شعبه، وهو يعرف عن العالم أكثر ممّا يعرف عن سوريا والبلاد العربية، وهذا الانقطاع المتراكم بين السوريين أدى بهم إلى اللامبالاة ومن ثم إلى ما يشبه انحرافاً في الشعور الوطني السوري لصالح مشاعر آخر.

الحوار بين الأجيال: جمهورية الحوار

الحوار بين الأجيال، خصوصاً ما بين جيل الآباء وجيل الأبناء ضرورة اجتماعية وإنسانية وثقافية ملحة وهي مسألة تدعو تلقائياً إلى حوار بين جيل الشباب نفسه، وإلى حوار بين جيل الآباء نفسه.

إن انعدام الحوار بين جيل الآباء والأبناء، إضافة لانعدامه داخل جيل الآباء يعني غياب الحوار عن المجتمع والأمة، ما يؤدي إلى تراكم الجهل بالآخر وسوء معرفته أو معرفته بشكل محرّف ومشوّه أو ناقص، الأمر الذي انتهى عبر أجيال وقرون من تاريخنا إلى مذابح وحروب وانعزالات وتشردمات وتوقعات اجتماعية انتهت بنا إلى تقسيم بلادنا واحتلالها ثم استيطانها.

إن الخطوة الأولى للخروج من التجمعات المتوقعة الدينية أو الطائفية أو الثقافية أو السياسية تكون عبر الحوار المفتوح بين كل جيل على حدى وبين كل الأجيال معاً، داخل كل التجمعات المتوقعة في سوريا والشرق العربي كله، والحوار يجب أن يبدأ من أصغر وحدة اجتماعية أي من الأسرة، ويتوسع ويكبر عبر التجمع والقرية والمدينة والطائفة والدين والحزب والتيار الفكري حتى يشمل كل الشعب السوري بانتماءاته المتعددة العقائدية دينية وسياسية، وداخل كل مستوى منها.

إن حواراً داخلياً يجب أن يبدأ من كل تجمّع من هذه التجمعات ليمتد طويلاً وعرضاً أفقياً وعمودياً ليشمل الأمة كلها، ومن أجل بداية الحوار من الأسرة والمدرسة والجامعة لابد لمجموعة من المثقفين والشباب الواعي أن يبدؤوا هذا المشروع في كل الأماكن والمناسبات، لطرح موضوعات كثيرة وشائكة، يجب الدعوة والتفكير بها جماعياً ونفض غبار القرون عنها لتخرج إلى ضوء الوعي.

لو كان بالإمكان استغلال الأوقات والجلسات الطويلة التي يهدرها الشعب السوري في المجاملات والتسلية والأحاديث الفارغة وإثارة المشاعر والأحاديث الطائفية العصبية والخرافية، واستبدالها بحوارات ونقاشات تقوم على أسس واقعية والعقلانية والصدق والشجاعة دون تعصب بغاية التعرف على الواقع الوطني بمكوناته كما هو، والتعرف على الذات الاجتماعية ومشاكلها الحقيقية كما هي، وإلى ما هنالك من موضوعات حسّاسة عامة وخاصة وشخصية...

والحوار في الحقيقة لا يحده شيء إذا ما توافرت الحرية والشجاعة، وكلما توافرت الحرية كلما أسرعنا بالوصول إلى حقيقة موضوع نتحاور حوله. ولكي يكون الحوار ناجحاً وفعالاً يجب أن يضع المحاور الواعي في ذهنه أن كل حوار أيّاً كان موضوعه ومقداره الزمني يجب أن ينتهي إلى مجموعة أفكار واستنتاجات وأسئلة يتم تلخيصها

وتوضيحها في ختام الحوار، علناً أو ضمناً بالنسبة لكل محاور، ويفضّل إتباع عادة الكتابة لتدوين هذه الاستنتاجات والأفكار.

صفات المحاور وآلية الحوار:

من صفات المحاور أن يكون عقلاً نياً متجرباً إلى أقصى الحدود الممكنة، ويمكن للمحاور الذي يريد اكتساب فضيلة التجرد أن يكتف قراءته في المجال الفلسفي دون تحديد، لاسيما في الفلسفات الغربية القديمة أو الحديثة، وهذا يعطيه أساساً لفضيلة التجرد، لكنه غير كافٍ بحد ذاته، فلا بدّ من ممارسة رياضات وعادات نفسية وجسدية جديدة على رأسها التأمل الطويل والصيام بأنواعه أو تقنين استخدام الحواس؛ والتجرد إرادة والتزام يفرضهما المحاور على نفسه منطلقاً من أن الصدق والحيادية هما أهم صفتين يمكن عبرهما إنقاذ نفسه ومجتمعه، والصدق والحيادية يوصلان إلى "الحقيقة"، الصدق والحيادية لهما قوة هائلة في الكشف والوصول إلى "الحقيقة"، إضافة لذلك يجب أن يحترم المحاور محاوريه وأن يحاورهم بمحبة دون أن ينافق أحداً منهم، بل يجب أن يُشعر محاوريه لا سيما إذا كانوا جدداً أو أكبر منه سناً أنه يحترمهم، وأنه هو نفسه محترم، بعبارات المجاملة والتحبّب التي يشتهر بها

السوري، لكن المجاملة لا تكون في موضوعات الحوار بحيث يضحى بالحقيقة كلها أو بعضها عن طريق المجاملة.

هذا يقودنا إلى مسألة الفصل بين الشخصي والموضوعي، بين الذات والموضوع في الحوار، ففي كل موضوع حوار ينطلق المحاور من مسألة شخصية أو خاصة تمس شخصاً أو مجموعة أشخاص، لكن يجب أن ينتقل المحاور إلى لب الموضوع فوراً ويتخلص من الجانب الشخصي فيه عن طريق التجريد والابتعاد قدر الإمكان عن الذاتية والعاطفية، فالموضوعية والتجريد هما الأساس في الوصول إلى الحقيقة بأمان ودون نكسات وخلافات عميقة، تأتي من التناول الشخصي للموضوعات، أو تناول الذات دون الموضوع، أو الخلط بين الذات والموضوع.

كذلك يمكن للمحاور أن يستخدم الأمثال المجسدة والموضحة لموضوع الحوار وأفكاره، ويمكن استخدام الأمثال الشعبية لتقريب الموضوع إلى الأذهان لا سيما إذا كانت ثقافة الذين يحاورهم أو ثقافة المستمعين ثقافة شعبية عامة، أو حين تستعصي على أذهان المحاورين فكرة أو مقولة ما، كذلك على المحاور أن يحافظ على أعصابه ويتحلى بالصبر والنفس الطويل ويحافظ على نبرة صوته أو يبدلها بحسب الموضوع وحسب تلقي المستمع والمتحاورين، والمحاور الذي يفقد أعصابه أكثر من مرة يفقد تأثيره، ويفضل في المحاور القدرة على " زرع" الحوار-لا سيما إذا

كان شاقاً أو طويلاً- ببعض الطُرف المناسبة لموضوع الحوار والمستمعين والمحاورين، وفي الوقت المناسب، ويمكن للمتحاورين في بداية عهدهم مع الحوار أن يتجاوزا بعض هذه المسائل، وربما استعاضوا عن بعضها بوسائل وأدوات أخرى، وربما ابتكروا أدوات جديدة، فالمهم في التحوار هو الحوار أولاً، أي أن يبدأ الحوار وينتهي بأقل "الخسائر" الممكنة؟! هذا في الفترة الانتقالية من مجتمع القطيعة إلى مجتمع الحوار الدائم.

"منطلق الحوار وإمكانيته: (حوار مع الإمام الشافعي)"

يقول الإمام الشافعي "رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأيي غيري خطأ يحتمل الصواب"، على رغم ما تبدو عليه هذه المقولة الداعية لقبول كلام الآخر والحوار معه، والتبصّر في كلام الذات وما يحتمله من خطأ، واعتراف بإمكانية خطأي وصواب غيري. على الرغم مما تبدو عليه هذه المقولة الرائعة من تواضع وانفتاح نحو الآخر ونبذ التعصّب للرأي الشخصي، فإنها تنطلق من "مسلمة" صواب الذات وخطأ الآخر للوصول إلى "احتمال" خطأ الذات وصواب الآخر، في حين يمكن أن تنطلق من احتمال صواب وخطأ الذات كما من احتمال صواب وخطأ الآخر، دون أي تمييز أو تفضيل، لأن الكلام مُلك مشاع، كذلك الصواب والخطأ ملكان مشاعان أيضاً! وهو -أي كلام-

بحسب مقولة شرقية قديمة لا يزيد ولا ينقص، " فلا جديد تحت الشمس " بحسب مقولة غربية أحدث، فالأفكار (والكلام) موجودة وليست ابتداءً من العقول المفكّرة، وما العقول المُفكّرة سوى أدوات حصاد لسنابل الأفكار وأدوات غربلة وانتقاء، لذا فالتعصب للأفكار مخالف لطبيعة الأفكار ومنشأها، فكيف يمكن أن يتعصّب إنسان لما ليس ملكاً له وليس حقاً يملكه، فالكلام حين يقال يعود ملكاً مشاعاً للسامعين مثلما كان قبل قوله، والمفكرون والفلاسفة وأصحاب العقول الممتازة ليسوا سوى أدوات التقاط للمعاني، لذا فما يقوله الفيلسوف أو المفكر أو العالم ليس مقدساً وهو يحتمل الخطأ بعد صواب، لأنّ الزمن يجري والمكان يتبدّل والظروف تختلف، والكلام يحتمل الصواب بعد خطأ لنفس الأسباب السابقة، وما يكون صواباً (الآن-هنا) قد يكون خطأ (الآن-هناك) وما يكون صواباً (الآن-هنا) قد يكون خطأ (غداً-هنا) والعكس..

وفي العودة إلى مقولة الإمام الشافعي محاولين الاستمرار فيها في موقف أو موقع (الآن-هنا) وفي الظروف الجديدة للمجتمع السوري نستطيع القول أن مقولة " رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأيي غيري خطأ يحتمل الصواب " يمكن أن تتحول إلى " رأيي ورأيك صواب حتى يثبت خطأهما أو رأيي ورأيك خطأ حتى يثبت صوابهما " بهذا المعنى فإنّي أساوي رأيي من حيث الأهمية برأيي غيري، وهذا جدير بنا فعله في

الظروف الراهنة للمجتمع السوري، فمستوى التطور الإنساني (الأخلاقي والحقوقي) لم يعد يسمح لي بتفضيل رأيي على رأي سواي، ولم يعد يسمح لي بالتعصب لرأيي ورفض رأي سواي، فإذا كان لا بد من يقين فكري فلا بد من أن يشمل رأيي ورأي غيري، وإذا كان لا بد من شك فكري فهذا يجب انطباقه على رأيي ورأي غيري، ونحن لا نفضّل اليقين أو التسليم لأنّ الشك من حسن الفطن وهو أداة الحراك الفكري، والعالم الذي لا يشكّ برأيه أشبه بالجاهل الذي يقوّس كل ما يقرأه أو يسمعه، وإذا ما تابعنا في المقولة إياها وأردنا الوصول إلى موقف مثالي لقلنا أنه من الأولى القول: "رأيي يحتمل الصواب والخطأ ورأيك صواب يحتمل الخطأ" وهذا الموقف يصعب على الكثيرين منّا اتخاذه في حال لم يصل إلى موقف "رأيي ورأيك صواب يحتملان الخطأ" أو "رأيي ورأيك خطأ يحتملان الصواب" وهذا يعتمد على درجة الوعي والتجربة الثقافية لكل منّا، فهذه المقولة إذا تحوّلت إلى قناعة يمكن عندها لصاحبها أن ينطلق في الحوار مع الآخر، بل هذه القناعة تشجّع على الحوار لأنها تقوم على نسبية معرفة الإنسان ونسبية علومه أيضاً.

الحوار على المستوى الوطني:

إنّ قبولنا ذاتنا وقبولنا أنفسنا لا يتم إلاّ بالتخلّص من مجموع عقد النقص التي يزرعها المجتمع السوري في أبنائه وأجياله الجديدة، هذا المجتمع الخارج من عشرة قرون من التخلّف والقمع والتهميش ومحاولات الإلغاء، والتخلص من عقد النقص الوطنية لا يتم إلاّ بمبدأ الثقة بالذات الوطنية، وهذا لا يمكن توفيره إلاّ بتوجيه الناشئة إلى تاريخ بلدهم سوريا، إلى تاريخها القديم المشرق وإلى إنجازات السوريين في مختلف المجالات الحضارية والعلمية، يجب توجيه أنظار الأجيال السورية الجديدة لتعرف تاريخها، فتستمدّ منه ثقةً بالنفس لا يوقّرها الحاضر المتخلّف القاصر. عند ذلك يمكن التخلص من عقد النقص السورية المزمّنة تجاه الذات الوطنية وتجاه الغرب والإنجازات التقنية الغربية المبهرة في القرن العشرين، وعند ذلك يمتلك الجيل السوري الشاب الثقة بقدرته على التجاوز والإبداع لينطلق معالماً مشاكل تخلّفه وتخلّف مجتمعه، وأولى هذه المشاكل هي محاورة الآخر وقبوله كما هو على أساس أن الجميع مواطنين سوريين ينتمون إلى الوطن (سوريا) لهم نفس الحقوق وعليهم ذات الواجبات، تستوي الأقلية مع الأكثرية، يستوي الضعفاء مع الأقوياء، يستوي الموالي مع المعارض، فالجميع ينضوي تحت سقف الدستور والقوانين

والعلم السوري، والجميع يجمعهم حب الوطن والعمل لخدمة الشعب السوري الطيب.

قلنا أن قبول الحوار مع الآخر هو قبول بالآخر أولاً، وقبول الآخر والانفتاح تجاهه يكون بعد قبول الذات التي عالجنها بعامل الثقة الوطنية القومية بالإنجازات الحضارية السورية عبر التاريخ، لكن ذلك لا يتم إلا بحركة فكرية تدعو لاحترام العقائد الفكرية والدينية واحترام أتباعها الذين هم مواطنون لنا يعيشون معنا فوق أرض سوريا، أيًا كانت هذه العقائد، على ألا تدعو لتدمير الآخر أو الغائه، فالإنسان يُحترم لذاته مهما كانت ماهية هذه الذات، واحترام المواطنين السوريين يعني احترام الحريات والآراء والأفكار مهما تنوعت واختلفت، وبالتالي يعني احترام حرية العمل بكل أنواعه الذي يؤدي إلى التفاعل الفكري الاجتماعي الشامل، وهذا شرط لتحقيق النهضة الشاملة في سوريا (فكرياً اجتماعياً اقتصادياً سياسياً).

لا بد من الإشارة هنا إلى الدور الحاسم لوسائل الإعلام وأدوات التواصل الأخرى في الوصول إلى عامل الثقة الوطنية والدعوة للحوار والتعريف بالتنوعات الفكرية الاجتماعية السياسية للشعب السوري، فالحوار يقوم على أساس الشفافية ومعرفة الذات الوطنية كما هي بإيجابياتها وسلبياتها، وليس كما درجت عليه العادة من إظهار

الإيجابيات بأكثر مما هي، وحجب السلبيات، فنكون كمن يختبئ وراء إصبعه أو كمن يدفن رأسه في الرمل خوفاً من معرفة الحقيقة.

المنطلق الأساسي للانفتاح الاجتماعي والفكري والسياسي السوري-السوري هو في تجاوز العصبية المذهبية والطائفية والعشائرية والحزبية والفكرية.. فلا يمكن الانفتاح تجاه الآخر (نحو السوري الآخر) طالما أننا مشغولون بالتعصب الطائفي أو الحزبي أو العشائري أو المناطقي، ولا يمكن الانتقال نحو محاورة الآخر انطلاقاً من ذات متعصبة طائفية أو حزبية أو مناطقية أو عشائرية أو لغوية.

إنّ تجاوز هذه الذوات المتعصبة شرط للانفتاح على السوري الآخر وشرط لسلامة الحوار وصولاً إلى ذات وطنية سورية فاعلة نهضوية ندخل بها الألفية الثالثة، ونكون بها شركاء في العصر فاعلين فيه، ولسنا متفرّجين مستهلكين منفعلين.

أخلاقية الحوار وغايته:

إن الغاية النهائية لكل حوار هي الوصول إلى الحقيقة أو الاقتراب منها، أما عندما تنعدم هذه الغاية فنكون أمام الهزر وإضاعة الوقت وليس أمام حوار، وما نجده في الحوارات التلفزيونية السياسية خصوصاً وغيرها من ادعاء لحوار أو نقاش لا سيما في بعض الفضائيات العربية والأجنبية لا علاقة له بالحوار، وهو نموذج سيء للجيل الناشئ.

الحوار ليس مشادات كلامية وانفعالات ومحاولات لمحاصرة المحاور وإحراجه ومقاطعته وتمييع حديثه، والحوار ليس سفسطة وعبارات مضللة وتغيب للحقائق وإطلاق للشعارات الديماغوجية الرخيصة، الحوار غايته الوصول إلى الحقيقة أو جزءاً منها، أو تكوين رأي متقارب بين المتحاورين، لهذا فعلى من يشارك في أي حوار أن يدخله بنية قلبية وعقلية تطلب الوصول إلى حقيقة أو فكرة "نهائية" واضحة عن الموضوع مدار البحث، والبحث يتطلب استعداداً نفسياً مناقبياً قد لا يتوفر لدى معظمنا، وهذا الاستعداد يتأسس على إقناع النفس (نفسي أنا) بأن ما أملكه من "معرفة ما" ولنضع لها مثلاً الرمز (آ) حول "موضوع ما" ولنضع له مثلاً (س) هو جزء وليس كل، معرفة ناقصة وليست كاملة وهي قابلة للتوضيح والازدياد، على أساس أن الإقدام على الحوار هو من أجل زيادة معرفتي (آ) في الموضوع (س) وليس

من أجل فرض معرفتي (أ) عن الموضوع (س) على الموضوع (س) وعلى مجموع المتحاورين.

ضرورة الفصل بين الموضوع والشخص:

هذه المناقبية الساعية للمعرفة هي الواجب توافرها في المتحاورين، إضافة لمناقبية التواضع وحسن الاستماع وعدم المقاطعة وإعطاء الوقت الكافي للآخر للتعبير عن رأيته بوضوح، من ثم لا بدّ من البحث عن نقاط إيجابية فيما يقوله الآخر، كذلك التركيز على موضوع الحوار وليس على شخصية المحاور، وهنا تلعب قدرة التجريد (لديّ) دوراً في الفصل بين موضوع الحوار وذات المحاور، فإذا كانت الغاية من الحوار تبادل الآراء وصولاً نحو رؤية متقاربة أو معرفة مشتركة (على علاقتها) حول موضوع ما فلا بدّ من إبعاد ذات المحاور الآخر التي نملك تجاهها تقييماً سلبياً أو إيجابياً عن موضوع ما يقوله، ولا بد من توجيه سهم التقييم نحو موضوع ما يقوله، وليس إلى ذاته الشخصية...

بعبارة أدق: الانتباه والتقييم والانجذاب يكون إلى ذات القول وليس إلى ذات القائل، ولا بدّ من تحييد العاطفة في الحوار، فالانجذاب إلى ذات القول يكون بالعقل، أما العاطفة فلا تنجذب إلاّ إلى ذات القائل، وقد يمهّد انجذاب العقل إلى ذات القول انجذاب النفس إلى ذات القائل، وهذا لا بأس به، أما أن يكون نفور العقل من ذات

القول أساساً لنفور النفس من ذات القائل فهنا كل الخطورة وأساس القطيعة التي هي سبب كل بلاء على الفرد والمجتمع.

فإذا كان لا بد لي ولك ولا بد لكل المجتمع الثقافي السوري من الحوار فعلينا جميعاً أن نروض أنفسنا على قبول المختلف والمتناقض معنا، رياضةً يوميةً طويلة مستمرة، ليكون بإمكاننا اللقاء دون خوف، والحوار دون امتعاض وانزعاج، مع الاستعداد الكامل للتخلي عن قناعاتنا لقناعاتٍ أعقل وأجمل وأصلح لنا وللمجتمع، لأن البقاء والاستمرار للأعقل والأجمل.

إنَّ الغاية الأولى للحوار مع الذات ومع الآخر هي تحقيق فهمٍ أفضل، أو تحقيق أفضل فهم للذات وللآخر، فكلما زاد فهمي لذاتي ولعالمي الداخلي زاد انسجامي مع ذاتي وعالمي، صرت إيجابياً في سلوكي وازددت كذلك فهماً للآخر وللعالم.

من الحوار إلى التفهم إلى المحبة:

من ناحية أخرى مقابله، وبالنسبة لفهمي الآخر بعد حوار، فكلما ازدادت فهماً للآخر ازدادت رغبة في حوار، وكلما حاورته ازدادت فهماً له، وكلما ازدادت فهماً له ازدادت

انسجماً معه وصرت إلى الإيجابية في التعاطي معه، أستقبل ما يصدر عنه بإيجابية، هنا نصل إلى مستوى المحبة حيث الوضوح والصدق.

لكن المحبة عاطفة قد تغلب العقل، حيث يتحول تعاطفنا وتفاهمنا مع الآخر إلى تعصب له، وليس إلى تفاهم معه، عندها يصبح كل ما يقوله مقدّس بالنسبة لنا، وبالتالي نلغي العقلانية في التعاطي والانسجام مع الذات ومع المحيط الذي يحقق تفوق الإيجابي على السلبي، أي يحقق تفوق التفاعل على الانفعال، يحقق السلام والسعادة في داخلي وفي ذات الآخر، وفي المجتمع أيضاً، حينها يتحول المجتمع إلى مجموعات تحاورية لا تصادمية، فننتقل من تجمّع الطوائف والتجمعات المتصادمة والجماعات المقاطعة لبعضها البعض إلى المجتمع الوطني، من مجتمع القطيعة إلى مجتمع الحوار.

إن مجتمع الحوار هو وحده الذي يستطيع الوقوف قوياً في العالم، يواجه المستجدات الانقلابية بإقبال شجاع ومرجعية منطقية لا تخشى الحوار على المستوى الإقليمي والدولي، والمجتمع الحواري يقف أقوى من غيره في وجه الاختراقات الدولية لثقافته واقتصاده، ولو كانت المجتمعات العربية في المشرق العربي خصوصاً مجتمعات قائمة على الحوار لما تمّ تقسيم البلاد العربية، ولما تحكّمت القوى الدولية والرجعية والرجعية الجديدة بمقدرات الشعوب العربية وألغت وجودها الحقيقي الفاعل

كمجتمعات إنسانية وحوّلتها إلى مجتمعات شكلية فارغة وإلى وجود شكلي انفعالي.

نتيجة:

إن الحوار لا يكون إلا على أساس قبول الذات مبدئياً، ثم الحوار معها من أجل معرفتها وهذا يؤدي إلى الثقة بالنفس، أي قبول الذات، الذي يؤدي بدوره إلى قبول الآخر مبدئياً، ثم الحوار معه من أجل آرائه، ثم معرفته هو كما هو، ومن ثم قبوله، وهذا كله يفضي إلى النهضة والارتقاء النفسي الأخلاقي الاجتماعي والمادي للفرد والمجتمع، وبهذا يكون الحوار أساساً لكل تقدم مادي اجتماعي فكري لسوريا وللعرب عموماً.

خطوات عملية لبناء انسان الحوار الديمقراطي:

أسلوب للتربية الديمقراطية موجّه للناشئة في بلادنا كأساس لقيام مجتمع ديمقراطي حقيقي يستطيع الحياة بكرامة وعدالة.

تقوم الطريقة على ثلاث مراحل:

أولاً: مرحلة تفكيك المورث والحوار مع الذات:

1. افهم نفسك واكتشف طريقة تفكيرك.
2. راجع ما انجزته خلال حياتك السابقة واكتشف الصواب والخطأ فيما انجزت.
3. افهم أسباب الصواب وأسباب الخطأ.
4. اعرف المصادر والعوامل المؤثرة في تفكيرك وأفكارك وسلوكك ومواقفك.
5. حدد بشكل صارم وواضح إن كانت هذه المصادر والعوامل المؤثرة ملائمة للواقع الذي تعيشه اليوم.

6. في حال وجدت أن هذه المصادر غير ملائمة ابحث عن البديل الملائم بنفسك أي شغّل عقلك.

ثانياً: مرحلة إعادة البناء والبحث عن الأفضل:

1. اعلم أن أصل العالم واحد لكن التجليات متعددة والفكر أصله واحد وتجلياته عديدة ولذلك فأنماط السلوك كثيرة وكذلك أنماط الثقافات والعقائد.

2. اقنع نفسك أن ما تملكه من فكر وثقافة وسلوك ليس كل شيء وليس الأفضل بالضرورة وإن يكن برأيك جيداً وفاضلاً.

3. اعرف شيئاً قليلاً عن معظم القضايا المعاصرة في الثقافة والسياسة والاقتصاد والمجتمع والأديان فهذا يعطيك فكرة أولية تساعدك على الحكم إلى حد ما على ما يجري من حولك.

4. حاول أن تبني معرفتك ومواقفك من جديد وتعيد النظر فيها كلما سمح لك الوقت للتأمل ودراستها.

ثالثاً: مرحلة الحوار مع الآخر:

1. حاور الآخر بصوت منخفض وحاول الابتسام دائماً.
 2. اطح رأيك بصراحة تامة وبهدوء ولباقة ودون خوف.
 3. اسمع رأي محاورك بهدوء واحترام واطلب منه أن يكون صريحاً مثلك.
 4. ابحث عن نقاط التلاقي في حديثك وحديث محاورك وأعلنها بوضوح فإذا لم تجدها فقل إنك تحترم آراءه رغم اختلافها وعدم تلاقيها مع آرائك.
 5. أظهر لمحاورك أنك استفدت من حديثه ولقائه وتمنى حواراً آخر لاستكمال النقاش حول القضايا التي لم يتم التفاهم حولها.
- بهذه المراحل تخلق ديمقراطيتك الذاتية بنفسك فإذا التزمت بها أو زدت عليها فأنت من عداد الأوائل في الشرق العربي الذين يمكن تسميتهم (ديمقراطيين) وبالتالي يمكن أن تكون معلماً للديمقراطية للأجيال الناشئة.

أفكار عن الحوار من موقع آخر

(الآخر متحدثاً عن الحوار)

يقول الآخر: كلامك جميل أيها الآخر، أتفق مع بعضه وأختلف مع بعضه وولي بعض الملاحظات والأفكار:

1- الحاجة إلى الحوار تنبع من الحاجة إلى تحقيق الذات-ذاتي، تحقيق الوجود - وجودي أمامك ومعك، وتحقيق الوجود -وجودي لا يكون إلا مع آخر، فالبشر صنعوا معاً كي يوجدوا معاً ويحققوا وجودهم معاً، وأياً كانت درجتي العلمية وثقافتي وأياً كان مستوى "توليدي" للأفكار فإني أبقى ناقصاً دونك، فلا يتحقق وجودي الحق إلا معك، فالتواجد معاً هو نوع من الحوار بل هو أعظم أشكال التخاطب، حتى لو كُنَّا في تلك اللحظة صامتين "وتحاورنا" بالإيماءات.

2- غاية الحوار التواصل وعرض الآراء وليس الإقناع بحد ذاته، وممارسة فعل التواصل والتحرك الذهني، بل هو تحريك لوجودي ووجودك بما هو شكل ومعنى، والتحرك يكون عبر آخر أو آخرين يجري الحوار معهم، التواصل يصنع الألفة فإذا

قام على الاحترام نصل إلى المحبة، وفي المحبة نزول العوائق والسلبيات، فلا يبقى سوى الوضوح والصدق المريح للذات وللآخر.

3- ليست غايتي من الحوار إقناعك أما إذا اقتنعت أنت فهذه قضيتك، ولا يجب أن تكون غايتك من الحوار معي إقناعي وإنما عرض رأيك عليّ، أما إذا اقتنعت أنا فهذه قضيتي وربما كان هذا محرّك للغبطة وما أجمل أن نتخلّق بخلق حاتم الأصم وهو من الصوفية، يقول "أفرح إذا أصاب خصمي وأحزن إذا أخطأ وأحفظ نفسي أن لا أجهل عليه" (أي لا أتجاوز عليه في الكلام). بل إن الحوار إذا سقط في فخ الإقناع تحوّل إلى إملاء ولم يعد حواراً.

أن أفتنك يعني أن أفرض عليك رأياً، ولو كان هذا الفرض يتخذ شكلاً نفسياً وليس مادياً. في كل محاولة إقناع شيء من الجبر النفسي قد يتحول إلى جبر مادي؟ أحياناً قد لا تكون غاية الحوار الوصول إلى حقيقة ما، بل غايته الاستماع إلى أفكارك، إلى الجديد من أفكارك والجديد من الأفكار والأحداث عموماً، وهنا يتحول الحوار إلى صلة اجتماعية لا يفترض دوماً أن نكون على اختلاف مسبق في المواقف أو المرجعيات الفكرية أو العقائدية عموماً، بل من الممكن والضروري أن ينشأ الحوار بين متفقين في المواقف والمرجعيات لأنه هنا يعطي إمكانية التطوير زيادة وتشديداً.

4- صحيح أن الحوار قد يؤدي إلى تقارب المختلفين لكنه من الممكن أن يؤدي إلى اختلافهم.

الحوار و"عمى الآخر"

تحدثنا سابقاً عن الآخر وقلنا إننا إن لم نقبل الآخر مبدئياً فلا توجد إمكانية للحوار، وربما كان عدم تقبل الآخر هو صورة أخرى لعدم تقبلنا في الأعماق لذواتنا أنفسها.

إذاً فلنفكر في الآخر، هذا الإنسان أولاً، إنسان مثلنا، هو صنو لنا في الأسرة أو العائلة أو الحي، في المدينة أو الدين أو الوطن أو الإنسانية، على الرغم من اختلافه في العقيدة أو العشيرة أو المدينة أو اللهجة أو اللغة أو المنطق أو الدين أو الحزب أو اللون أو الشكل لكنه يشاركنا الحياة والوجود في المكان والزمان، في الحي أو المدينة أو الوطن. والعائلة والحي والوطن والمذهب والدين والحزب.. مجموعة "آخرين"، بهذا يكون "الآخرون" واحدهم "الآخر" هم العائلة والحزب والوطن الذين لا يمكن لي أن أحيأ بدونهم أو بدون علاقة معهم.

هنا تكون محبة الوطن والمدينة والعائلة محبة لـ "الآخرين" والعكس صحيح، وطالما كان الأمر كذلك فكل هؤلاء "الآخرين" يوجدون بغض النظر عن وجودي وبغض النظر عن قبولي للآخرين، وبهذا وفي كل مقارنة ترجح كفة الآخرين على كفتي ويكون لهم السبق والوجود الأسبق والمستقبلي أيضاً، ويكون لهم الوجود

الأقوى والأكثر فاعلية، لذا لا يمكن لي تجاهلهم، لا يمكن تجاهل الآخر ومن يتجاهله فكأنما يطالب الآخر أن يتجاهله.

أما تجاهل الآخر فسببه في الأغلب عبادة الذات وأنانية مفرطة بل فيه ما يشبه المرض النفسي، وتجاهل الآخرين على المستوى الوطني أيضاً سببه عبادة "النحن" الطائفية أو المناطقية أو الحزبية أو القبلية. بهذا يكون إلغاء الآخر أو إلغاء الآخرين أيًا كانوا، إلغاء للوطن أو لجزء منه، كذلك يكون عدم الاعتراف بالآخر دعوة للآخر كي لا يعترف بي، أما عدم الاعتراف بالآخرين فهو عدم اعتراف بالوطن أو بجزء من الوطن الذي أنتمي إليه وبهذا يصبح انتمائي للوطن - الذي هو مجموع "الآخرين" - موضع تساؤل وشك، وبهذا لا يمكن أن يتشكّل لدي شعور وطني حقيقي ويصبح الحديث عن الوطن ادعاءً أو نفاقاً، فالوطن أو الكيان الاجتماعي الحقوقي الذي نحيا فيه وضمنه، بإرادتنا أو قسراً عتاً، يضمّ أشتاتاً اجتماعية ثقافية سياسية متباينة وربما متضاربة، وأحياناً يضمّ أشتاتاً لغوية مختلفة عدم الاعتراف بها أو رفض التعامل معها يعني عدم الاعتراف بالوطن الذي تنتمي وأنتمي إليه.

إن الحوار كفيل أن يحولنا من عميان إلى مبصرين؟ مبصرين حقاً.

الحوار المستحيل وتكنولوجيا التعبير

لا ريب أن وسائل الإعلام من أهم موصلات الحوار وأدواته المعاصرة بين أبناء الحضارات المختلفة، بغض النظر عن قوة حضارة ما وضعف أخرى، فالحوار مستمر على الرغم من أن أبناء الحضارات الأضعف في عالم اليوم يُعبأون ثقافياً ومعلوماتياً من أبناء الحضارات الأقوى أو من قبل الأمة الأقوى.

وعلى الرغم من أن الحضارات الأضعف اليوم لديها كم ثقافي هائل في الفنون والأخلاق والنمط المعاشي والحياتي، لكنه كم جامد قديم فطري من ناحية وهذه مشكلة، والمشكلة الأكبر أن هذه الأمم عاجزة عن اكتشاف الأدوات والوسائل التي توصل بها معارفها وأنماطها الثقافية الاجتماعية للآخرين، وقضية التفوق الحضاري والثقافي هي إلى حد بعيد قضية تفوق في وسائل إيصال منتجات المعرفة والأشكال النمطية في المعيشة، في السلوك والعادات والتصورات والعقائد والأساطير وغيرها، وليس في تفوق هذه المنتجات والأشكال بحد ذاتها، وإنما التفوق الحاصل اليوم هو في وسائل توصيلها للآخر وإقناعه بها بطريقة نفسية شعورية أو غير شعورية، فليس الميني جوب والهمبرغر كمنتجات اجتماعية سلوكية وغذائية غربية بأفضل من الجلباب والبرغل كمنتجات شرقيين، لا من الناحية الصحية ولا من الناحية الجمالية، لكن الحضارة الغربية التي ظهر فيها هذان المنتجان المعاشيان، لديها

الوسيلة والقدرة على إيصال وترويج هذين المنتجين وكل المنتجات الثقافية والمعاشية الغربية، سواء كانت مفيدة أو ضارة، وسواء كانت ضرورية أم رفاهية، ولديهم القدرة على إقناع أبناء الحضارات الأخرى لا سيما شعوب الأمم الضعيفة على استهلاك كل منتجات الغرب أو معظمها طالما انهم - أي الغربيين - يملكون الوسائل الاتصالية الأقوى والأكثر فاعلية ابتداءً من الراديو وانتهاءً بالمحطات التلفزيونية الفضائية، مروراً بالصحف والكتب والانترنت، فالانتصار الاتصالي الغربي يفرض انتصاراً ثقافياً على الأمم الضعيفة، ومن ثم فإن هذا الانتصار الثقافي يتحول إلى انتصار اجتماعي اقتصادي يبدو في إقناعنا أو إجبارنا نفسياً على استهلاك منتجات وسلع الغرب أياً كانت.

بالمقابل فالجميع يعلم أن الطب الشرقي مثلاً الذي يعتمد على الأعشاب والأغذية والحمية أكثر فاعلية وأمناً لصحة الإنسان من الطب الكيميائي التصنيعي الغربي، مع ذلك فالعرب مثلاً كشرقيين ليس لديهم القدرة على ترويج طعامهم الطبيعي في الغرب أو الشرق، لأنهم يفتقدون إلى الوعي والإرادة والأسلوب مع أنهم لا يفتقدون للوسائل الإعلامية الحديثة!؟.

في الصين وآسيا الشرقية تنتشر الدراجة الهوائية كأسلوب صحي ورخيص للتنقل داخل المدن، والجميع يعلم أن هذا النمط السلوكي في التنقل والحركة هو أكثر فائدة

لصحة الإنسان وصحة المدن والبيئة عموماً، لكن هذا النمط لم ينتقل إلى الغرب ولم يعمّم عالمياً لعجز الصينيين والآسيويين إعلامياً وثقافياً، سواء في الوسائل التقنية أو الأساليب النفسية الإعلامية.

هنا نكتشف عجزاً داخلياً أو عطالة في نفسية وروح بعض الأمم ذات الحضارات العريقة، يحول بينها وبين نشر ثقافتها وأنماطها الاجتماعية الاقتصادية على الرغم من كونها الأرقى والأسلم للإنسان في كل مكان، على العكس مما نجده لدى الأمم حديثة المدنية، قوية الاقتصاد والتقنية والإرادة.

على هذا الأساس لا يمكن نشوء حوار متكافئ بين أبناء الحضارات العالمية اليوم لا سيما بين الشرق والغرب لكون أبناء الشرق في حالة ضعف سياسي واقتصادي واجتماعي أيضاً، يجعلهم مستهلكين ومستلبين حياتياً وثقافياً، فهم حتى ليسوا أبناء حضاراتهم وليسوا ورثتها، وهناك قطيعة بينهم وبين المنجزات الإنسانية العامة لحضاراتهم إنهم يحيون فقط في الأماكن التي وجدت وانطلقت منها تلك الحضارات، أما الغرب فهو الأقوى وقوته العامة تجعله المنتج والمتحكم بنفسه وبالشرق والعالم أجمع، وهكذا فلا يمكن الحديث عن حوار حضارات معاصر بين شرق وغرب أو جنوب وشمال لأن الحوار يكون بين طرفين على سوية واحدة أو متقاربة من القوة الثقافية أو السياسية، وما نشهده اليوم هو سياسة إملاء وتفوق

إعلامي ثقافي يتوّج باقي مناحي تفوق الغرب يمارس على الأمم الضعيفة في كل مكان، هذا من ناحية الغرب ، أما من ناحية الشرق والجنوب فنشهد تبعية واسعة للغرب في المستويات الاقتصادية والثقافية تتكسر اليوم بشبه الانفراد الأمريكي السياسي والعسكري والإعلامي على المستوى العالمي.

إن الحوار بين الشرق والجنوب من جهة وبين الغرب والشمال من جهة يبدأ أيضاً بعد التفهّم، الحوار الوحيد الذي يمكن أن يبدأ، بعد تفهّم القوي (الغرب) للآخر (الشرق والجنوب)، تفهّم يؤسّس لاحترام الآخر على الرغم من ضعفه العام، وبالتالي البحث عن مكامن الغنى والاختلاف الثقافي الاجتماعي الذي يمكن أن يغني الغرب والبشرية جمعاء، لذلك يستحيل على الضعفاء والمستضعفين حتى لو امتلكوا قوة ثقافية جذرها حضاري عريق، يستحيل عليهم الدخول في معمعة الحوار دون امتلاكهم قوة التعبير عن ذواتهم، وهذه القوة تتجسد في امتلاك وسائل إعلام قوية ذكية واسعة الانتشار تصل إلى الآخر الغربي و" الشمالي " وتستطيع إيصال حقيقة الشرق والجنوب كما هي وإيصال صوت المهمشين الضعفاء دون تزييف أو افتعال أو " دبلجة " !!.

إذا كان الغرب يريد إنشاء حوار مع الشرق والجنوب، حواراً حقيقياً وصادقاً فعليه أن يقدم المساعدة الصادقة للشرق في هذا المجال تحديداً، أي مساعدته على إيصال

صوته بنفسه إلى الغرب، وهذه المساعدة تبدو الآن تقنية إعلامية بحتة، وهي الخطوة الأولى الأكثر أهمية، فما أهمية أن يكون لي شخصيتي وذاتي المستقلة، وما أهمية أن أكون مبدعاً أصيلاً إن لم يكن بإمكانني التعبير عن هذه الذات وهذا الإبداع، لأنه من المستحيل نشوء حوار بين فرد ناطق يحسن الكتابة وبين فرد أخرس لا يحسن الكتابة ولا الإشارة لأنه مكبل اليدين أو بلا يدين !!

إنها رسالة للغرب أنظمة وشعوباً: افسحوا لنا لنتمكن من امتلاك وسائل وامكانات التواصل المعبرة عن ذواتنا عندها يمكن لنا أن نبدأ حواراً معكم، دون ذلك يصبح الحديث عن الحوار حلمًا أو ادعاءً، لأننا ببساطة ما زلنا في طور ما قبل اللغة، هذا إن لم نكن خرساناً أيضاً؟! وحيث لا حوار فالحرب هي الممكن الوحيد.

الفصل الرابع

بعض المرجعيات السياسية للإصلاح السياسي

الأسس الكبرى للحدثاء والإصلاح السياسي:

1 - الدخول في العصر: يعتقد كثيرون ان الحرب العالمية ضد الإرهاب، وهي حرب حقيقية، إحدى أهم دوافع المشروع الأوروبي الأمريكي في المنطقة العربية، فالقناعات الغربية ترسخت حول أن الدول الاستبدادية الفاسدة والمتخلفة هي منبع الإرهاب العالمي مما يقتضي نشر الديمقراطية ومكافحة التخلف ونشر المعرفة (يمكن العودة لمشروع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الصادر عن قمة الثماني الكبار).

في أماكن عديدة من العالم لاسيما في العالم العربي وخصوصاً بعد 11 أيلول 2001 لم يعد ممكناً البقاء خارج المشروع الأمريكي الذي يقع علينا واجب التمييز بين ما هو حضاري فيه وما هو غير حضاري، إذ أن ثنائية الداخل - الخارج التي تأسس عليها عداء الأنظمة الشمولية للغرب، قد ألغيت - هذا العداء الذي استفادت منه الأنظمة العربية - وأصبح من الضروري على البلاد العربية أن تؤقلم نفسها مع العالم اقتصادياً وسياسياً عبر تقبّل الآخر كما هو - الآخر الأمريكي الأوروبي الدولي -

تقبّله وليس الانسحاق أمامه أو التبعية له، وكذلك مطلوب من الأنظمة العربية تغيير ذاتها بذاتها، تغيير مدعوم بالضغط من الداخل والخارج.

وجوهر التغيير يكمن في تغيير المفاهيم، ليس أدل على ذلك من حملة تغيير المناهج الدراسية لكثير من الدول العربية والإسلامية، إذ جرى التركيز على تغيير مقررات التربية الإسلامية في مدارس بعض الدول العربية، وهو ما يندرج في نطاق التغيير النفسي التربوي بعيد الأمد للشعوب العربية التي تعتبر قطاعات واسعة منها أن الآخر المسيحي كافر - حتى لو كان مسيحياً عربياً يشاركها الحياة منذ ألفي عام - أو هو في أحسن الأحوال من أهل الكتاب و يجب مراعاته كمواطن درجة ثانية أو كإنسان يعيش في ظل مجتمع إسلامي أو في ظل حماية المجتمع وكنفه، لكن لا يجب التعامل معه أو مشاركته في طعام أو زواج... الخ - وهي النظرة العثمانية المستمرة منذ قرون عديدة التي تقوم على اعتبار الأقليات المسيحية والأقليات المحسوبة على الإسلام خصوصاً والأقليات غير الإسلامية، كلها خاضعة لمفهوم الرعاية وليس لمفهوم المواطنة -

ولأن الأنظمة العربية لاسيما في بلدان شمولية أو في بلدان خاضعة لأيديولوجية الحزب الواحد أو الدين الواحد مثل سورية العراق مصر السعودية السودان...مازالت إلى وقت قريب تعيش أجواء الحرب الباردة التي حوّلتها إلى أنظمة من ذوات الدم

البارد، كان لا بد من تسخين الأجواء المحيطة بها لتعيد هيكلتها نفسها فتستطيع الدخول في المشروع الأمريكي الأوروبي.

هو دخول حتمي في العولمة، يمكن أن يُسمح فيه بهوامش بسيطة للخصوصيات الثقافية الدينية بما لا يتعارض مع مشروع السلام العالمي ونبذ العنف ومحاربة الإرهاب.. فتغيير المفاهيم والمبادئ والقوانين الاجتماعية الثقافية السياسية القائمة على تقديس الذات ورفض الآخر الوطني المذهبي الطائفي العالمي، واعتباره غير بشري أو أقل مستوى وقيمة من الذات وبالتالي تكفيره وتحريم التعامل معه باتجاه مقاطعته ونبذه واستخدام العنف تجاهه أحياناً، باتت مسائل مرفوضة من المجتمع الدولي والمجتمع الوطني المنفتح على العالم.

والمجتمعات العربية - والمجتمع السوري في طبيعتها - لن تدخل العالمية والعولمة دون كسر كل نوازعها العنصرية والإلغائية، ودون قبولها للتعددية الطائفية واللغوية والسياسية وكل حيز اجتماعي وفي مستوى ممارسة السلطة وفي التشريعات الوطنية.

من هنا صار من الضروري تغيير مناهج التعليم وقوانين الأحوال الشخصية وإصدار قوانين تسمح بتأسيس الأحزاب والجمعيات السياسية وسواها وامتلاك وسائل إعلام خاصة غير فتوية، تُظهر كل مكونات المجتمع السوري باتجاه تفرغه من العنف عبر

معرفة الذات والآخر الوطني ثم الآخر الدولي.... وقبول هذا الآخر كما هو واحترامه كشريك في الوطن ثم في الإنسانية...

تجد الأنظمة العربية الديكتاتورية نفسها مأزومةً عند تعاضم الضغوط الدولية عليها، فتلجأ إلى الحديث الدعائي عن الديمقراطية، وتوقف مؤقتاً عمليات القمع وحالة المنع، لكن ما أن تخف هذه الضغوط الدولية أو تتوقف عند حد معين تستطيع التلاؤم معه، حتى تعود عمليات القمع والمنع إلى سيرتها الأولى الأصلية وأحياناً بأشد مما كانت عليه قبل تلك الضغوط.

وعلى الرغم من أن الضغوط الأمريكية الأوروبية نجحت في دفع أنظمة عربية عديدة لتقديم تنازلات تجاه شعوبها كما حصل في مصر (مبادرة رئيس الجمهورية حسني مبارك التاريخية أمام مجلس الشعب المصري لتعديل الدستور ليتيح المجال أمام أكثر من مرشح لرئاسة الجمهورية) وفي السعودية (انتخابات بلدية..) إلا أنها لم تستطع إقناع باقي الأنظمة العربية بتقديم تنازل سياسي حقيقي تجاه شعوبها حتى الآن... والقطب الأمريكي - الأوروبي في حال منح نظاماً عربياً مثل سورية مهلة أطول من سواه لا يعني أنه يعفيه من كل المتطلبات والشروط المفروضة على الأنظمة حتى يعيد تأقلمه وهيكلته ذاته بذاته (تغيير من الداخل) أو يتم تغييره بتشذيبه أو بإسقاطه جزئياً أو كلياً من الخارج كما حصل مع النظام العراقي الذي لم

يستطع فهم ما يجري في العالم وهو إن فهم فلم يستطع تقبّل ما يجري من تغييرات كبرى دولية وهضمها فكان أن راح ضحية حساباته السياسية الخاطئة.

تبقى هذه القناعة لدى البعض تخص هذا البعض، ولقد ظهر ان الغرب كل ما يهمله هو البترول ومنع تقدم الصين باتجاه الشرق الاوسط، فلا ديمقراطية ولا حقوق انسان ولا قيم انسانية هي ما يههم الغرب وامريكا بالخصوص، والحريق السوري الأخير خير شاهد...

2- الديمقراطية: ضرورة الديمقراطية لبناء مجتمع العدالة والكفاية والكرامة:

سقطت الديمقراطية الشعبية في الأنظمة الشمولية بعدما استُخدمت طويلاً لتحطيم وتخدير المجتمع وتبرير سلطة الحزب الواحد وتذويب التنوع والاختلاف الطبيعي في بوتقة المنظمات الشعبية التي تقودها عقلية الحزب القائد وتديرها عملياً أجهزة المخابرات؛ ولقد دلّت التجارب الشيوعية جميعاً على أن غياب الديمقراطية السياسية وبالتالي الضمانات القانونية والحريات الفردية يعود حتماً إلى نشوء نخبة مطلقة الصلاحيات تجمع بين يديها جميع السلطات، وتعمل على إعادة إنتاج

رأسمالية بيروقراطية جامدة ومتسلطة ومجحفة بحقوق الأفراد جميعاً، عمالاً وغير عمال.

لقد رفضت كل الأنظمة التي استلهمت الماركسية بما فيها الأنظمة القومية الاشتراكية رفضت الديمقراطية واعتبرتها نظاماً سياسياً لا يتفق ونقل السلطة إلى الطبقات الشعبية والعمالية الكادحة.

وعلى النقيض من ذلك دلّت التجربة الديمقراطية الغربية أن الديمقراطية السياسية تنجح في ضمان فصل السلطات وضمن استقلال السلطة السياسية عن السلطة الاقتصادية، أكثر بكثير مما نجحت ديكتاتورية البروليتاريا، وإدراك هذه الحقيقة هو الذي دفع الماركسيين أنفسهم إلى التخلي عن ديكتاتورية البروليتاريا قبل عقود من انهيار الكتلة السوفيتية²².

تبدو الديمقراطية، خاصة في مرحلتها الأولى، كما لو كانت نظام المساواة السياسية الشكلية التي تهدف إلى التغطية على عدم المساواة الفعلية في المستوى الاقتصادي. لكن غاية الديمقراطية هي منع احتكار السلطة والتلاعب بها أو

²² برهان غليون. الاختيار الديمقراطي في سورية. حوار لؤي حسين. دار بترا 2003.

اغتصابها من قبل فئة محدودة أو طبقة، وهي ليست مؤهلة لوحدها لتحقيق العدالة في توزيع الثروة الاجتماعية.

فضمان العدالة مرتبط بمنظومة أخرى هي السياسات الاجتماعية التي ينبغي تطويرها في إطار الديمقراطية والتي لا يمكن أن تنتج تلقائياً منها... ولقد دلت التجربة في البلدان التي شهدت استقراراً ديمقراطياً على أن النظام نجح في تحقيق التداول الطبيعي والسلمي على السلطة بين التيارات والقوى السياسية المختلفة الليبرالية والاشتراكية، كذلك نجح في إقناع جميع الأطراف عمالاً ورجال أعمال بأهمية وضروة التضامن الاجتماعي والإجماع على تحقيق ما يمكن تسميته الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية في سبيل تعزيز الاستقرار الاجتماعي... يشكل ضمان الإستقرار والتضامن المهمة الأولى للدولة الديمقراطية الحديثة اليوم وكما نجد في أوروبا تلعب الدولة دوراً حيوياً وكبيراً في تخفيف الفوارق بين الطبقات حيث تعيد توزيع الدخل عن طريق الخدمات الاجتماعية والاهتمام فعلياً بالفئات الاجتماعية محدودة الدخل بحيث لم يعد يوجد إنسان في أوروبا مواطن أم مهاجر عامل أم عاطل إلا ويحصل على كفايته من ضروريات الحياة إضافة للضمان الصحي (فارق الأجور في أوروبا بين أدنى وأعلى يساوي 1 إلى 12 بينما يبلغ في البلدان العربية 1 إلى

.... قد لا تحقق الديمقراطية العدالة الاقتصادية تلقائياً، لكنها تساعد على تحقيق توزيع أكثر عدالة للسلطة السياسية، وبقدر ترسخ الديمقراطية السياسية بما تتضمنه من الاعتراف المتبادل بسيادة الأفراد ومساواتهم وحقوقهم التي لا يمكن التصرف بها، يزيد النزوع داخل المجتمعات التي تمارسها إلى التضامن الأهلي والقبول الطوعي بالتضحية في سبيل محاربة التهميش والفقر والمرض، وهذا نابع من وجود منظومة سياسية واجتماعية وثقافية مفتوحة أمام الجميع.

لقد ثبت أن الاستبداد المغلف بالديمقراطية الشعبية حطّم الطبقة الوسطى بينما الديمقراطية كما في تطبيقها الأوروبي ساعدت على بناء الطبقة الوسطى، فمن دون الديمقراطية لا يمكن نشوء طبقة وسطى وفاعلة وقادرة على أن تملأ وظيفة التوازن السياسي... كما يقول المفكر برهان غليون، وإذا كان مفهوم الديمقراطية واحداً فإن تطبيقه هو المختلف، ومن هنا يمكن أن نفهم ميل بعض المفكرين والساسة في البلاد العربية وفي أوروبا حين يتحدثون عن الديمقراطية، للنظر إليها وفق منظور محلي يوافق الظرف والمفاهيم والدين الذي يسود في البيئة العربية مثلاً، كما يرى البيان الصادر عن مؤتمر بوكاتينكو: " رغم إن الديمقراطية تتسم بقيم عالمية من حيث الجوهر، فإنها تتخذ أشكالاً متعددة يحددها كل مجتمع على حدة"، لذلك يوصي

المؤتمر ب : "التركيز بصفة خاصة على البحث عمّا يوجد من عوامل توافق وانسجام بين الإسلام والديمقراطية"²³.

يستخدم الإستبداديون مثل هذا الكلام من أجل المحافظة على الإستبداد والقمع والتخلف وكل قيم الإنحطاط، بدعوى المحافظة على الخصوصية القومية أو العقائدية الدينية أو الوطنية، فالحديث عن لقاء بين الديمقراطية والإسلام هو حديث لا معنى له لأن تاريخ الإسلام السياسي لم يشهد دولة إسلامية واحدة ذات صبغة ديمقراطية باستثناء دولة القرامطة، بل كان الطاغى على الدول والدويلات والأنظمة الإسلامية كلها صفة الإستبداد والعقائدية المتعصبة الراضة للاختلاف، كذلك كان نظام الحكم وراثياً أو عائلياً طوال أربعة عشر قرناً من وجود الإسلام، باستثناء بعض التجارب القليلة والنادرة، ربما تكون كلاً من التجربتين التركية والإيرانية المعاصرة إحداها (إيران قبل قمع الثورة الخضراء 2009) وكذلك التجربة الأندونيسية والماليزية وكلها تجارب إسلامية غير عربية.

ولأن الديمقراطية ليست ملمحاً من ملامح التاريخ السياسي العربي، فنحن نطالب ليس بأقل من المفهوم النظري الأصلي للديمقراطية كما عُرف يوم اكتشافه الغرب

²³ بيان صادر عن مؤتمر بوكاتينكو عن التوعية الديمقراطية في الشرق الأوسط والدول الإسلامية الإفريقية - مقاطعة ويست شير - نيويورك 20 مارس آذار 2005

واستخدامه لإحداث نهضته، نريد هذا الجوهر الصافي للديمقراطية بأقصى تعبيراته
تطرفاً، ليكون بإمكاننا الحصول على نتائج متواضعة عند التطبيق العملي
للمدقراطية.

أما الحديث عن ديمقراطية عربية أو سورية محلية أو متلائمة مع الواقع فهذا يعني
أن التراخي والتلاعب والاحتيال على المفهوم النظري وجوهر الديمقراطية سوف يؤدي
لاحقاً إلى تفرغ الديمقراطية من مضمونها الإيجابي النهضوي، وعندما لن نحصل
على أي نتيجة دافعة ومطورة للمجتمع عند تطبيق هذه " الديمقراطية المحلية "،
وأقصى ما نحصل عليه هو شكل جديد من الفوضى والاستبداد المقنع.

لن يكون للعرب مستقبل دون ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان والتعددية الشاملة،
ديمقراطية ليس فيها اجتزاء أو نقص بحجة الأقلية والظروف الخاصة أو المحلية، بهذا
نتفق مع فكرة بوش الابن: " لن نفرض ديمقراطيتنا على البلدان العربية "، هذا صحيح
فالمديمقراطية لا تفرض من الخارج على الداخل أو من الأعلى على الأسفل أو من
قوي على ضعيف - مع أن الديكتاتورية فرضت من الخارج على الداخل ومن الأعلى
على الأسفل ومن القوي على الضعيف - لسبب بسيط وهو أن الديمقراطية نظام
وحالة راقية إنسانية تخالف منطق القوة والفرص على خلاف الاستبداد
والديكتاتورية، لكننا بالتأكيد ضد بوش الابن إذا كان قصده أن للعرب - الأنظمة

خصوصاً - "ديمقراطياتهم الخاصة" التي تسمح في النهاية بتعايش أنظمة تعددية
ديمقراطية الشكل لكنها في المضمون والمحتوى ديكتاتورية أو واحدة تخشى
الاختلاف والتعددية.

لقد كرّست السياسة الخارجية الأمريكية طوال نصف قرن كل الديكتاتوريات
العربية المعروفة، وكرّست معها واحدة السياسة والاقتصاد والمجتمع. لقد آن الأوان
للتحوّل هذه السياسة الأمريكية لتكرّس الديمقراطية الحقيقية في البلدان العربية،
ولتكرّس كل ما هو تعددي في نطاق حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كيلا نكون
على موعد جديد مع 11 أيلول جديد ينال الولايات المتحدة وأوروبا، أو مصالهما
في العالم وينعكس شراً على البلاد العربية. إن حماية الحريات والاختلاف في نطاق
حقوق الإنسان والقانون هو ما يحمي الإنسان العربي والمصالح العربية ويحمي
كذلك المصالح الأمريكية الأوروبية ومعها السلام العالمي.

3- الليبرالية: مقدمة تاريخية في نشوء الليبرالية:

نشأت الليبرالية في أوروبا كرد فعل عنيف مدمر على انتهاك الإنسان باسم الدين والإقطاع والملكية، فلقد دخلت مسيحية بولس سنة 325 بأمر الإمبراطور قسطنطين الذي اعتنق المسيحية، وابتدأت العصور المظلمة منذ سقوط روما 410 للميلاد إلى عام 1210، ثمانية قرون مظلمة حيث الانحطاط الكامل في كافة الفنون والعلوم تزامن مع انتشار المسيحية في أوروبا وانتقال العاصمة من روما إلى القسطنطينية بعد الاجتياح البربري، حيث جرى الربط بين الحدثين.

فقد أكد ادوارد جيبون أكبر مؤرخي تلك الفترة بأن سبب انهيار الامبراطورية الغربية هو تحولها من الوثنية إلى المسيحية، ومن هنا ارتبطت الوثنية بالحضارة والقوة، وارتبط الدين لاسيما ديكتاتورية الكنيسة بالهزيمة والانحطاط في الذهنية الأوروبية منذ فترة مبكرة، وهو ما كان له آثار بعيدة المدى في علاقة أوروبا بالدين.

مع ذلك لا بد أن نرى أن الليبرالية نشأت وسط ثقافة مسيحية، لسبب بسيط هو أن المسيحية تؤكد على مبدأ المسؤولية الشخصية ودور الضمير في تقرير أخلاقية تصرف الفرد أو عدم أخلاقيته، لكن الفرد أصبح ثانوياً فيما بعد نتيجة سيطرة الكنيسة الكاثوليكية على المجتمعات الأوروبية، الأمر الذي عارضته حركة الإصلاح البروتستانتي التي أعادت للفرد دوره، حيث جعلت منه الجوهر والأساس وكل ما عداه

تابع وفرعي وهو ما يُعدُّ ثورة فكرية وأخلاقية في أوروبا والعالم كله، حيث أصبح الفرد في البروتستانتية هو المرجع في تفسير الكتاب المقدس وليس الكنيسة ورجال الدين، بهذا صار الضمير والعقل هو الذي يحكم الإنسان، وبهذا صار الإنسان صاحب القرار لأنه حر في اتخاذ ما يشاء من الأفكار والتصرفات والأعمال.

لقد نشأت الليبرالية إذًا بفعل صراع بين القيم الاستبدادية للكنيسة الكاثوليكية، وبين قيم الفردية البروتستانتية التي أطلقت عصر التنوير وما رافقه من نهضة شاملة اقتصادية فكرية، نقلت المجتمع من عصر الإقطاع إلى مجتمع الصناعة وما رافقه من تحولات اجتماعية كبرى. أفضى الإصلاح الديني البروتستانتية إلى العلمنة ومن ثم إطلاق حرية الفكر والعمل، فنشأت العلوم الطبيعية والفلسفة الأوروبية ومن بعدها قامت ثورات أوروبا الكبرى المطالبة بالحقوق السياسية للمجتمع الجديد ما بعد الاستبدادي الكنسي، فكان من نتائج الثورة الفرنسية والإنكليزية والأمريكية، الدساتير المعاصرة والبرلمانات ونشوء الصحافة الحرة والجمعيات والأحزاب...

سورية والليبرالية:

"تعاني البلدان الضعيفة التطور ومنها سورية من النقص في الرأسمالية أكثر مما تعاني من الزيادة فيها، والتحويلات الدولية الكبرى الراهنة تمنح البلدان ذات العقل الشمولي لاسيما في الاقتصاد والسياسة، فرصة كي تستفيد من مناخ عام عالمي وتنقل مجتمعاتها درجة إلى الأمام، من مجتمع الرعايا إلى "مجتمع المواطنة" (نحت من جمع كلمتي مواطنة ووطنية)، خصوصاً إذا أحسنت التفريق بين أمريكا وأوروبا الرسميتان وبين أمريكا وأوروبا الشعبيتين، وما راكمت الحضارة في ذهن انسانها من وعي وثقافة للإنسان وحقوقه الفردية."

فالشعوب الواقعة تحت سيف القمع والاستبداد الفكري الديني والحزبي والاجتماعي والفقر والنهب والتهميش والتي تعاني من غياب المواطنة والكرامة ومن غياب القانون وغياب المساواة والحرية والعدالة، تحتاج إلى إصلاح شامل لكل مناحي حياتها، وهذا يكون بداية بإصلاح ديني نرى بعضاً من إرهاباته على مستوى بعض رجال الدين المتنورين وبعض الحركات السياسية الدينية التي تحاول تجديد خطابها الديني لتحوّله إلى خطاب ديني دنيوي متحرّر، كل ذلك بفعل ضغط التحويلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحلية والعربية والعالمية.

تحتاج سورية لنظام ليبرالي اقتصادي وسياسي مدعوم بالديمقراطية، لسبب جوهرى هو استمرار تحطيم ومحق الفرد. والليبرالية من بين كل المذاهب الفكرية تمنح الفرد قيمة عليا دون أن تبخس دور المجتمع، وهذا ما نجده عند الليبراليين الجدد في أوروبا وأمريكا فيما يمكن تسميته ب الليبرالية الاجتماعية.

إن الليبرالية وحدها دون غيرها، وبالأخص الليبرالية الأصلية التي تعتبر الفرد هو القيمة العليا في الوجود وليس المجتمع، يمكن أن تعيد للإنسان السوري والشرقي بعضاً من حقوقه وحرياته المغيبة والمستلبة عقوداً وقروناً باسم المجتمع والدين والعادات، ليصل السوري إلى حالة من التوازن بين جماعية العقائد والعادات والأفكار الاجتماعية الموروثة من عهود الانحطاط والظلام، جماعية غيبت وتغيّب الحقوق والحرريات الفردية والسياسية والفكرية والشخصية، وتغيّب حقوق وحرريات المجتمع والوطن.

وهذا ما نجده عند مفكر سوري حر هو الكواكبي الذي يدعو السوريين والشرقيين عموماً للتخلص من استبداد الشرق عبر التزام عشر وصايا، يمكن القول بثقة أنها وصايا ليبرالية لأنها تحوي جوهر الليبرالية أي الفردية والحرية: "أنا حر وسأموت حراً، نفسي ومنفعتي قبل كل شيء، أنا مستقل لا أكل على غير نفسي وعقلي، أنا إنسان الجدد والمستقبل لا إنسان الماضي والحكايات..".

المشرّع السوري والقيم الليبرالية:

إن غياب الحريات السياسية والفكرية عن المجتمع السوري ليس سوى نتيجة لازمة عن غياب وتغييب الحريات الفردية والشخصية التي افترستها الأنظمة الشمولية العقائدية القديمة والجديدة الدينية منها والقومية.

لقد وعى المشرّع السوري المعاصر هذه الحقيقة، لذلك أكّد على التزامه بالخط الليبرالي في كل الدساتير السورية الصادرة قبل 1970 على الرغم من رفض بعض الأوساط البرجوازية السورية للديمقراطية الليبرالية الغربية بداعي أنها تشكل تهديداً لمستقبل العالمين العربي والإسلامي، فلقد استلهم الدستور السوري الأول الصادر عن المؤتمر السوري سنة 1920 الديمقراطية البرلمانية الغربية وأعلن ضمانته للحريات الأساسية لكل المواطنين السوريين وكذلك احترامه لكل الأديان بشرط ألا يكون لها أي ضرر على النظام العام، وأقرّ الحقوق الفردية وحقوق الجماعات، وكرّس مساواة جميع السوريين أمام القانون، وأعطى حرية تكوين الجمعيات وحرية الاجتماع وتشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات الثقافية، واعتبر أن المنازل والبيوت مصانة ومقدسة ولا يمكن دخول أي منزل إلا بأمر القانون.

أما دستور 1930 فلا يقل عن دستور 1920 إذ اعتبره البعض أكثر ليبرالية لأنه اتخذ من الدساتير البلجيكي والفرنسي والمصري واللبناني والعراقي مصادر أساسية،

فجذوره ضاربة في عمق التجارب الغربية البرلمانية والديمقراطية، وقد ضمن كل حقوق الأفراد والجماعات السياسية والثقافية والدينية.

أما دستور 1950 فلا يقلّ ليبرالية عما سبقه، فقد عامل الفرد كجوهر مقدّس حر، ضمن للسوريين كل الحقوق والحريات بالتساوي واستقلال السلطة القضائية، وأقرّ أن سورية جمهورية ديمقراطية برلمانية، السيادة فيها للشعب. لقد ضمن دستور 1950 للسوريين كل الحقوق التي كان يتمتع بها المواطن الفرنسي سنة 1946؟!²⁴ فكان فارق الحريات والحقوق السياسية بين السوري والفرنسي أربع سنوات بينما هو يبلغ اليوم مئات السنين!!

إن غاية الليبرالية حماية الفرد والدفاع عن سيادته وصيانة كرامته، فإذا ضاعت حقوق الفرد ضاعت معها الليبرالية.

²⁴ الليبرالية في ثلاثة دساتير سورية. صلاح نيوف. نشر عبر مواقع سورية على الأنترنت.

5- الليبرالية في قيمها الجوهرية:

(التسامح، العقلانية، الفردية، الحرية، العدالة)

التسامح: التسامح عند الليبراليين خُلِقَ مثالي ومبدأ اجتماعي، فهذه القيمة تمثل هدف الاستقلال الفردي وقاعدة تحكم سلوك الأفراد. يعني التسامح الاستعداد لتقبل الناس المختلفين كما هم بالطريقة التي يفكرون ويتصرفون ويتكلمون بها حتى لو لم نتفق معهم.

وتتسم أخلاق الليبرالية بقبول التنوع الأخلاقي والثقافي والسياسي، فالحرريات الأساسية التي تدعم النظم السياسية الديمقراطية مثل حرية التجمع وحرية التعبير السياسية وحرية العبادة الدينية كلها ضمانات لانتشار التسامح كثقافة، والأخلاق الليبرالية محايدة لا تفرض عقائد أو قيماً معينة بل تخلق الظروف التي يمكن أن يعيش فيها الناس المختلفين بسلام، أخلاق الليبرالية يجعلها تتجنب القيم المطلقة غير القابلة للتفاوض وغير القادرة على مواجهة النزاع، فيكون القيد الوحيد على التنوع هو أن يكون كل طرف مؤهل لتقبل آراء وتصرفات الآخرين وهكذا يكون التسامح القيمة الجوهرية الكبرى عند الليبراليين، والليبراليون يعتبرون تعدد القيم

والآراء والمصالح في حد ذاته قيمة وفضيلة، نقيضها القمع السياسي والطاعة العمياء، لذلك فالليبراليون ضد الرقابة وكل وسيلة لمنع حرية التعبير.

أما الحكم فيحمي أسلوب حياة الناس المختلف ويحمي ملكية وحرية الناس ولا يتدخل في حياتهم أو ملكياتهم أو حرياتهم، وعلى الرغم من أن الأفراد يسعون لتحقيق مصالح مختلفة وأحياناً متناقضة، غير أن هناك توازناً بين كل تلك المصالح، فالحياة تقوم على صراع الأضداد والتكامل مع المختلف، ومحاولة إلغاء أي طرف من هذه المعادلة يوقف التقدم أي يوقف الحركة وبالتالي يوقف الحياة... الليبرالية لا تمنع أي دين ولا تدعو لأية عقيدة، جوهرها وعقيدها الوحيدة الحياد تجاه كل العقائد (كما يقول محمد بو دهان).

لكن التسامح له حد يقف عنده، فلا تسامح مع الاعتداء على قيم التسامح، فالليبراليون يؤيدون القوانين التي تمنع الآراء العنصرية ويؤيدون القوانين المانعة لتشكيل أحزاب معادية للديمقراطية لأن انتشار تلك الآراء والأحزاب يهدد مناخ التسامح الليبرالي.

العقلانية:

يقوم مشروع التنوير على إطلاق العنان للعقل وقد أثرت عقلانية عصر التنوير في المذهب الليبرالي فقد دعمت الاعتقاد بمركزية الفرد وحرية، فبقدر عقلانية الإنسان ككائن رشيد يصبح قادراً على تحديد مصلحته والسعي وراء منفعة الشخصية.

أخذ الليبراليون عن العقلانية التنويرية الإيمان الشديد بالتقدم التي تعني لديهم التوسع في المعرفة، فيمكن للناس من خلال الثورة العلمية ليس فهم العالم وتفسيره بل إعادة تشكيله نحو الأفضل. يرى الليبراليون أن الإنسان كائن عاقل لكن لا يصل إلى درجة الكمال، لأنهم أدركوا تأثير المصالح الشخصية وصفات الأنانية، ونتيجة لذلك التنافس والصراع على المستوى الفردي والأممي، لكن الليبراليون يفضلون تسوية هذه الصراعات من خلال المناقشة والتفاوض.

من حيث المبدأ العام تؤكد العقلانية على قدرة الفرد على فهم الظواهر وحل المشكلات لكنها لا تلقن الغايات لسلوك الإنسان، بل تقترح أساليب الوصول إلى تلك الغايات دون الاعتماد على العرف أو التقليد أو إتباع الأهواء والرغبات، ويرى الليبراليون أن سلطة العقل تمنح الإنسان القدرة على تحمّل المسؤولية عن نفسه وحياته وتقرير مصيره، وبذلك تحرر العقلانية الفرد من قبضة الماضي ومن ثقل بعض العادات والتقاليد، فيتقدم كل جيل عن الجيل الذي سبقه ويزداد ميراث المعرفة

والفهم تصاعدياً، لذلك يؤكد الليبراليون على التعلّم، لا يوجد في المجتمع الليبرالي الحقيقي أناس غير متعلمين، حتى المتعلمين يطورون أنفسهم باستمرار عبر الانتساب إلى دورات أو المشاركة في مؤتمرات وندوات ومتابعة دروس في اختصاصات وعلوم مختلفة... وهو أمر يستمر حتى سنوات متقدمة من عمر الإنسان في المجتمع الليبرالي، فالتعليم يحسّن أوضاع الناس ويساعدهم على نبذ التعصب وهو وسيلة للارتقاء والتنمية الذاتية، وإذا كان على نطاق واسع يؤدي إلى تقدم اجتماعي مضطرد.

الفردية:

عرّف بعض الليبراليين القدماء المجتمع بأنه: " مجموعة من الأفراد يسعى كل واحد منهم لتحقيق مصالحه واحتياجاته، " فالفرد أساساً أناني وهو المالك، يمتلك نفسه وقدراته ويعتمد على نفسه بدرجة كبيرة وغير محتاج للآخرين لدرجة أنهم ألغوا المجتمع، يقول الكواكبي مخاطباً الفرد: " تصرف كأن الله خلقك وحدك ". يعتبر جون لوك أن الله منح الفرد وحده " الحياة والحرية والملكية "، لذلك فالفرد أهم من أي جماعة.

ولقد أجمع الليبراليون عموماً على خلق مجتمع يكون كل فرد فيه قادراً على تنمية وتطوير قدراته لأقصى درجة ممكنة، والفرد مركز النظرية السياسية والتفسير الاجتماعي، فكل حديث عن المجتمع يجب أن ينطلق من الأفراد الذين يشكلونه، وفي نظر الفردية الأخلاقية أن المجتمع يجب أن يخدم الفرد.

... أما الليبراليون الجدد فقد أكدوا على أهمية المسؤولية الاجتماعية والإيثار إلى جانب مسؤولية الدولة الاجتماعية تجاه الأفراد واعتبروا أن للفرد مسؤولية اجتماعية إزاء الآخرين خاصة الأفراد غير القادرين على رعاية أنفسهم مثل المسنين والمستضعفين والمعوقين.

... يعاني السوريون كما كل المشرق العربي من الجماعية والأسرية الخانقة ومن تحطيم الاستقلالية الشخصية ونبد الفردية، كذلك يعاني جيل الشباب من عقلية الهيمنة والوصاية الأبوية الاجتماعية والحزبية وكذلك يعانون من هيمنة الحكم، ولفكاك من كل هذه القيود العريقة والراسخة في مجتمعنا لا بد من تعزيز العقلية الفردية ليحصل توازن يضمن قوة الإنسان الفرد والمجتمع فلا يعتدي طرف على آخر.

الحرية:

حرية الفرد هي القيمة السياسية العليا في الفكر الليبرالي الحر لأن الاهتمام الشديد بالفرد يعني المسؤولية تجاه حريته، والحرية تعطي الأفراد الفرصة لتحقيق مصالحهم وممارسة حق الاختيار، وهي الشرط الوحيد الذي يمكن للأفراد عبره تنمية قدراتهم، مع ذلك يثور جدل كبير حول الحرية داخل المذهب الليبرالي ويتبنى الليبراليون آراء مختلفة، فالحرية عند جون استيوارت ميل أكثر من مجرد التحرر من القيود الخارجية، فهي قدرة الأفراد على التطور وتحقيق الذات بما يتفق مع رغباتهم، وهو يضع قاعدتان جوهريتان:

الاولى: " الفرد غير مسؤول امام المجتمع عن شيء من تصرفاته، مادامت لا تمس غير شخصه.

الثانية: الفرد مسؤول أمام المجتمع عما يكون من تصرفاته ضاراً بمصالح الغير.

في القاعدة الاولى يجوز للمجتمع نصيحة الفرد أو مقاطعته، أما في القاعدة الثانية فيجوز للمجتمع أن يوقع بالفرد ما يراه مناسباً من العقاب القانوني أو الاجتماعي، كما ميّز ميل بين الحرية الشخصية وحرية التجارة²⁵

²⁵ الجوهري الليبرالي: فردانية القيم والتصورات. هبة رؤف عزت. ومراجع أخرى.

لقد تطرف "ميل" في منح الحرية للإنسان لدرجة إقراره بحقه في تناول الممنوعات، وهو ما يطلق عليه بعض مفكري الليبرالية بالحرية السلبيّة، أما الحرية الإيجابية عند الليبراليين الجدد فهي أن يكون الفرد قادراً على تنمية مهاراته ومواهبه وعلى اتساع فهمه وتفهمه وعلى الوصول إلى الإنجاز والرضى بحسب إسحق برلين، ويميل عموم الليبراليين إلى ممارسة أدنى حد من القيود على الفرد.

العدالة والمساواة: تقوم النظرية الليبرالية للعدالة على الالتزام الصارم بالمساواة، فإذا كان التعامل مع الناس يقوم أولاً على أساس اعتبارهم أفراداً، فإن لهم الحق في نفس الحقوق ونفس الاحترام.

كل الناس في كل مكان لهم معالم مشتركة فهم يتساوون في القيمة الأخلاقية.

يجب ألا تقتصر الحقوق على طبقة ما أو جنس محدّد، لذلك يرفض الليبراليون بشدّة أية امتيازات يتمتع بها جماعة دون أخرى على أساس من النوع أو الجنس أو اللون أو المذهب أو الدين أو الخلفية الاجتماعية، لذلك يجب أن يتساوى الناس أمام القانون وأن يتمتعوا بحقوق سياسية ومدنية واحدة.

المساواة في الفرص: كل فرد لديه الفرصة في الصعود الاجتماعي وتحسين وضعه بجهده ودأبه، وذلك لا يعني أن تكون المساواة مطلقة بتدخل من الدولة، لأن الناس لم يولدوا متساوين بل تختلف مهاراتهم ومواهبهم وبعضهم أكثر استعداداً لبعض الأعمال من غيرهم، لكن يجب أن تكون أوضاع المعيشة والظروف الاجتماعية الأساسية الدنيا واحدة للجميع، فمن الضروري مكافأة من يستحق ويجتهد، لأن الحوافز تساعد الأفراد على العطاء وتحقيق الذات وتنمية المواهب، فالمساواة الليبرالية هي أن يكون لدى كل الأفراد فرصة متساوية لتنمية قدراتهم ومهاراتهم غير المتكافئة..

حكم ذوي الإمكانات والموهبة: المجتمع الذي يحكمه ذوي الإمكانات والمواهب يعتبر مجتمعاً عادلاً لأن معاملة الناس فيه ليس بحكم الجنس أو لون البشرة أو الدين بل تكون بحسب قدراتهم واستعدادهم للعمل²⁶.

²⁶ الحرية. جون ستيوارت مل. وزارة الثقافة السورية 2004

الحقوق والحريات:

نهضت معظم النظريات والمبادئ الفكرية والسياسية الكبرى انطلاقاً من مبادئ الحقوق والحريات الإنسانية بغاية حمايتها، كذلك الممارسات الديمقراطية الجليلة والدساتير والقوانين الوطنية والدولية في الأنظمة الحضارية، وفي اعتقادنا يمكن تقسيم الحقوق الإنسانية إلى ثلاثة أنواع كالتالي:

- الحقوق الوجودية وهي خمسة حقوق: حق الحياة وحق تقرير المصير الشخصي وحق السلامة والحياة الآمنة وحق التأمين على الحياة وحق الضمان الصحي والاجتماعي.

- الحقوق العضوية وهي أحد عشر حقاً: حق التفكير بحرية وحق الاعتقاد وحق الانتماء وحق المعرفة والتعلم وحق العمل وحق التملك وحق التعبير عن الرأي وحق السكن وحق الزواج وحق التعلم المستمر وحق ممارسة الهوايات الفنية والرياضية.

- الحقوق الثقافية السياسية وهي تسعة حقوق: حق الرفض والقبول حق الحوار والنقاش وحق المشاركة في اتخاذ القرار وحق تأسيس والانتماء إلى الجمعيات الثقافية والسياسية وسواهما، وحق المبادرة، وحق الاجتماع وحق التظاهر والاحتجاج الفردي والجماعي وحق الترشيح وحق الانتخاب.

وبذلك تكون حقوق الانسان منذ ولادته وحتى مماته خمس وعشرين حقاً...

في اعتقادنا أن كل ما هو حق للإنسان يرتب له حرية، ويرتب له ممارسة هذا الحق بحرية، فالحرية لازمة عن الحق وهي ليست سوى الوجه المقابل له، فمن لا حق به لا حرية له.

الحرية تقابل تماماً الحقوق وهي التجسيد الفعلي لها، فإذا كان الحق هو وجود بالقوة، فالحرية هي انتقال الحق إلى الوجود بالفعل.

الحق يبقى شيئاً نظرياً ممكناً لكنه غير محقق بدون الحرية. لذلك فالحرية اللازمة عن الحقوق سابقة الذكر تكون كما يلي:

- الحرية الوجودية وهي حرية الوجود والحياة حرية تقرير المصير الشخصي.

- الحرية العضوية وهي حرية التفكير والاعتقاد والتعبير وحرية الفنون والآداب حرية العمل والتنقل والسكن والزواج والنشاط الاقتصادي الحر.

- الحرية السياسية وهي حرية الرضا والقبول السياسي وحرية الاجتماع والتظاهر وتشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية... على ألا تدعو للعنصرية أو التعصب أو تعمل ضد النظام الديمقراطي الليبرالي الذي يقوم على التسامح والعدالة والحرية.

7 - احترام الملكية الخاصة:

خلق الله الإنسان مانحاً إياه الحياة والحربة والمُلكية، فالملكية الخاصة هي قرين الحربة والحياة، والإنسان دون ملكية لا يملك حريته وبالتالي تنتهك حياته.

إن فرداً لا يملك، يعني فرداً ناقص الإنسانية، وناقص المواطنة، وربما ناقص الوطنية؟ وهذا ما يفسر كيف أن الثورات والقلاقل الاجتماعية تنطلق من البيئات الفقيرة المسحوقة التي لا تملك سوى قوة عملها.

فالملكية الخاصة تمتن علاقة الفرد في وطنه وتجعله صاحب مصلحة في الحفاظ على النظام العام وتُشعره بالأمان، لذلك تُعتبر الملكية الخاصة مقدسة لا يمكن لأحد أن ينال منها أو المساس بها إلا بقرار قضائي مبرم، وبسبب خيانة عظمى أو نهب لثروات أو مال العام أو مواطنين، من هنا ندعو لإلغاء كل القوانين والقرارات التي تمسّ بالملكية الخاصة للسوريين، فيما سمي بتأميم المنشآت والمصانع والمؤسسات الخاصة، كذلك ندعو لإعادة توزيع الثروة وصولاً إلى المجتمع العادل من خلال نظام للشؤون الاجتماعية لمصلحة الأقل غنى، على ألاّ ينتهك حق الملكية باسم العدالة الاجتماعية، ودون المساس بحقوق الأغنياء الذين كونوا ثروتهم من العمل والتراكم والوراثة عبر عقود طويلة، وليس من النهب والسرقة.

كذلك وانطلاقاً من احترام الملكية الخاصة ندعو لاحترام النشاط الاقتصادي وإصدار كافة التشريعات الكفيلة بحمايته وتطويره ودعمه وضمان التبادل التجاري الحر مهما كان، باستثناء إنتاج وتبادل المخدرات والأسلحة.

الأسس الفكرية والسياسية لسورية الجديدة:

إن بناء سورية الجديدة يكون ويقوم على القطع مع الماضي والحاضر البائس والتوجه نحو المستقبل عبر التخلص من لعنة النموذج الأعلى الأبوي الأول والتخلص من عبادة التراث والتعلق بالماضي، واحترام الجميع للجميع وضرورة الجميع للجميع، و"تأليه" الإنسان لأنه مخلوق إلهي صنع على مثل الله وكذلك احترام والاهتمام بالمستقبل، هذا الذي لا يمكن القبض عليه، كذلك تقديس الاختلاف والحوار والشفافية والعلمية والقانون ونبد التعصب والطائفية والفئوية والعقائد الشمولية والنوازع الاستبدادية.

إن الأسس السياسية للمجتمع الجديد تقوم على الحقوق والحريات السياسية الواردة في الفقرة رقم (5) وكذلك تقوم على التداول السلمي للسلطة، السلطة التي تستمد شرعيتها من صناديق الاقتراع، أما الأسس الثقافية فتفترض منح كل السوريين من مختلف الأطياف اللغوية والعرقية كافة الحقوق والحريات الثقافية واللغوية ضمن الوحدة الوطنية- القومية السورية، فالدولة الحديثة تقوم على العيش المشترك والمصالح المشتركة والخضوع لسلطة الدولة الدستورية الديمقراطية، وفي الدولة

الحديثه لا بد أن تكون الهوية القومية تنطبق على الهوية الوطنية بحيث لا تكون الهوية القومية فوق - وطنية، أو ما بعد وطنية، وهذه قضية لا بد من حسمها في سورية دون حرب أهلية ولا بد من الاستفادة من التجربة اللبنانية بهذا الصدد.

إن بناء سورية المستقبل يجب أن يقوم على قدراتها الذاتية وعلى مساعدة الدول الصديقة العربية والأجنبية ومؤسسات دولية كبرى عامة، وخاصة في سياق الانفتاح والتعامل الندي والإنساني مع الخارج، متجاوزين الأوهام القومية في منشأها البدوي والفلاحي عن خطورة هذا الخارج والخوف منه، بسبب التغير الجذري في العلاقات الدولية وتحولها شيئاً فشيئاً من الصراع المميت إلى صراع ذكي...

- سورية وطن نهائي:

لن تقوم سورية المستقبل ولن تعرف الاستقرار والأمان إلا على أساس اعتبارها وطناً نهائياً لكل السوريين، غير قابلة للتقسيم، تحت أي مسمى فدرالي أو إدارات ذاتية... لا تُقدّم على التوحد أو الوحدة أو الإتحاد مع بلد آخر إلا بموافقة الشعب السوري في استفتاء، سورية القوية بالحقوق والحريات الديمقراطية والدستور

الشرعي والقوانين التي وحدها تمنع التشرذم والظلم والانقسام، ووحدها التي تنزع فتيل فتن قادمة ربما تؤدي إلى حرب أهلية شاملة أو محدودة.

إن أكراد سورية وفق رؤية الدولة العصرية الحديثة التي ندعو إليها في سورية، أكراد سورية هم سوريون أولاً وقبل كل شيء.

ندعو الحكومات السورية القادمة لمنحهم كل الحقوق والفرص التي يتمتع بها كل السوريين وتجعلهم على قدم المساواة في الحقوق والواجبات التي تجعل منهم مواطنين سوريين، وليس فقط مساواتهم مع السوريين في الظلم والفقر والقهر وانتقاص الحقوق ومنع الحريات.

إن الانجذاب العاطفي لجماعة سورية لغوية أو دينية أو طائفية تجاه الشبيه اللغوي أو الطائفي خارج الحدود شيء مقبول وطبيعي، أما الدعوة للانفصال عن سورية والالتحاق بالشبيه خارج سورية فشيء آخر مدان ومرفوض، ففي سورية كانت هناك جماعات مضطهدة وكانت تنظر لشبيهها خارج الحدود، لكن ذلك لم يدفعها لطلب الانفصال عن سورية والالتحاق بذلك الشبيه لإقامة دولة معه وبعث الأمجاد الغابرة، وهو أمر يرفضه العقل السليم الواقعي.

إن تغليب قوة المنطق على منطق القوة بانتهاج ثقافة اللاعنف والحوار من أجل بلورة الحقائق ووعي الواقع كما هو باتجاه إصلاحه عبر الشفافية والمكاشفة وتجنب المنزقات ومخاطر الانغلاق القومي ورفض إقحام الدين في السياسة أو استحضار مآثر تاريخ قديم تجاوزتها الحضارة أمر على غاية الضرورة، لأن الجميع لديهم مآثر تاريخ، والعمل على بعث هذه المآثر عمل أخرق بكل ما تعنيه الكلمة، يحوّل سورية إلى غربال وفسيفساء دويلات. لذلك على السوريين جميعاً أيًا كانت أطيافهم أن يتحلّوا بالواقعية وألاً يحشروا الدين بالوطنية وألاً يقدموا أي ولاء على الولاء السوري، لا ولاءً دينياً ولا طائفيّاً ولا عربياً ولا آشورياً ولا تركمانياً ولا كردياً ولا أرمنياً.... فإذا كنا جميعنا في هذا البلد الصغير سورية نرضى العيش فيه بأمان وسلام فعلياً أن نقدم بعض التنازلات النفسية المتعلقة بولاءات غير سورية (قبل سورية وفوق سورية)، ومن يتنازل لصالح سورية فسوف يحافظ على سورية واحدة قوية، أما العكس فيعني العكس.

(استلهمت هذه الوثيقة بعض الأفكار والوثائق المتداولة في الأوساط السورية المختلفة حتى سنة 2005 لذا اقتضى التنويه).

معوقات الإصلاح وعقيدة أخلاقية عربية جديدة

المعوقات الدينية للإصلاح السياسي:

1- السوري كائن عقائدي والعقيدة الأساس في تكوينه النفسي الاجتماعي، هي العقيدة الطائفية ثم الدينية ثم السياسية.

2- سقطت العقيدة السياسية وبقيت العقيدة الطائفية ثم الدينية تحرك الوجدان السوري.

3- العقيدة الطائفية غالباً تقوم في أحد أهم أقسامها على رفض الآخر وعلى تقديس الذات العقائدية، وبالتالي رفض الحوار مع الذات ومع الآخر. بعض العقائد الطائفية تعتبر الآخر غير انسان وبعضها تعتبره كافر وبعضها تعتبره أقل إنسانية أو من الدرجة الثانية أو الثالثة.

4- في كل الأحوال، الجميع يرفض أي حوار مع الآخر، لأنه يعتبر أن الآخر لا حقوق له، ويرفض الحوار مع ذاته العقائدية لأنه يعتبر الذات مقدسة وكاملة وصالحة لكل زمان ومكان، فالحوار تشكيك بالذات المقدسة بل وانتقاص من كمالها.

5- طالما أن احترام الآخر واحترام الحوار غائبين عن كل العقائد الطائفية التي تحرك السوري، فلا حل إلا بعقيدة تكون بمثابة دين لكل العرب والسوريين، عقيدة تقوم على الاعتراف بالآخر واحترامه وعلى تقديس الحوار وتقديس الحقوق الأساسية للإنسان، كل إنسان، عقيدة تكون الأرضية الحضارية والدينية الملزمة بفعل الزمن وبفعل قوة الإيمان العقائدي لكل إنسان سوري، لأن يحترم حقوق الآخرين ويقدم اختلافهم ويدافع عن حرياتهم كما يدافع عن حريته وحقوقه، فنصل إلى مجتمع الحقوق والحريات، المجتمع الفاضل حقاً.

منطلقات الإصلاح:

الحل الإستراتيجي لأزمة الإنسان العربي، يتمثل في نيته حقوقه الطبيعية التي وجدت بوجوده، الحقوق التي منحها الله لكل البشر، والتي اغتصبها الحكام العرب منذ المُلْك العضوض، واغتصبها الأجهزة الأمنية والأحزاب الحاكمة.

يتمثل الحل الدائم أيضاً، في إخراج العقل العربي من كهوف الماضي ووضعها على طريق الحاضر وانتشاله من حالة اللازمان التي يحيها، فالعقل العربي يعبد الماضي، ويفرض الحاضر ويشك ويرتاب بالمستقبل، والتصحيح يبدأ من حيث انقطعت مسيرة

هذا العقل في المستوى الفقهي والمذهبي، من حيث قبول آراء الجميع وقب ذلك قبول الآخرين المختلفين، باعتبار الجميع شركاء المجتمع والوطن والإنسانية.

هذا يعني قبول كل أبناء المجتمع كما هم باختلافاتهم وتعدداتهم الدينية والمذهبية والطائفية، وهذا يتطلب ثورة أو إصلاحاً فكرياً في الأوساط العربية المحافظ وفي المستوى الفقهي.

فالإصلاح الفقهي هو أهم أسس النهوض الشامل للعقل العربي والمجتمع العربي، لأن الدين والمذهب يشكلان العامل الأكبر في تكوين بنية العقل العربي، وإلى أن يتحقق الإصلاح الفقهي الديني، يجب العمل على تحقيق الإصلاح السياسي الحقوقي في مستوى التشريعات والقوانين، وإلغاء كل الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ التي تشل وتعطل الدساتير الوطنية والتشريعات والقوانين المدنية.

أما الإصلاح السياسي الاجتماعي فلا بد من ارتكازه على:

عقيدة فكرية وأخلاقية عربية جديدة تقوم على المبادئ التالية:

1- الإيمان بقيمة الإنسان بذاته، بغض النظر عن انتمائه الديني أو الفكري أو السياسي أو العرقي أو اللغوي، وبغض النظر عن مكانته الاجتماعية أو الثقافية أو المادية.

2- الإيمان بحق الإنسان والمجتمع بالاعتقاد بعقائد مختلفة ومتعددة، بل ومتناقضة.

3- الإيمان بحرية الإنسان في ممارسة اعتقاده، على ألا تكون هذه الممارسة تستخدم العنف النفسي أو الجسدي وألا تكون مسلحة.

4- الإيمان بحق الإنسان في الاختلاف، وبحقه في ممارسة الاختلاف الديني والسياسي والفكري.

5- الإيمان بالحوار الحضاري السلمي المسؤول، والإيمان بقيمة الحوار كضرورة للتقدم والرفي الشخصي والاجتماعي والوطني والإنساني.

6- قبول المختلف في العقيدة الدينية والمذهبية والسياسية كما هو.

لا تتحقق المبادئ السابقة إلا إذا أدركت النخب الواعية والمثقفة العاملة في سبيل حقوق الإنسان العربي، أن الإصلاح السياسي الاجتماعي الحقوقي والإنقاذ الشامل لن يكون صنع سلطة أو حاكم أو حزب واحد، سواء كان في الحكم أو المعارضة، كما

لن يكون صنع جهات خارجية صديقة أو دول صديقة، وإن كان الضغط السياسي الدولي مفيداً في تكسير التكلّس الذي أصاب عقول أصحاب القرار.

الإصلاح الجذري الشامل لن يكون إلاّ صناعة المجتمع، وعلى رأسه القوى الحيّة فيه، من أحزاب مختلفة ومثقفين وقيادات وطنية في الحكم أو المعارضة، وهذا لن يكون سهلاً على الإطلاق، وهو يقتضي خوض حروب فكرية وثقافية وإعلامية وسياسية داخلية لتحطيم أو تحييد العقلية العنصرية الماضية المغلقة.

دون هكذا صراع ومواجهة يستحيل تخطّي المأساة العربية المستمرة منذ ألف عام، فإذا ما انتصرت هذه المبادئ الأخلاقية والفكرية الجديدة فإن العقل السياسي العربي الجديد القائم على مبادئ الحرية والعدالة، سيدخل بالعرب فضاء الإنسانية والحق والحدّثة من أوسع الأبواب.

منتجات الإصلاح:

لا شك في أن أي إصلاح حقيقي سيؤدي إلى منتجات تعبر عن مكونات ومكونات المجتمع وتطلعاته، فالإصلاح الحقيقي غير القسري سيؤدي إلى ظهور القوى الكامنة في المجتمع كما هي دون قسر أو اختصار أو تضخيم أو تزويق، ولأن المجتمع العربي والسوري مختلف في مكوناته ومكوناته وقواه الكامنة عن المجتمع الأوروبي أو الأمريكي أو الياباني أو الصيني، فإن منتجات الإصلاح في هذا المجتمع العربي والسوري ستكون مختلفة عن منتجات الإصلاح في أي مجتمع آخر.

فما هي مكونات ومكونات المجتمع السوري؟ إنها مكونات طائفية وعشائرية ودينية مذهبية، وهي مكونات حزبية قديمة من بقايا الحرب الباردة، وهي مكونات عنصرية وثأرية وكل مكونات التخلف والقهر، إنها مكونات طائفية - سياسية، وهي نوازع ليبرالية ناشئة مكبوتة، ولأن فاقد الشيء لا يعطيه، فلا يتخيلن أحداً أن منتجات الإصلاح السياسي في سورية مثلاً ستكون ايجابية كلها، الحقيقة أنها ستكون خليطاً من كل مكونات ومكونات وقوى ونوازع المجتمع.

والأسوأ هو أن نترك الخوف من نتائج الإصلاح يسيطر علينا، فيمضي الوقت سريعاً ويستمر الغضب والقهر والتخلف في التخمر والتعمق أكثر فأكثر...

الفصل الخامس:

السياسية التطبيقية وموضوعات متفرقة

أزمة وعي سياسي والوعي التشاركي ...

لا شك أن سلوك الإنسان ومسالك مجتمع ما، هي انعكاس لوعي الإنسان ووعي مجموع الأفراد المؤسسات، وفي العمل السياسي يعود كل شيء إلى الوعي السياسي الذي تحدده مفردات عديدة، مثل النظرية والزعيم أو الأسلوب السياسي القائم على نظام النظرية أو العقيدة، وهي مجموعة من المقولات الأساسية " البداهة " في نظر واضعيها ومعتنقيها، بقدر ما هي البدهيات الرياضية بدهيّة، أي غير قابلة للنقاش، حيث تقابل بدهية العقائد السياسية، بدهية المقدسات الدينية، وتحل محل الاعتناق والإيمان في النظام الديني أو الميتافيزيقي، كأن يقول القومي العربي أو البعثي بوجود " الأمة العربية "، وهي مقولة بدهية عندهم غير قابلة للنقاش، وقبل ذلك غير قابلة للتفكير، بل لا يجوز التفكير بها، لأن التفكير في " البدهيات " يعتبر انعداماً للثقة ويحيل إلى الشك وبالتالي فهو بمثابة الكفر والخروج عن الملة ؟

بهذا تلغي الأحزاب السياسية التقليدية التفكير في بدهيّاتها الكثيرة، بل تمنع التفكير في تلك البدهيات، ومن ثم تمنع التفكير في كل شيء يتعلق بالحزب

والزعيم، الذي يصبح المقدس الأول والأخير، انتهاءً بجعله رب الأرباب أو بمحله أو جالساً على يمينه أو شماله، أقل بقليل.!

كانت النظرية غالباً أوسع وأكثر طموحاً من وعي الأعضاء وقدرة الحزب كما في حزب البعث مثلاً أو حتى الحزب الشيوعي، والسبب أن النظرية هي انعكاس لرغبة وأحلام واضعها أو واضعيها، والرغبة أوسع وأعظم من القدرة.

والوعي التقليدي لقضية ما يعمل من خارج القضية، وليس من داخلها لأنه يقوم على التوقع والتخمين بسبب انفصاله عن القضية، ولا يقوم على التجريب والمشاركة.

مقترح لنهج مشاركة سياسية - تجريبية:

طوال القرن العشرين درج نمط واحد من التفكير أو الوعي السياسي، أسلوب "وعي" قسري للواقع، يعتبر استقراءه ضرورة أولى لتغييره ويعتبر وجود النظرية شرطاً جوهرياً لا محيد عنه لوجود الحزب، بالتالي يكون وجود الحزب شرطاً للعمل السياسي، فالعمل السياسي التقليدي يشترط وجود حزب، والحزب يشترط النظرية والأدبيات والمواقف، ولو عرّفنا الحزب لقلنا إنه الزعيم القائد والنظرية ومن ثم الأدبيات والمواقف.

اختصر الحزب ليصبح ممثلاً بالزعيم والقيادة المخلصة له، ليصبح الزعيم هو الحزب في الشعور العام الحزبي.

كانت الأحزاب التقليدية وما زالت تملك هاجس الوصول إلى السلطة من أجل تحقيق برنامجها السياسي الاقتصادي - إن وُجد - وتحقيق أحلامها وحل مشاكل وأزمات المجتمع المستعصية، وحينما كانت تصل إلى السلطة كانت تحل بعض المشاكل، لكنها بعد حين تتسبب في خلق مشاكل جديدة أخطر من سابقتها وتعيد فتح الجروح القديمة التي جاءت لعلاجها، وأصبحت تخلق أزمات جديدة وتحمي كل الأزمات لتبقى في السلطة ولتقول للشعب أنا أو الخراب، أنا أو الموت، أنا أو الاستعمار!!

أما عندما كانت الأحزاب تعجز عن الوصول إلى السلطة فكانت تعد الناس بحل مشاكلهم فقط حين تصل إليها، أي على البشر أن يؤجلوا حل مشاكلهم إلى حين وصول الحزب الفلاني إلى السلطة!

إن وعي المشاركة مختلف تماماً عن وعي الانفصال أو "التموقع"، (تموقع نسبة لموقع على شاكلة تموضع نسبة لوضعية) لأنه ينتج عن تفاعل فكرة ما مع محاولة تطبيقها، وهو وعي الحد الأدنى، أي وعي الممكن، القابل للتحقق، إضافة لكونه مبادرة لتقديم الحلول القادرة على حل مشكلة ما وتجريب أكثر من حل واحد لمشكلة واحدة، لذلك فوعي المشاركة والتشارك لا يمكن أن يكون على شاكلة نظرية ما، أو عقيدة ما، إنه حالة من الوعي اليومي، وعي الآن، وعي اليومي بما هو يومي، هو اقتراح حلول يومية تجريبية ليست نهائية ولا مقدسة، حلول غير مؤطرة.

إذا كان من الممكن وضع أفكار ثابتة " لنظرية " الوعي التشاركي، فهي لا تعدو أن تكون ثلاثة أو أربعة أفكار، هي بدورها ليست مقدسة ويمكن استبدالها حينما يثبت فشلها في حل مشاكل الواقع...

الأفكار الرئيسية للوعي التشاركي:

1- معرفة المشكلة كما هي بالحقيقة.

2- اقتراح حل للمشكلة، ليس أي حل متردد أو منافق، إنما حل حقيقي لا مهادنة فيه ولا مراعاة سوى لكونه حل وظيفي غايته أن يعالج المشكلة، بعد ذلك ينتهي دور هذا الحل.

3- تجربة الحل بطرق متعددة وظروف متغيرة، فإذا لم يعالج المشكلة يُلقى به، ويتم اقتراح حل آخر.. هكذا إلى مالا نهاية.

نستنتج أن " نظرية" الوعي التشاركي، كما السياسة العملية تقوم على ثلاثة أسس هي:

1- المعرفة العلمية للواقعة أو المشكلة، كما هي في الحقيقة.

2- استنباط الحل العلمي المناسب للمشكلة.

3- تجربة الحل ومعرفة النتائج الفعلية له على أرض الواقع وفق المتغيرات إن وجدت، ومن ثم استنباط حلول جديدة من نتائج الحل الأصلي...

بذلك نُخرج السياسة عن كونها نظريات مقدسة تحولت إلى أديان دنيوية فعلاً وممارسة، وندفع بنظرية السياسة إلى أن ترتقي لمستوى طموح وواقع البشر في شرقنا العربي البائس.

مثال تطبيقي لتأسيس حزب عضوي:

إذا أراد شخص يهتم بمجتمع ما، أن ينشئ حزباً فعليه أن ينزل إلى الشارع ويسأل الناس: ماذا تريدون؟ ما هي أولوياتكم؟ ممّا تعانون؟ بماذا تحلمون؟

بعد ذلك يوظف فريقاً إحصائياً يضع الأسئلة الأساسية وتفرعاتها ويوزعها على عينة عشوائية من الناس، ليحصل على الأجوبة ويقوم بدراستها ويستنتج الأفكار الرئيسية منها بالتسلسل وعلى أساسها يضع مشروعاً لحزبه...

ثم يعرض مشروع حزبه على الرأي العام لإبداء رأيه ومقترحاته، ويتعامل مع كل ما يأتي من الشارع بشكل علمي... ثم يتم تقسيم العمل وتوزيعه على فرق بحث، يقوم كل فريق بدراسات مكثفة للمشكلة والحلول التي تم اقتراحها، كل ذلك من خلال

محاولة تطبيقها واقعياً، هذا ما نسميه العمل الحزبي العلمي الأكاديمي، فعلى هذا الأساس ستنشأ أحزاب تخصصية في المستقبل: حزب الماء، حزب الطرق ووسائل الاتصال، حزب السكن، حزب الصحة والغذاء، حزب لمكافحة التلوث في الطبيعة والمدن، حزب لمكافحة الفساد، حزب لتطوير التعليم...

هكذا تتحول السياسة في العالم العربي إلى سياسة عملية تجريبية وتطبيقية، وتبتعد عن كونها أحزاب سياسية تنطلق من نظريات وشعارات وتصريحات واجتماعات ثرثرة وصراخ تلتهي ببعضها البعض، تنقسم وتتشردم بسبب هل سورية عربية أم غير ذلك، أو تذبح بعضها بسبب الخلاف على أفضل طريقة للوحدة العربية.. بينما المجتمع يزداد تخلفاً وانحلالاً وفقراً، في الوقت الذي ينهب فيه زعماء تلك الأحزاب الحاكمة وزبانيتهها البلاد حتى صارت بلاد عربية غنية بالثروات يعاني نصف سكانها الفقر وربما المجاعة ومن ثم الحروب الاهلية...

ضرورة المعارضة ونظام الجبهتين في الحياة السياسية

فلسفة نظام الجبهتين:

يقوم الوجود الإنساني على قطبين (فاعل فاعل - فاعل منفعل) أو (موجب - سالب)، وعلاقة التفاعل بين هذين القطبين هي التي تضمن استمرار الوجود الذي يضمهما، إذ أن كل ضعف يلّم بأحد القطبين يعني بالضرورة إضعافاً للقطب الآخر، فكيف بإلغاء أحد القطبين؟! هو إذاً إلغاء للوجود، وفي المقابل السياسي لمنطق القطبين لا يستطيع تحالف أحزاب الحكم في دولة ما أن يعمل دون تحالف أحزاب خارج الحكم تقوم عمل الأحزاب أو الحزب الحاكم وتشير إلى الأخطاء وتطالب بإصلاحها.

إن وظيفة الحزب أو الأحزاب الحاكمة الأساسية تقوم على تنفيذ سياساتها المقررة مسبقاً تجاه كافة الملفات الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات مع الخارج ومشاكل الحرب والسلام الدوليين، ومن ثم تعمل أحزاب الحكم على تصحيح أخطاءها التي تواجهها بها أحزاب المعارضة، وبالتالي فإن كلا التحالفين - الحكم والمعارضة - يعمل فاعلاً ومنفعلاً بالآخر لتطوير البلاد.

إن الأحزاب خارج الحكم مراقب لا يهدأ وعين لا تغفل عن أعمال الحكم، وفيما تنظر أحزاب الحكم إلى عملها من داخل، ينظر تحالف المعارضة إلى هذه الأعمال من خارج، فتكتمل الرؤية من داخل وخارج، ويتحقق تفاعل قطبي العمل والوجود السياسي للبلد فينمو البلد سليماً معافى اقتصادياً واجتماعياً.

احتكار الجبهة:

إن المنطق السياسي الذي يقول بجمع كافة الأحزاب السورية - المرضي عنها - في جبهة واحدة على أساس أنها أحزاب وطنية، يجب أن تكون في سلة واحدة هو منطق سلفي جامد، ونحن نسأل ما المانع أن تتشكل في سورية جبهتان أو ثلاث جبهات تتفاعل وتتصارع سلمياً لخدمة البلاد؟ ما المانع أن تتشكل ثلاث جبهات سياسية تضم الأحزاب السورية، ثم ما المشكلة في أن تبقى أحزاب خارج أي جبهة؟ لا نعتقد وجود أي مانع وطني.

جبهة الأحزاب المشاركة نسبياً في الحكم يجب ألا تكون بديلاً عن الأحزاب خارج الجبهة، فكل بلد تتصارع فيه أحزاب الحكم والمعارضة صراعاً مسلحاً لن يعرف

السلامة والتقدم، فكيف ببلد مثل سورية يتاخم كياناً عدوانياً متقدماً بكل المعايير الحديثة على حدوده.

في وضع كهذا لا يمكن لسورية أن تبدأ عملية توازن استراتيجي حقيقي مع محيطها او في مواجهته بدون إعادة النظر في كل المشروع السياسي السوري، ابتداء بالحكم وانتهاء بالمعارضة.

وإذا كان من الصعوبة بمكان تحقيق توازن عسكري مع اسرائيل فإن سورية مثلها مثل مصر او لبنان وحتى الأردن والعراق يمكن أن تقيم توازناً سياسياً شعبياً يضمن حالة من اليقظة الوطنية وتحفزاً فاعلاً للأطراف الشعب السوري السياسية الاقتصادية الاجتماعية السياسية .

أما القول بضرورة السماح لأحزاب سورية الانضمام إلى الجبهة الوطنية الحاكمة دون السماح للأحزاب السورية بتكوين جبهة موازية خارج الحكم، فهو قصر نظر سياسي بل تخلف عقلي، لأن الله لم يمنح حزبا واحدا بعينه كل الفضائل بحيث يبقى في السلطة نصف قرن، كما أنه لم يحمل حزبا واحداً أو أحزاباً بعينها كل المساوئ بحيث تبقى طوال عمرها مطاردة وملاحقة ومتهمة بالخيانة، وهي أقل تهمة في قاموس الأنظمة العربية الإقصائية المغلقة.

لا بد لسورية من دخول مرحلة البرامج السياسية الاقتصادية التي تطرح للتصويت العام عن طريق الانتخابات البرلمانية الحقّة والتي تشكّل الأحزاب جوهرها، فيكون وصول الأحزاب إلى الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة، بينما تشكل الأحزاب الأخرى التي لم تنل حصة في الحكم تحالف المعارضة، ومهمتها الأساسية المراقبة والمتابعة لأداء الحكومة، وكيفية تنفيذها لبرنامجها الاجتماعي الاقتصادي، الذي طرحت نفسها من خلاله للرأي العام، ومراقبة مدى انسجام تنفيذ هذا البرنامج الذي نالت بسببه ثقة الناخب السوري مع المتطلبات الحقيقية للمجتمع السوري في كافة المجالات، وانتقاد أخطاء الحكومة في وسائل الإعلام والبرلمان وكافة المؤسسات المعنية.

بهذا تكون المعارضة جزءاً من التكوين السياسي الوطني، بلداً معافى صاحب سيادة وقرار.

الفصل السادس

نقد بعض النظريات السياسية المتداولة باعتبارها تدعو للانغلاق

نقد نظرية "المكونات" وملحقها الفدرالية

نظرية المكونات

نظرية المكونات لا وطنية بالضرورة

"إنّ القبيلة إذا قوي سلطانها ضعف سلطان الدولة، وإذا قوي سلطان الدولة ضعف سلطان القبيلة." ابن خلدون

مصطلح المكونات:

المكونات (اصطلاحاً): وتعرف بكونها: تعني الجمود العقائدي "مذهبا او رأيا" أو التأييد الاعمى لمبادئ مذهب اخلاقي ما او مطالبة بدون إمعان والنظر فيها، ومن دون تفهم قيمتها الاجتماعية، ومن دون دراسة الحالة الملموسة، ومن دون مراعاة

العواقب الاجتماعية التي قد تنجم عنها، وكظاهرة اجتماعية التي تميز بصورة خاصة الاخلاق المسيطرة في المجتمع الاستغلالي والتي تبذل شتى الجهود للتستر على مغزاها الاجتماعي والتي تقف ضد التقدم الاجتماعي والتحويل الثوري للمجتمع.

منذ المؤتمر الأول للمعارضة بعد الثورة السورية تم طرح مفهوم المكونات، على الأغلّب بإملاء فرنسي ومن قبل بعض الأشخاص الكرد المشاركين في المؤتمر.

وفي سنة 2015 دعى مؤتمر غرناطة إلى دولة المكونات وقد رعت الخارجية الإسبانية عددا من المؤتمرات كل منها بجماعة سورية بعينها، كان الداعي والمحرك لها كلها شخص تابع للنظام وآخر تابع لجماعة مسد مجلس سوريا الديمقراطية ...

وفي سنة 2017 طرح جبران باسيل وزير خارجية لبنان تطبيق النموذج اللبناني لأجل حل المسألة السورية، وفي خريف 2023 رعت الخارجية الألمانية مؤتمر اللقاء الديمقراطي الذي طرح عمليا منح طوائف وقوميات سورية حقوقا دستورية، باعتبارها مكونات اي جماعات أقوامية أو شعوب.

خطورة مصطلح المكونات وأساس المجتمع وأساس الدولة

تعرف المكونات الاجتماعية على انها مجموعات بشرية لا تربطها بالدولة أطر وهياكل قانونية تتم ممارستها بالفعل بالرغم من كل التشريعات وصيغتها الصورية، أي غياب ذلك المجتمع المنظمة علاقته قانونيا والقادر على ادارة نفسه .. و يعود ذلك في جذوره الى غياب التجربة التاريخية للدولة كمؤسسة مستقرة ودائمة وكذلك الى الفشل في تأسيس الدولة تلك التي عرفها (هيجل) بوصفها تجسيدا للإرادة العامة او تلك التي يعطيها العالم الالمانى ((فخته)) : دور رعاية تنظيم الحقوق والحريات المشتركة إضافة الى ما يسميه القانون الاساس للحماية والقانون الاساس للوحدة، فهي ظلت دولة القبيلة لا يتميز بها المجال السياسي اي غياب الفصل بين المجتمع الاهلي والمجتمع السياسي والدولة . (مقتبس من بحث بعنوان: دولة المكونات في العراق بعد عام 2003 الواقع والمستقبل.

اعداد: م.م لقاء ياسين حسن/ماجستير علوم سياسية \ جامعة بغداد -المركز الديمقراطي العربي) لذلك ففكرة المكونات بما تعنيه حرفيا لو اخذ بها وطبق على ارض الواقع، ربما تدفع بمجتمعاتنا إلى القرون الوسطى، وما قبلها الى العصر الارامي حيث ساد نمط المدن الدويلات والقبائل الدويلات، فهل هذه الصيغة هي ما

يريده لنا نحن السوريون اولئك المثقفون المتنورون المنادين بالعلمانية والحدائثة والذين يرددون كلمة مكونات كما لو أنها تعويذة سحرية لحل كل مشاكلنا وأزماتنا؟ ولن يستغرب واحدنا إن علم أن أكثر هؤلاء لا يعرف المعنى الحقيقية لهذه الكلمة التي يرددوها ويتلمظ بها كما كل مصطلح جديد ليظهر انه مثقف او مضطلع..

في وقت هي حقيقة تشريع لتمزيق وتقسيم سوريا فعليا ... كما يفعل المشتغلين على انتاج وتسويق وثائق سياسية وتأسيسية في احزاب وجماعات سياسية سورية خلال الثورة وما بعد الحرب السورية..

فهؤلاء المثقفين ليسوا كلهم سيئي النية، فأغلبهم لا يعرف مظلوم المصطلح كما أسلفنا.

وفي اعتقادي لا يمكن لفكرة المكونات أن نلتقي مع فكرة الوطن، فالمكونات تؤسس لأوطان داخل الوطن، لان فكرة المكون تنطلق من اعتبار ان جماعة ما هي حالة شبه قانونية قائمة بذاتها مكتفية بذاتها لا تحتاج لغيرها ولا علاقة فيما بينها وبين الدولة اللهم الا التوتر والتناوب والنفور،

العودة إلى القرون الوسطى:

تنتمي فكرة المكونات إلى ذهنية العصور الوسطى، وغالبا فإن من يتبناها يتمتع بذهنية تنتمي إلى ذلك العالم،

إنها تأطير سياسي خبيث لواقع الجماعات المتحاربة عبر العصور وايضا إلى زمن حروبها الباردة حيث كان مثقفها فقهاء ومغنين وزعماء مقاتلين ينشرون قصصهم البطولية حول ذبح الأعداء وسبي نساءهم ونهب ممتلكاتهم وحرق محاصيلهم وبيوتهم وهرب القليل منهم، ولقد كانت هذه القصص الإرهابية تلقى قبولا واستحسانا في تلك الأوقات المظلمة إذ كانت نفسية البشر أقرب إلى الدموية عدى عن طباعهم القاسية التي كانت تتطلبها الصراعات والحروب بين الأمراء والملوك حول الأملاك والأراضي والثروات ومناطق النفوذ.. الخ

وفكرة المكون تعني أن تتحول الجماعة إلى "بلوك" أو وضعية متطابقة مصممة لا فروق بينها، جماعة ينتهي عندها العالم يشعر المرء أنه منتم إليها يدور في فلكها موقفها هو موقفه ورأيها رأيه يدين لها بحياته ويمثلها في المحافل وعند اي مكون آخر، مستعد للموت لأجلها أيا كان موقفها صحيحا أو خاطئا ...

فإذا كانت بنية المكون على هذه الحال فهذا يعني أن الولاء لمكون ما هو عمل مضاد للإيمان بالله، لأنه لا خيار للفرد ابن المكون يتخذه تبعا للعقل أو الاخلاق، فالعقل والاخلاق يقفا ويتنفيا عند قرار زعيم المكون، فلا حرية سياسية للفرد ابن المكون في الاختيار بين موقف يجده صحيح وموقف لا يجده كذلك، كما لا خيار له في اختيار من ينتخبه من المرشحين إلى انتخابات بلدية أو قروية أو برلمانية..

بعد ما تقدم يجد المرء نفسه مذهولا من الجمع بين العلمانية وفكرة المكون، وبين الديمقراطية والمكون الخ.. فكيف يمكن لذهنية نافية للاختيار أن تكون ديمقراطية وكيف يمكن أن يكون الفرد ابن المكون أخلاقي اصلا إذا كان المطلوب منه دون تردد أن يبصم بابهامه على قرار زعيم المكون أيا كان هذا القرار ...

يمكن للمكونات أن تتحول في أي لحظة إلى كانتونات أو غيتوات مغلقة تستعيد تجربة الحرب الأهلية اللبنانية وما نتج عنها من شلل سياسي وامتناع التنمية وتضخم مالي وفساد سياسي وخراب اجتماعي وانحطاط في القيم والثقافة وشعوذة إعلامية

....

فكرة المكونات مثل كثير من الافكار الغربية المستحدثة، والمخصصة تحديداً للشرق العربي والشرق الاسلامي عموماً يمكن وضعها في إطار الرؤية الاستشراقية التي ترى سكان الشرق العربي مذاهب وشيع وفرق وطوائف دينية، توقفت عن التطور عند المرحلة الاعتقادية العصبية الأسطورية، لا يمكن أن تندمج أو تتقوّل في إطار وطني او دولة حديثة.

أما الخلفية الأساسية لفكرة المكونات، التي تروج لها دوائر غربية، هي فكرة صراع الأديان والحضارات الذي وجدنا تطبيقها ابتداءً من تنظيم القاعدة والأحزاب الدينية السنية والشيعية التي لن تنتهي إلا بانتهاك العرب والمسلمين.

دولة الطوائف:

فكرة المكونات غلفت بقشرة سياسية، بذلك فهي أسوأ بكثير من الفكرة الاستشراقية الأساسية عن الشرق العربي والاسلامي، لأنها تذهب بالفكرة الأساسية إلى مستوى اخطر بحيث تسبغ عليها اطارا سياسيا يجعل للطوائف شكلا سياسيا بعد أن هندست لها قبلا شكلا او تعبيراً ثقافياً، أي أننا نذهب إلى “دولنة الطوائف” (أي تحويل الطائفة الى دولة) وهي النتيجة المنطقية لفكرة الخصوصيات الثقافية للأقليات أو المكونات ومن قبلها الخصوصيات العرقية أو التمايزات العرقية لها، لا يخفى مسعى بعض المستشرقين لاسباغ تمايز عرقي على العلويين أو الموارنة.

لا أقول أن بلاد الشام لم تمر في مرحلة المكونات المتجوهرة أو المتبلورة بل هي شهدت أكثر من اي بلاد تجاورها حالة الدويلات – المدن منذ عهد الاراميين حتى عهد الايوبيين المسلمين لكنها ايضا شهدت فترات طويلة عاشت خلالها تحت حكم مركزي.

فخطورة فكرة المكونات المصدرة لنا أنها تريد اعادتنا إلى حالة الدويلات الآرامية ودويلات ملوك الطوائف.

التجربة العراقية في تطبيق فكرة المكونات:

أفضت تجربة العراق السياسية بعد الاحتلال وقام المندوب السامي الأمريكي بريمر إلى تقسيمه إلى كاتنونات فدرالية على أساس المكونات أو الهويات الطائفية والقومية.

باختصار أفلس العراق وتراجع معاشيا بسبب الفساد السياسي وتصادت التوترات الطائفية والمناطقية وزادتها قوة. هذا ما وصل إليه مركز كارنيغي في ورشة عمل بحثية خاصة بالتمثيل السياسي في العراق تقول دراسة صادرة عن المركز الأمريكي الشهير: " يرى ثلثا العراقيين اليوم أن بلادهم تسير في الاتجاه المخطئ، كما أن معدّلات تأييد القادة والأحزاب السياسية متدنّية أكثر من أي وقت مضى. إذ يشهد جنوب البلاد احتجاجات للشيعنة بأعداد غير مسبوقة ضدّ قياداتهم من الشيعة بسبب عدم قدرتها على تحسين الأوضاع الأمنية، والتصدي للفساد، وتوفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء، ومعالجة البطالة. وبالمثل، يشهد شمال البلاد أيضاً احتجاجات للأكراد ضدّ قياداتهم من الأكراد. وتواجه النخبة السياسية في بغداد وأربيل صعوبة متزايدة في الادّعاء بأنّها تتحدّث باسم ناخبها."

كان تقسيم العراق الى ثلاث دويلات طائفية وعرقية وتحويله الى دولة مكونات مخططا اسرائيليا منذ زمن بعيد، فقد صرح (مناحيم بيغن) رئيس وزراء اسرائيل الاسبق في جريدة (بديعوت احرنوت) بتاريخ 1980/12/11 قائلا: (العراق هو العدو الاكبر لإسرائيل لذا يجب تقسيمه إلى ثلاث دول، دولة كردية في الشمال العراقي، وأخرى شيعية في الجنوب، وثالثة سنية في الوسط).

وتطمح اسرائيل إلى اضعاف العراق، وتفتيته لأسباب تاريخية وسيكولوجية تتعلق بمخاوف الصهاينة المتجددة من عقدة تدمير الدولة العبرية، وذلك عن طريق غزو قادم من المشرق العربي وبالتحديد من العراق، على غرار محنة السبي البابلي لليهود في التاريخ القديم. (منقول)

التجربة اللبنانية:

قد تكون الحالة اللبنانية أقل قسوة من الحالة العراقية التي مازالت في طور التكون ولم تستقر على صورتها الأخيرة لكنها حالة حرب اهلية باردة، كما أسلفنا. يمكن ان تعود سخونتها في أي لحظة.

لكن ما هو النظام السياسي اللبناني، انه باختصار نظام يقوم على اعتبار الطوائف والأعراف والأسر الكبيرة مكونات الأساسية للوطن والشعب اللبناني، تتقاسم خيارات لبنان ودولته.

أيديولوجيا المكونات التي تأسس عليها لبنان في عشرينات القرن العشرين ومن ثم تأسس عليها نظام المحاصصة السياسية الطائفية قائم على انسجام المكونات كما يقول إيلي فرزلي. لكن ماذا لو لم تنسجم المكونات؟

ومتى كانت المكونات منسجمة أصلاً، وهل يمكنها أن تنسجم طالما بقيت كما هي، أي مكونات منغلقة على ذاتها؟

في القانون الاجتماعي المكونات الجامدة التي لا تتحول إلى شكل آخر اندمجا أو انقساماً هي كانتونات. لبنان في الحقيقة كانتونات لا يمكن لها أن تنسجم أو تعيش سوياً، لكن يمكن أن تتعايش بالمعنى الفيزيائي وليس الاجتماعي لأن لكل منها مؤسساته الخاصة السياسية والإعلامية والثقافية بحيث تحولت المكونات إلى أمم ولم تبق على بساطة تكوينها الأول.

في قرون ماضية اواسط القرن السادس عشر، كان ملوك فرنسا يخاطبون رؤساء الموارنة على أنهم رؤساء الامه المارونية، هذا ما يحدث الآن مع السوريين، يريد الغرب أن يعامل السوريين على أنهم مكونات لأمم قادمة، فيعاملون الكرد السوريين على أنهم كيان لا علاقة له بسورية، ويعاملون العلويين طوال نصف قرن على أنهم حكام سورية، وينبشون كتباً لبعض مستشرقهم ورحالتهم يدون فيها أن العلويين عرق خاص وثقافة مناقضة لمحيطها العربي، وها هي أصوات من محيط إلى خليج إسلامي ينضم اليها احياناً مثقفين في المعارضة السورية يعتبرون العرب السنة على أنهم أمة، لا أعتقد أن سورياً أياً كانت طائفته يقبل بأن تتحول الطوائف السورية إلى أمم أو دويلات.

المكونات والتبعية للخارج:

من ناحية أخرى وبسبب ارتباط المكونات اللبنانية بقوى خارجية تحولت إلى دويلات في شبه اتحاد اسمه لبنان. هذه العلاقات بين كل مكون على حدى والدولة الراعية له غربية أو شرقية هي علاقات تاريخية تكاد تصبح عضوية. وهي أقوى بكثير من علاقة المكونات اللبنانية ببعضها. فعلاقة الشيعة في لبنان بإيران تحولت إلى شيء عضوي وعلاقة الموارنة بفرنسا كذلك والسنة بالسعودية وقبلها بسورية.

النموذج اللبناني الذي يريده السيد باسيل لسورية وكذلك بعض الدول الغربية اضافه لإيران وسواها هو نموذج بعيد عن الاستقرار ومانع للوطن ومعيق للتنمية ومكرس للطائفية والتوتر المذهبي القومي. هو نموذج لدولة فاشلة ومجتمع محتقن متخلف يعيش وفق منطق ومفاهيم القرون الوسطى وان كان يستهلك آخر صيحات الموضة وآخر موديلات السيارات ويتحدث أبناؤه بأكثر من لغة.

بقي لبنان محافظا على المكونات الكانتونات لأنه أُسس دستوريا على ذلك برعاية دولية تمنع اي تغيير في طبيعة أو علاقة المكونات. الامر الذي اعاق اللبنانيين عن العيش بسلام وأمن وطمأنينة، اعاق اقتصادهم، وأشعل حروبا بالوكالة، بسبب أحزاب تابعة لأنظمة ودول، تقرر في أي لحظة افتعال أزمة داخلية في لبنان، تقرر استيلاء حزب على السلطة، فيهاجر مئات الآلاف، ثم يسود سلام كاذب بضع سنوات، ليعود البلد يغلي كالمرجل، ويضع الجميع أيديهم فوق قلوبهم، تحسباً من حرب تنفجر بين لحظة وأخرى، انها الحرب الباردة وليس التعايش، انه التوتر الاجتماعي الطائفي السياسي الدائم وليس الحياة السياسية أو الحيوية السياسية.

فلا يجوز تكرار المكرر - تجربة لبنان - وهو أماننا بكل خرابه السياسي والاقتصادي، وهل نسلك حلا لسورية يحوي الاسس الفكرية الدستورية لخرابها المستقبلي الأكيد؟؟

3

في السنوات الأخيرة أعلن عن مشاريع وتقدمت تيارات وجماعات عديدة من النخبة السياسية السورية المعارضة بوثائق تأسيسية، الجامع بينها طوباوية في الطرح وانفصال عن الواقع، الامر الذي يظهر بدوره ان من بنى هذه الوثائق منفصلين عن الواقع، أو هم لا يملكون القدرة على انتاج وثائق تلبي طموحات السوريين، والأخطر من ذلك أنهم يفتقدون القدرة على التخيل، وهو أقل ما يجب توافره بمن يسعى لبناء نموذج لسوريا الجديدة وبمن يعمل على بناء مخططات المستقبل التي يفترض بها تجاوز أفخاخ الماضي وقصور الحاضر..

إلى ذلك تبدو بعض هذه الجماعات التي تضع خرائط المستقبل في شتى المناحي الاقتصادية والسياسية والثقافية نخب متوترة مشرذمة تابعة معرفياً وذهنياً، وبالتالي هي تابعة في وعيها وتصوراتها وطريقة تفكيرها لمراكز انتاج الوعي والقوالب الذهنية

في الغرب، لذلك فهي نخب غير أصيلة، ضيقة الأفق، فخرائطها وأطروحاتها السياسية لا يمكن أن تنتج إلا عين ما يفكر به المركز الأمريكي أو الأوروبي، ما يعني أن هذه النخب السورية ستنتج خريطة لسوريا المستقبل قائمة على التوتر والشذمة، وستنتج عين ما كان سينتجه بريمر وجورج سايكس وبنار لويس ... كما لو أن هؤلاء الآخرين مازالوا يعيشون بيننا وقد اجتمعوا في غرفة مظلمة لطبخ مستقبل سوريا ...

من يريد إنتاج نموذج لمستقبل سوريا أو بناء نظام حكم سوري واقعي ومثمر يجب أولاً أن يرمي كل نموذج قابع في ذهنه، لا بد للذهن أن يتحول إلى مرآة نظيفة ينعكس فيها الواقع بدقة، عندها سيتمكن الذهن من دراسة الواقع، ويكتشف المشترك الذي يريده السوريون، (الاستقرار، الحرية، التنمية مثلاً) ثم يبحث عن الممكنات وعن أسهل الطرق للتنفيذ، ومن بعد ذلك يأتي تركيب وبناء نموذج سوريا المستقبل، وهو غالباً سيكون نموذج سوري خاص بسوريا وعلى الأغلب لن يشبه أي نموذج معروف..

بالضرورة فإن صانعي النموذج السوري هم تكنوقراط نزيه أي هم مجموعة متخصصة في علوم الاجتماع والسياسة والتخطيط والإدارة ... وفي نفس الوقت يجب أن يكون

هؤلاء نزيهي اليد، وغير تابعين أو خاضعين لأي جهة سياسية.. ومشهود لهم
باخلاصهم للشعب السوري..

لكن ما يحدث في السنوات الأخيرة هو التالي: عدد من المعارضين السوريين
الطامحين لديهم نموذج جاهز يريدون تطبيقه في سورية وللأسف فإن النموذج الوحيد
الذي يطرحه علينا هؤلاء هو النموذج العراقي الذي أنتجه للعراق الامريكى بريمر،
النموذج السياسي الذي أعاد تدمير العراق دون قنابل ودون حرب، منتجا مجتمعا
ودولة فاشلين لأنه قام على اعتبار الجماعات العراقية مكونات أي جماعات قائمة
بذاتها، فمنحها حقوقا دستورية وتمثيلا سياسيا وبالتالي أنشأ لكل منها كيانا
اعتباريا تام الأركان بعيداً عن الدولة العراقية.

أكثر من ذلك، فإن جهة ما غير سورية نافذة وفاعلة تملك المال يمكنها أن تضع
برنامجا لمستقبل سوريا بواسطة عدد من أتباعها السوريين، وغاية هؤلاء السوريين
إرضاء هذه الجهة التي يتلقون منها مساعدات أو رواتب شهرية، أو هي تعدهم
بمناصب ضمن أية هيئة سياسية يتم تشكيلها مستقبلا... فبعض النخبة السياسية
المعارضة أثبتت مواهبها في التبعية وفي انعدام أي انتماء للشعب السوري، وفي
لامبالاة بمصير سوريا تصل درجة العدمية...

ففي موضوع النموذج المسبق أو القالب الجاهز الذي يريد بعض هؤلاء تطبيقه في سورية، يتحدثون عن نموذج المكونات سابق الذكر، مثلاً دون أن يدرس أياً منهم هذا القالب ودون أن يحاول البحث في الحالة التي ستنتج عن تطبيقه ... فهذا النموذج المبني على فكرة " المكونات " يعتبر المجتمع السوري " مجموعات بشرية لا تربطها بالدولة أطر وهياكل قانونية" بل لا تربطها ببعضها أية روابط انسانية من تشارك وتعاون ومؤازرة، ولا تشترك في علاقات اجتماعية وشراكة وجودية (تصاهر ونصرة عند الخطر)، فالمكونات هي أشبه بالقبائل المتصارعة المتحاربة، تعيش حالة خوف وتوتر دائمين، ففي نموذج المكونات نحن أمام مجتمعات محلية لا تخضع للدولة ولا لقوانينها (النموذج اللبناني بعد الحرب الأهلية) كل من منها يديرها زعيم محلي زعيم سياسي أو زعيم ديني أو حتى رجل أعمال نافذ ..

لذلك ففكرة المكونات بما تعنيه حرفياً لو أخذ بها وطبقت على أرض الواقع، ربما تدفع بمجتمعنا السوري إلى القرون الوسطى، بل إلى العصر الآرامي حيث ساد نمط المدن الدويلات والقبائل الدويلات.. فهل هذه الصيغة هي ما يريده لنا نحن السوريون أولئك المثقفون المتنورون المنادين بالعلمانية والحداثة والذين يرددون ويتداولون نموذج المكونات و"الحقوق الدستورية للجماعات" كما لو أنها تعويذة سحرية لحل كل مشاكلنا وأزماتنا؟

ولن يستغرب واحدنا إن علم أن أكثر هؤلاء لا يعرف المعنى الحقيقي لهذا المصطلح "مكونات"، الكلمة التي يرددها ويتلمّظ بها كما كل مصطلح جديد بعض السوريين كدليل على ثقافتهم السياسية.. في وقت هو مصطلح يشرّع تمزيق سوريا فعلياً... وهو دأب بعض المشتغلين على انتاج وتسويق وثائق سياسية وتأسيسية في احزاب وجماعات سياسية سورية خلال الثورة وما بعد الحرب السورية..

إن هؤلاء المثقفين ليسوا كلهم سيئوا النية، فأغلبهم لا يعرف مدلول المصطلح كما أسلفنا..

من ناحية أخرى لا يمكن لفكرة المكونات أن تلتقي مع فكرة الوطن وبالتالي يستحيل أن تلتقي مع مفهوم المواطنة، فالمكونات تؤسس لأوطان داخل الوطن، لأن فكرة المكون تنطلق من اعتبار أن جماعة ما هي حالة شبه قانونية قائمة بذاتها مكتفية بذاتها لا تحتاج لغيرها ولا علاقة فيما بينها وبين الدولة اللهم إلا علاقة التوتر والتناوب والنفور،

فالقول إن سوريا تقوم على مكونات يعني أن سوريا تقوم على شعوب، وهو ما أراد تمريره بوتين منذ مؤتمر سوتشي، وما قبله حين دعت وزارة خارجيته إلى مؤتمر للشعوب السورية وسارت في ركب هذه الدعوى مجموعات من المعارضة أكثرها حماسة نخبة تتبع فكراً لتنظيم قسد.. فالقول بمكونات سورية يسقط بالضربة

القاضية مقولة الشعب السوري الواحد التي لا يزال يرددّها الشعب السوري المنتفض منذ ثلاثة عشر عاماً.

إن ما يجمع السوريين أكبر مما يفرقهم، فهم أبناء ثقافة اجتماعية واحدة تحوي قيماً وأعرافاً متشابهة أو قريبة من بعضها، ومزاجهم النفسي واحد تقريباً، وهم يشتركون في تفضيلات وأولويات متقاربة، سببها أنهم عاشوا في مكان واحد هو الجغرافيا السورية آلاف السنين، وتعرضوا لذات الظروف وواجهوا نفس التحديات، وهم كذلك عرقياً وجينياً ينحدرون من سلالات مشتركة، هؤلاء السوريون كانوا بعد كل حرب يتسبب بها نظام حكم مستبد أو غزاة أغراب يعودون إلى حياتهم الطبيعية، القائمة على المشاركة والتبادل والتعاون والتصاهر..

واليوم فإن أسوأ ما يمكن أن يحدث لسورية هو أن يضع لها حفنة من السياسيين التابعين أو المغامرين غير المتخصصين أو الناقمين نموذجاً مبني على توترات وكوارث الحرب، أو على ردود الأفعال، فيؤسسون بذلك لحروب باردة وساخنة مستدامة لا يريدّها أحد من السوريين ...

الدولة الحديثة ومشكلة "الحق القومي" في بلد تعددي

لا ريب أن الحديث عن حقوق قومية لأية جماعة في سورية يعيدنا إلى الأرضية التي ينطلق منها الفكر القومي العربي الذي ثبت بالتجربة أنه فكر متخلف كابح للدولة الوطنية، التجربة البعثية السورية والعراقية دليل على ذلك. فالمطالبة بحقوق قومية للجماعات السورية أمر غير مقبول، لأنه يعني وجود قوميات في وطن وهو أمر يعني التقسيم عاجلاً أم آجلاً، الحقوق القومية تكون فقط للوطن أي لسورية، من أجل ذلك لا بد من رفض أي حقوق قومية - كما رفض طلب الانفصال - لأية أقلية أو جماعة سورية مهما كانت مظلومة وتحريم وتجريم ذلك تحت بند الدعوة لتقسيم سورية.

فالظلم الذي يلحق بأية جماعة سورية يتم حلّه في نطاق الحقوق والحريات الإنسانية الأساسية والوطنية السورية، وبالتضال السلمي أو سواه المواجه للسلطة، وليس الموجه ضد الوطن، ومطلب الانفصال عمل عدائي موجه ضد الوطن.

إن الحقوق الثقافية اللغوية أي حرية الكلام والكتابة باللغة التي يريد أ أو التي نشأ عليها أي مواطن أو جماعة سورية حق مقدس، لكن ضمن الوطنية السورية وليس ضمن قومية فئوية أو قومية أقلوية، فالقومية الوطنية السورية تقوم على

أسس الأرض الواحدة المشتركة ضمن الحدود الدولية المتعارف عليها ووحدة العيش والمصالح المشتركة والخضوع لدستور وقوانين واحدة تحترم مواطنة السوريين جميعاً دون استثناء، إضافة للمصير الواحد والمستقبل المشترك.

قومية سورية تقوم على الغنى واحترام الحقوق والواجبات المشتركة دون تمييز بين جماعة وأخرى ومواطن وآخر، وليس قومية تقوم على الفقر والإفقار والقهر والتمييز والإقصاء والتعالي، فحينما يسود القهر والإفقار يبحث السوريون عن انتماءاتهم الصغرى ويجعلوا منها انتماءات كبرى تحل محل الانتماء لسورية وبديلاً عن الهوية السورية.

إن العمل على بناء وتكوين عصبية سورية هو الأمر الوحيد الذي يسقط كل العصبيات الأخرى على كل المستويات، عربية كردية آشورية تركمانية سنية علوية درزية، كاثوليكية أرثوذكسية، مدينية ريفية، مركزية طرفية... فالاضطهاد والتجاهل الموجّه ضد أية مجموعة أو طائفة سورية هو الذي يؤدي إلى نشوء مجموعات أو أحزاب تدافع عن وجود وحقوق أية جماعة أو مجموعة، من أجل ذلك ندعو الحكومات السورية القادمة للتعامل بسواسية مع كل أطراف المجتمع السوري وتسييد القانون المدني وعدم احتكار السلطة لصالح طيف أو أقلية معينة لأن ذلك فقط هو ما يمنع تقسيم سورية..

في نفس الوقت ندعو أكراد سورية للكف عن تناول مسألة الظلم تجاه الكرد السوريين وكأنها قضية تحرر وطني وقومي كما هو الحال في المسألة الفلسطينية مثلاً، وإلا فإن ذلك سوف يدفع كل الأقليات السورية التي تشعر بالظلم، أو تعاني من عقد نفسية تاريخية، لتطالب بـ " حقوق قومية " بحيث يطالب التركمان في سورية والعراق بالانضمام إلى تركيا و / أو تشكيل دولة تركمانية ويطالب العلويون في سورية بالانضمام إلى تركيا أو تشكيل دولة علوية، ويطالب دروز سورية بالانضمام إلى دروز لبنان وفلسطين وتشكيل دولة درزية... نحن ندعو الجميع للكف عن هكذا تفكير مؤذي للجميع لكل السوريين بمن فيهم أبناء هذه الأقليات القومية أو المذهبية ...

نعتقد أن منطق المطالبة بحقوق قومية أو ثقافية على أساس الظلم الذي تعرضت له جماعة سورية ما منطق مرفوض، فمن غير المعقول المطالبة بدول ودويلات على أسس لغوية أو عرقية أو ثقافية أو دينية أو طائفية أو عشائرية في سورية فقط لأن بعض المجموعات منعت من حقوقها الثقافية الأولية، ونحن بذلك نعالج الخطأ بخطأ أكبر منه، فلنتخيل لو أن كل مجموعة ثقافية دينية عرقية لغوية في الولايات المتحدة الأمريكية قامت بالمطالبة بحقوقها القومية، ألن تتحول الولايات المتحدة إلى غربال وفسيفساء من الدويلات والدول التي ربما يصل عددها إلى الألف؟!

إن كل من يقطن الولايات المتحدة سرعان ما يعتبر نفسه أمريكي سواء كان عربياً أم صينياً أم أيرلندياً أم إيطالياً، ولاؤه الأول الأكبر لأمريكا ومن ثم تأتي ولاءاته الصغرى الأخرى فيمارس لغته وثقافته ودينه وباقي حقوقه مثل الأمريكي الذي قطن أجداده الولايات المتحدة منذ خمسة قرون، هذا ما نريده لكل من يقطن سورية، أن يكون أولاً مواطناً سورياً، ولاؤه الأول الأكبر لسورية، بعد ذلك يمارس انتماءاته الصغرى : لغته وثقافته ودينه بكل حرية.

إن مطالبة أية مجموعة تقطن سورية بحقوق قومية هي اعتداء على الوطن والشعب والدستور السوري، ومن الواجب على أي نظام سوري جديد ان يحل هذه القضية بشكل منطقي عادل وانساني، بحيث لا يمنع أي مجموعة ثقافية سورية من ممارسة ثقافتها الخاصة بها.

الدولة الحديثة: الكرد ودعاوى الانفصال:

الدولة الحديثة تقوم على العيش المشترك والمصالح المشتركة والخضوع لسلطة النظام الدستوري الديمقراطي.

في الدولة الحديثة لا بد أن تكون الهوية القومية تنطبق على الهوية الوطنية بحيث لا تكون الهوية القومية فوق - وطنية أو تحت - وطنية، وهذه قضية لا بد من حلها في سورية دون حرب أهلية، ولا بد من الاستفادة من التجربة اللبنانية بهذا الصدد، فسورية المستقبل لن تقوم ولن تعرف الاستقرار والأمان إلا على أساس اعتبارها وطناً نهائياً لكل السوريين غير قابلة للتقسيم، لا تُقدّم على التوحد أو الوحدة أو الاتحاد مع أحد إلا بموافقة الشعب السوري في استفتاء، ولا ترتفع لإرادات فئوية او خارجية لتطبيق الفدرالية.

سورية القوية بالحقوق والحريات الديمقراطية والدستور الشرعي والقوانين التي وحدها تمنع التشردم والظلم والانقسام ووحدها التي تنزع فتيل فتن قادمة ربما تؤدي إلى حرب أهلية شاملة أو محدودة، إن أكراد سورية - وفق رؤية الدولة العصرية الحديثة التي ندعو إليها في سورية - هم سوريون أولاً وقبل كل شيء، ونحن ندعو الحكومات السورية القادمة لمنحهم كل الحقوق والفرص التي يتمتع بها كل

السوريين والتي تجعلهم على قدم المساواة في الحقوق والواجبات التي تجعل منهم مواطنين سوريين، وليس فقط مساواتهم مع السوريين في الظلم والفقر والقهر وانتقاص ومنع الحقوق، إن الشعور العاطفي لجماعة سورية لغوية أو دينية أو طائفية شعورها العاطفي تجاه الشبيه اللغوي أو الطائفي خارج الحدود شيء مقبول و طبيعي، أما الدعوة للانفصال عن سورية والالتحاق بالشبيه خارج سورية وكذلك الدعوة إلى فدرالية على أساس المكونات العرقية والطائفية أمران مدانان ومرفوضان، ففي سورية عاشت جماعات مضطهدة تنظر لشبيها خارج الحدود، لكن ذلك لم يدفعها لطلب الانفصال عن سورية والالتحاق بذلك الشبيه لبعث الأمجاد الغابرة وهو أمر يرفضه العقل السياسي الواقعي ويرفضه الكثير من أكراد سورية، كما ان النظر الى السوريين كمجموعات عرقية وطائفية وأقليات وأكثريات امر على غاية الخطورة، يؤدي إلى جمعهم قسرياً في اتحاد فدرالي يؤذن بتصعيد الصراع الاجتماعي والعسكري بين هذه المكونات.

الفدرالية وفكرة المكونات، مشكلة أم حل

أصول الفكرة المكونات:

إضافة لجذورها العثمانية القديمة والاوربية الحديثة ابتداء من اواسط القرن التاسع العاشر، خرجت فكرة المكونات بالنسبة للوضع السوري من عباءة النظام البعثي الشمولي الذي كان يبالغ ويتعصّب للقومية العربية الامر الذي دفع بالمقابل من هم ليسوا بالعرب للتعصب الى ما هم عليه : كرد آشوريين تركمان ... مثلما ان ممارسة هذا النظام التمييزية التفضيلية لطائفة بعينها (العلوية) جعل من هم ليسوا بالعلويين يتحسّسون انتماءاتهم الطائفية والمذهبية ويصعدونها، كرد فعل على تمييزهم السلبي من قبل النظام، وهكذا لا فرق بين فكرة المكونات العثمانية الاوربية المتعلقة في الاقليات الطائفية وفكرة المكونات القومية العربية التمييزية بين اكثرية عربية واقليات كردية آشورية تركمانية امازيغية..

من هذا المنطلق ستكون فكرة المكونات في الحالة السورية الراهنة مختلفة عن طريقة ولادة الجمهورية السورية المعروفة منذ الاستقلال، صعدت فكرة المكونات نتيجة لممارسات سلبية من النظام الديكتاتوري اللاوطني السوري، وتكررت في

العراق والسودان وفي نتائج كل ممارسة عنصرية للأنظمة العربية، لذا سنها في الحالات سابقة الذكر واضحة وفاقعة وسنجدها في دول عربية اخرى مقنّعة، لكن لا يوجد بلد عربي تقريبا لا توجد فيه هذه الثنائيات القومية او العرقية او المذهبية، وسيوجد لها دعاة او على الاقل جمهور داعم في اللحظة التي يرتفع فيها يد القمع او الاضطهاد عن الشعوب العربية،

ومن هنا يبدو ان الاستبداد العربي ركّب وتمت رعايته دوليا ليس فقط من اجل حماية النفط واسرائيل بل من اجل هدف أعلى وأخطر وأكثر في الدلالة والغاية الاستراتيجية، الا وهو تفتيت العالم العربي الى وحدات صغى على اسس المكونات والانتماءات قبل الوطنية الكيانية ...

البعد الفكري الجذري لفكرة المكونات:

المكونات هي تشييت للماضي وتغليبه على الراهن وعلى المستقبل هي الانشداد والانشداه بالماضي والركون اليه ونسف المستقبل ورفض منجزات الحداثة على صعيد الانسان، باعتبار ان الانسان أصبح هو البطل المطلق للحداثة كما نفهمها وليس كما يفهمها البعض في الغرب والشرق، فلأن كانت فكرة المكوّن تضر وتقوم

على تبعية الانسان للمجموع وتعريفه به وإغائه لحسابه، فإن الحادثة حرّرت الانسان من مفهوم القطيع او المجموع وانتصرت له باعتباره قيمة مطلقة

بعد ذلك ماهي الفدرالية في الحرب وفي بلد مدمر متخلف سوى حماية التخلف وزيادته في مناخ الحرب ومفرزاتها من تفاوت القوى والخراب والثروات بين المناطق السورية، فإذا قال قائل ان الفدرالية هي توافق السوريين على توزيع الثروات بالعدالة فما الذي يضمن ان من يملك القوة العسكرية والثروات البترولية سوف يمنح من لا يملك قوة عسكرية ومناطق مدمرة بالكامل وليس لديه في اراضيه ثروات؟ ومن يجبر القوي ان يعطي الضعيف ويجبر من يملك ان يتنازل لمن لا يملك؟

إن تطبيق الفدرالية في زمن الحرب الالهية يفتح المجال لتداخل المسألة الطبقية في تفاوت المستويات والطبقات وصراع القوي والضعيف، لذا فالفدرالية لا يمكن ان تطبق إلا في ظل السلام وتوازن القوى وإرادة القبول بين جميع افراد المجتمع او جميع المكونات.

استعارة المنظومات من الغرب لظروف مختلفة:

يقول بعض الاصدقاء الكرد وغيرهم من المثقفين السوريين المدافعين عن حق الكرد في كيان خاص باعتبارهم مكون خاص كما المتحدثين في تقسيم سورية الى مكونات وتغطية التقسيم بفرستان الفدرالية البراق، ان المانيا التي كانت اكثر من 300 دويلة طبقت الفدرالية بنجاح، وهاهي الآن في عداد المتقدمين الأول في العالم، هذا صحيح غير ان المانية هي المانية وظروفها ظروف تخصصها، اما سورية فهي سورية ولها ظروف خاصة بها، كما ان السياق التاريخي لتنفيذ الفدرالية في ألمانيا مختلف إن لم يكن مناقض ومعاكس للسياق التاريخي السوري الراهن بالأخص الذي يطالب فيه البعض بتنفيذ الحل الفدرالي، اول الاختلاف في الغاية من لا فدرالية في الحالتين الالمانية والسورية :

أولاً: فألمانيا كانت دويلات والفدرالية جاءت حلا وسطيا لجمع الدويلات في دولة فدرالية، اما سورية فهي دولة واحدة والفدرالية تأتي كغطاء لتحويلها الى دويلات، إذا الغاية والمطلب متعاكس في كلا الحالتين.

ثانياً: وهو الأهم فالدويلات الألمانية هي من عرق واحد ودين واحد إلا ما قل ومن ثقافة واحدة ولغة واحدة غالباً، أما المجتمع السوري فمكون من أعراق وثقافات كردية عربية تركمانية آشورية ارمنية... وفيه أديان ومذاهب متعددة: مسلمين سنة وأزيديين وعلويين ودروز ومسيحيين بمختلف مذاهبهم واسماعيليين ومرشديين، وفتح فكرة الدولة الاتحادية على أساس المكونات المتعددة هي فكرة جهنمية أشبه بفتح صندوق باندورا الاسطوري، فليست هذه المكونات متعددة فقط بل هي على مستويات متعددة: هي أولاً مكونات عرقية مختلفة، وهي مكونات دينية مختلفة ومتصارعة، وهي مكونات ثقافية وقومية متصارعة

ثالثاً: السياق التاريخي المختلف، لقد اعلن بسمارك مشروع التوحيد الالمانى وخاض لأجله حرب اما في سورية فالحرب دمرت البلد وتأتي الفدرالية لتثبيت وضع الدمار البيني والمتفاوت على ما هو عليه بحيث يبقى مستمراً لعقود إن لم يكن لقرون لسبب جوهرى هو أن الدمار لحق بمناطق دون أخرى وهذا يعني في الحل الفدرالي المقترح أن تبقى مناطق مدمرة لعقود طويلة تعاني من وضعها المدمر لاسيما في حال لم تملك ثروات وقدرات بشرية كافية لإعادة بنائها، كما أن مناطق أخرى في سورية لم تسقط فيها قذيفة واحدة ستحظى بالازدهار والتقدم والقوة، وهو ما يعزز تخلف

وتخليف سورية ويعزز الهجرة والنزوح بين الكيانات وبالتالي يعزّز المشاكل والصراع بينها، وبالتالي سيبقى الوضع الحالي قائماً لعقود بسبب التطبيق السوري لفكرة الدولة الاتحادية او الفدرالية وهو تطبيق ليس في مكانه، ومن المرجح أن يطبق بطريقة متخلفة لا تراعي فكرة الفيدرالية نفسها وغايتها ...

التناقض بين الديمقراطية والفدرالية السورية:

ليست الديمقراطية هي المشاركة على اساس مرجعيات قبل حدثية وقبل وطنية وقبل دولية، كما مرجعية المكونات، لكن الديمقراطية في اعتقادنا هي المشاركة على اساس قيمة الانسان المعاصر الحداثي المتنور، هي قيم ومحتويات الديمقراطية المفترضة وإلا فإن هذه المضامين التي تستخدم الديمقراطية لأجل رفعها على مستوى الانسان المتنور لن تؤدي إلا الى هزيمة الانسان والايمان وانتصار الطائفية والعنصرية والكراهية

هل الفدرالية حل لمشكلتي الاستبداد والتخلف؟

إن الهروب باتجاه الفدرالية المكونات لا يعني بالضرورة حل لمشكلة الاستبداد، لكن ربما كان اللجوء الى الفدرالية المكونات هروب الى تعميق الاستبداد من استبداد مركزي على مستوى الوطن الى استبداد مركزي محلي على مستوى المكون، فالأسباب التي اهلت ولادة الاستبداد الوطني لن يحلها الفدرالية المكونات لأن هذه الاخيرة ليست سوى شكل جديد مقترح لحل موهوم يلغي الاستبداد والتخلف، بينما حل المسألة يمكن ان يكون في ظل الدولة الوطنية في

تعيين الاسباب الحقيقية للاستبداد والتحلف وتجاوزهما ... إن الحل الحقيقي لهاتين المشكلتين هما النظر الى الانسان الفرد الحر كخلية اساسية في المجتمع والدولة الوطنية، واعتبار المواطنة هي المرجعية وليس المكون - الاثنية او الطائفة او الحزب.

كيف نحل المشكلة الكردية في سورية؟

إن هذا يتوقف على إرادة الكرد السوريين وتطلعاتهم كما يتوقف على إرادة السوريين عموماً، جزء من الكرد السوريين يريدون البقاء في سورية لكن ككرد معترف بحقوقهم، حرية الثقافة اللغة التعليم بالكردية، البعض يدعون للاعتراف بالكردية كلغة ثانية الى جانب العربية في سورية، الحصول على العمل والوظائف كبقية السوريين، لكن لا اعتقد ان هناك مشكلة في مسألة تويج الثروة والعمل إلا بعد وصول السلطة القومية البعثية الى الحكم فقبل ذلك كان الكرد سوريون كما غيرهم يتقاسمون كل شيء دون اي حساسية او تمييز، نذكر هنا محمد العابد رئيس الجمهورية السورية وابراهيم هنانو المناضل السوري الكبير وكثير من السياسيين، يجب ان يدرك الكرد السوريين ان مشكلتهم لم تكن يوماً مع الشعب السوري، بل مع السلطة القومية العربية، ولا نعتقد انه يمكن للسوريين بعد اليوم الاستسلام

للإيديولوجيات الشمولية التمييزية أياً كانت... إن زما سينقضي قبل الحصول على ثقة الكرد بإمكانية ان يكونوا مواطنين سوريين لهم ما لكل سوري وعليهم ما على كل سوري، وهذا هو رهان اي نظام قادم، إنه رهان المواطنة السورية قبل اي شيء آخر.

لا بد للسوريين الخروج من ذهنية المدن - الدول الممالك، ومن ذهنية الانتماءات المناطقية الاقليمية (شامي حلبي حمصي حموي ديري رقاوي لاذقاني طرطوسي درعاوي سويداني) تلك التي ورثناها من ممالك آرام قبل ثلاثة آلاف عام، وكذلك لا بد من تجاوز ذهنية إمارات الطوائف والانتماءات الطائفية الضيقة (سني شيعي علوي اسماعيلي درزي ايوبي مملوكي عباسي اموي عثماني) تلك التي ورثناها من دول وممالك الاسلام قبل ما يزيد عن الف عام، ولا بد من الخروج من ذهنية الاقليات الاكثريات ومن ذهنية المكونات التي اورثها لنا العقل القومي العربي والعقل القومي الكردي واسبس لها القمع البعثي والاستبداد الشرقي اللئيم، لنبني سورية لأول مرة في التاريخ بإرادتنا الحرة ووعينا الحر، بملاط الحرية والعقل والعدالة.

بحثاً عن عصبية وطنية حضارية

نعمة الآخر

تحول تعصب كل كانتون ثقافي لعقائدي لعقيدته إلى تفوق كل كانتون على ذاته، ابتداءً التفوق عقائدياً سياسياً وانتهى اجتماعياً، فحدثت قطيعة تاريخية بين الكانتونات العقائدية في مجتمع الشرق العربي بدت واضحة في بلاد الشام طوال ألف عام مما أدى إلى ازدهار العقل المغلق وذهنية الغيتو.

أما الخروج عن عقلية الكانتونات يتطلب وعي الواقع، وعي المشاكل، ووعي الحلول. وهو امر يقع عاتقه على المثقف السوري خصوصاً والعربي عموماً اعتبار الاختلاف سنة، ومن ثم الدخول في مرحلة الاعتياد على الآخر الوطني، والاعتناع بضرورته لكل الوطني، فالوطن لا يقوم بي وحدي، بعقيدتي وحدها، الوطن أكبر والمجتمع الوطني أكبر وهو يستوعب الكل بتنوعاتهم وأطيافهم العقائدية والسلوكية، فمن أجل تحقيق السلام الوطني لا بد من القناعة بالآخر الوطني المختلف واحترامه تمهيداً للانفتاح عليه والبدء بالحوار معه على كافة المستويات.

إن العصبية الصغرى هادمة الوطن لأنها دون عصبية الوطن والحائلة دون العصبية الوطنية الجامعة لأهل الوطن بشتى انتماءاتهم وعقائدهم السياسية والدينية ومتحدثاتهم اللغوية الثقافية وأعراقهم المختلفة.

عصبية الوطن عصبية لمشاهده وأماكنه، لسماؤه وبحره، لجباله وسهوله، لترايه ومائه وهوائه، عصبية الوطن عصبية لأبنائه ولكل من يحمل هوية الوطن ويتكلم باسمه وبلغته أو إحدى لهجاته. لكل من يسكن مدنه وقراه وأريافه وينتمي إليها فينتمي إلى الوطن.

فما هو الوطن بعد ذلك؟

الوطن هو المكان الذي نحيا فيه ونحمل هويته الموسومة بها هوياتنا الشخصية التي نحملها أينما رحلنا ضمن أراضيه وخارجها. نخضع لقوانينه ونقوم بالخدمة العسكرية لحماية حدوده حتى لو لم نتكلم لغته إلا جزئياً لسبب من الأسباب، وبذلك فنحن نضم الأقليات اللغوية إلى الوطن.

العصبية السورية بالنسبة للمواطنين السوريين هي وحدها التي يجب اعتبارها الانتماء الكبير الوحيد، واعتبار كل ما عداها من انتماءات... انتماءات صغرى مهما

كبرت وعظمت، كل عصبية دونها عصبية صغرى لانتماءات صغرى لا بد من العمل على الحد منها، فإذا أراد الشعب السوري أن يحيا حراً مستقلاً كريماً في مجتمع الكرامة والعدالة والكفافية، دون قلق وقلاقل، ودون تجاذبات سياسية ثقافية داخلية وخارجية فلا بدّ له من استغلال نعمة الوطن الذي يحيا فيه، نعمة أننا نحيا ونعيش في سورية.

فلأول مرة منذ ألف سنة أو أكثر يتاح لطوائف سورية وبلاد الشام سواء كانت إسلامية أو مسيحية، كردية آشورية سريانية تركمانية شركسية أرمنية، لأول مرة يتاح لهذه الطوائف والجماعات الثقافية اللغوية الصغيرة أن تعيش ضمن كيانات "وطنية"، ذات حدود معروفة معترف بها دولياً وخاضعة لدساتير وقوانين وطنية وجيوش وأعلام وطنية، خاضعة لقادة وأنظمة من أبناء جلدتهم، حتى لو كان ذلك يخالف نظريات القومية العربية والقومية السورية أو كان مختلفاً عن التاريخ السابق للمنطقة، فالمطلوب من الطوائف والجماعات السورية - من نخب هذه الجماعات والطوائف بشكل أساسي - أن تستغل هذه الفرصة التاريخية بأفضل الطرق الممكنة كي تحافظ على كياناتها الوطنية، لأنها أداة مثلى لتقارب هذه الطوائف والجماعات، لأول مرة منذ نشوؤها قبل مئات السنين، فهي فرصة لتقاربها الاجتماعي والثقافي، وللحفاظ على أفضل ما لدى هذه الطوائف والجماعات، مجتمعة.

ختاماً فالكيان الوطني السوري فرصة تاريخية للتخلص من حزازات وترسبات الماضي، من كره وأحقاد وخرافات، فرصة للخروج من الحروب الباردة والساخنة الحيّة والنفسية بينها، فرصة يجب استغلالها كيلا نخسر هذه الكيانات الوطنية التي لا تعجب القوميين والإسلاميين معاً، في وقت يخطط فيه الكثيرون ويسعون بكل قواهم لتفتيت هذه الكيانات، ومخططات تقسيم سوريا معروفة في هذا المجال وغير خافية على أحد.

دور الفن في الوحدة الاجتماعية:

من الضروري بمكان لتحقيق الوحدة الاجتماعية على أسس نفسية صحيحة تجميع التراث السوري فنوناً ولغات وتقاليد... آشورية سريانية بدوية جبلية فراتية حورانية ساحلية حلبية دمشقية... وتدرسه في المدارس والجامعات وتعميمه على وسائل الإعلام السورية حكومية وخاصة، فالتراث السوري يخص كل السوريين وهو بلا شك عامل للتقارب والانسجام الوطني المانع للشذمة والتشنج؛ فالفنون الشعبية لاسيما إذا تم عصرنتها وإحياءها بشكل مقبول ذوقياً واجتماعياً تصبح عامل وحدة وطنية عميقة -على الصعيد النفسي الاجتماعي - على خلاف كثير من الأدوات المصطنعة للحوار ومحاولة الوحدة التي تبقى حالات سطحية ومؤقتة موسمية (من فوق)، بينما الفن والأدب يعمل (من تحت) في المستوى الوجداني الجواني للشعب، أما بالنسبة لتأسيس مدارس كردية فهو أمر يفتح الباب للأقليات للمطالبة بهكذا مدارس ومن ثم جامعات فصحف فوسائل إعلام وهذه كلها وسائل للتشردم والتمهيد للحرب الأهلية ولاحقاً للتقسيم، كما في الحالة اللبنانية، فالتعليم الطائفي والأقلياتي كان الباب الكبير لإبقاء أزمة الهوية اللبنانية حاضرة، التي صار عمرها قرن ونصف، منذ أسست الرسائل التبشيرية الغربية مدارسها الطائفية والمليّة في جبل لبنان.

إن هذه المشكلة أي التعليم الخاص يمكن حلها في نطاق دولة دستورية ديمقراطية تحترم الحريات والحقوق ولديها القوة الداخلية والخارجية والثقة التي تتحصّل بالتراكم، الأمر الذي يسمح في ظل دولة كهذه بتأسيس أي شيء والتعبير عن أي فكرة دون خوف، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه في ظل دولة متخلفة وضعيفة وغير ديمقراطية مثل سورية.

في هكذا دولة ضعيفة ومتخلفة يمكن أن تتحوّل أي ممارسة جماعية غير مضبوطة لأي حق ثقافي إلى خطر يهدّد وحدة البلاد، من هنا ندعو لإلغاء كل الحالات التعليمية أو الإعلامية المتطرفة والعنصرية والتكفيرية التي تشكّل خطراً على وحدة النسيج الاجتماعي السوري والتي تدعو إلى التطرف أو تدفع باتجاه تغيير الصبغة المدنية (شبه العلمانية) للدولة السورية.

أمنية ونداء:

هل تستغل طوائف وجماعات سوريا الكيان الوطني السوري فتعمل معاً للتشبّث بالهوية الوطنية الموحّدة.. كيلا تخسر الهوية والكيان الوطني فتقع مباشرة تحت الوصاية الخارجية من جديد. المطلوب منّا جميعاً التنازل قليلاً عما توارثناه من أفكار

وآليات تفكير متخلفة وعنصرية، ليبقى الوطن جامعاً قوياً، فيبقى الجميع ليكسبوا وجودهم في الأرض والحياة قبل السماء والحياة الأخرى.

فلو لم يكن هذا الكيان الوطني السوري موجوداً لوجب إيجاده ليكون بوتقة وجامعاً للطوائف والجماعات اللغوية الثقافية التي تحيا على هذه الأرض منذ مئات وآلاف السنين، ولو لم تكن العصبية الوطنية السورية موجودة لوجب اختراعها لتكون الجامع النفسي للسوريين في انتماءاتهم الدينية والمذهبية والسياسية والفكرية المتعددة، فالكيان السوري والعصبية السورية هما الضامن لعودة أبناء سوريا عرباً وكراداً وسربان وسواهم إلى حظيرة "القبيلة-الأمة" الواحدة، فإذا ما تمّ الأمر عندنا على هذا النحو، وإذا ما تمّ في باقي الكيانات العربية يكون الباب مشرعاً نحو وحدة مشرقية عربية حقيقية قائمة على وحدة أعمق وأمتن هي وحدة الطوائف وعلى المصلحة الحقيقية والعقلانية السياسية، وحدة قائمة على الوحدات الوطنية ذات السيادة والاستقلال والكرامة، وقائمة على نبذ العصبيات الطائفية والحزبية واللغوية.. فلا تقدّم ولا وحدة ولا نهضة مع العصبيات المتعارضة والمحاربة للعصبية الوطنية السورية والمضعفة لها، لا وطن ولا أمة مع العصبيات المتضاربة..

علّ عشائر وطوائف وجماعات سوريا يقبل بعضها بعضاً، فتدخل في حوار طويل يقوم على قبول وجود الآخر واحترامه لأنه مخلوق الله، مثلنا وصنونا في الخلق والإنسانية والمصير، نعيش معه على أرض واحدة تحت سماء واحدة، ونحمل كلنا نحن أبناء الطوائف والعشائر والأحزاب والألسن، نحمل هويات شخصية واحدة لا تحمل اسم العشائر أو الطوائف أو الأحزاب أو الألسن، بل نحمل اسم الوطن الجامع الكل (سوريا)، الاسم الذي يجمعنا والذي لو أردنا لصار عصبيتنا الوحيدة قبل فوات الأوان.

فلنفهم نعمة وجود الآخر الشريك الصنو علّنا ندخل عصر الانفتاح والحوار دون أحقاد وخرافات الأجداد، فنحيا سلاماً قوياً غير زائف، سلام الوطن الغالي ...

السلام الوحيد الممكن.

أفكار عن العبودية والانغلاق والتحرر والصراع

1

المقارنة أصل المعرفة، والمقارنة تكون بين مختلفين بين متباينين أو متباينات، المقارنة تكون بين أشياء مختلفة وليس بين أشياء متشابهة، لذلك فالاختلاف أصل المعرفة.

كلما وعى الإنسان المختلفات والاختلاف أكثر زادت معرفته وتأصلت.

2

الإنسان كائن وجودي وهو - كحال الكائنات الأخرى - كائن اجتماعي بالضرورة، ولأننا نحن البشر نحيا في حالة (الوجود معاً) فهذا النوع من الوجود يقتضي تواملاً فاعلاً دائماً، تواملاً جديلاً وهذا التواصل يقتضي الحوار، فالحوار ضرورة وجود أو متلازمة وجود إنساني، من هنا تأتي ضرورة التفكير في الحوار وإطلاقه على كافة المستويات.

3

المذابح الكبرى التي تتعرض لها الشعوب العربية سببها البعيد القطيعة التاريخية بين المذاهب الإسلامية، هذه القطيعة التي ابتلى بها المجتمع العربي والعقلية العربية التعصبية لا سيما الفكر السياسي العربي. فإسرائيل أو العامل الإسرائيلي لم يظهر في قلب البلاد العربية إلا عبر استثمار وتأجيج الغرب والصهيونية الدولية للقطيعة العربية-العربية. مذهبية طائفية عشائرية.. وبتكريس هذه القطيعة على المستوى الجغرافي السياسي بخلق كيان غريب يقف كحاجز وحائط يقسم الامتداد الجغرافي العربي إلى شرق وغرب، وهذا التقسيم الكبير حصل بسبب تقسيم أولي تجسّد بتقسيم سوريا - بلاد الشام إلى خمسة كانتونات سياسية كان نصيب الحركة الصهيونية واحداً منها.

4

جمودنا يهدّد وجودنا، إن جمودنا العقائدي تحوّل تعصباً وكرهاً اغتال كل ما هو أنساني في الأديان والعقائد العربية وأنتج القطيعة التاريخية بين أبناء الوطن الواحد، ولا يمكن العودة إلى روح الدين الانسانية إلا عبر دين جديد هو دين المواطنة الواحدة التي تمنح كل مواطن في الوطن كامل الحقوق و تلزمه بالواجبات وبذلك يتحول أبناء الوطن إلى جسد إذا تألم عضو منه تألم سائر الجسد فتداعى إلى شفائه بالمحبة

والعمل المنتج الخير، إلى ذلك الوقت سوف تبقى العقائد المذهبية العربية "حقائق" تغتال على السواء من يؤمن بها و من يكفر؟! "

5

قد تكون المعرفة حجاب الحقيقة، فكيف بالجهل؟

المقصود بالحقيقة هنا الحقيقة النهائية التي هي سبب الوجود كله وغاية الوجود، والمقصود بالمعرفة هنا مجموع المعارف العقلية، فلأن العقل الإنساني ليس مطلقاً فهو إذاً نسبي أي عاجز عن إدراك الحقيقة النهائية فكيف يمكن لنسبي أن يدرك النهائي؟ وهذا النسبي حتى لو كان متجرداً عن نزعات الذات (المصلحة، العاطفة، العصبية، العقيدة) فهو لا يمكنه إدراك المطلق أو الكلي الذي تمثله الحقيقة، لهذا "فالحقيقة" التي يصل إليها عقل ما أو إنسان ما تتبع هذا العقل وهذا الإنسان أو تدل عليه لكنها لا يمكن أن تحوي الحقيقة إنما يمكن أن تشير إليها أو إلى جانب من جوانبها أو تعبر من خلال "أثيرها".

6

تقديس النص لا يكون إلا باعتباره ثمرة وحي كوني وعلى هذا فلا يمكن لنص أن يقدّس باستثناء الشعر العظيم والمبادئ العقلية ولا سيما البديهيات الرياضية، علماً أن بعض البديهيات الرياضية بدأت تتداعى مؤخراً.

7

لماذا لا نقدّس العقل منتج النص بدلاً من تقديسنا للنص؟ متى نعلم أنه لا يجوز تقديس النسبيات؟ وإذا جاز التقديس فلا يجوز تقديس سوى الأزلي المطلق. أليس العقل أقرب المخلوقات إلى الله أو المطلق؟ هذا الآخر، هذا العصي، هذا الآخر العصي على الاستيعاب ربما لأنه عصي على الفهم، وربما لأننا نعجز عن فهمه.

8

استحالة فهم الآخر هي استحالة قدرتنا على فهمه، فالاستحالة والعجز في قدرتنا وليست في الآخر. كان الآخر شرطاً للشعور بالذات بل وشرطاً للوعي بالأننا، إن وجود الآخرين كان شرطاً للشعور بالتمايز عنهم ومن ثم سبباً للشعور بالذات ثم وعي هذه الذات.

9

بعد تحقيق الذات الوطنية يمكن لمن يريد من دعاة الرسالة السورية أو الرسالة العربية يمكنهم أن يبحثوا عن موضع قدم لسوريا أو للعرب في العالم يمكنهم أن يبشروا برسائلهم عروبية أو سورية أو حضارية، عند ذلك تكون هذه الدعوات الرسولية قائمة على أرض صلبة فيمكنها الانطلاق بقوة وعقلانية نحو العالم، أما حرق المراحل ووضع العربة أمام الحصان، الأمر الذي ما زال الكثيرون يعملون وفقه- فليس موجوداً في قواميس الواقع والعقل. تحقيق الذات الوطنية أولاً ثم يأتي بعد ذلك تحقيق الذات القومية ومن بعدهما فليغنّ كل مغنّ ما شاء.

10

في كل محاولة إقناع للآخر شيء من الجهل وكثير من الأنانية، في كل اقتناع قليل من الجهل وكثير من التواضع، الاعتناق يقوم على كثير من الرضى وتعطيل العقل.

11

القمع أنجب الخوف، الخوف أنجب القطيعة، والقطيعة أنجبت الخوف وكليةما أنجبا الكره، والكره أنجب رفض الآخر والحروب الطائفية، كل ذلك أضعف ويضعف سورية

والبلاد العربية وجعلها مستعدة لتكون حاضنة الاستعمار الخارجي ولتكون تابعة مخلصه في كل شيء تقريباً.

12

يعتبر الغرب طوائفه وأحزابه وجماعاته الثقافية اللغوية ثروة وطنية ثقافية إنسانية ويعزز التنوع والاختلاف السياسي والثقافي ويحافظ على المجموعات العرقية ويدعمها بأساليب مختلفة ويعتبرها مصدر قوة واعتزاز وغنى ويفخر بها أمام العالم؛ فيما نعتبر نحن أبناء الشرق والمشرق العربي خصوصاً، نعتبر طوائفنا وأدياننا وجماعاتنا الثقافية اللغوية مصدر فتنة وبلاء عميم تمنع تقدمنا تجرنا من مصيبة إلى أخرى وهي سبب لتخلفنا عن ركب الأمم المتقدمة، لماذا نحاصر أحزابنا وأدياننا وطوائفنا وجماعاتنا الثقافية اللغوية ونخشى الاختلاف السياسي والثقافي اللغوي والفكري وكل اختلاف آخر بدعوى حماية السلامة والأمن الوطنيين؟!.

الجواب بسيط، لقد عمل الغرب طويلاً على التدخل في طوائفنا وجماعاتنا الثقافية-اللغوية فتحوّلت من ثروة إلى نقمة ومن بنى اجتماعية أو متاحف حيّة إلى أدوات تخلف وفتنة ومومياءات مُسلحة!! ولو حصل العكس، فتدخلت قوى كبرى خارجية في طوائفهم وأحزابهم وجماعاتهم طوال قرن أو أكثر لتراجعوا في كل

المستويات ولربما تفوقت أفغانستان والبحرين والسودان على كثير من بلدان الغرب
في الكثير من المجالات؟!

13

زعماء الحقيقة الوحيدة قرّروها لعقدة نقص في أعماقهم تبدو في أنانية قاتلة توحى
لهم أنهم مركز العالم تدور حولهم البشر قطيع وما عداه - القطيع - كفار أو أعداء،
مجموعة من الآخرين المغضوب عليهم أبداً.

14

العامل الإسرائيلي لم يظهر إلا على بقايا أمة كادت تموت من طول حروبها الداخلية
مذهبية وطائفية وعشائرية ومن ثم من طول حروبها الصامتة حروب القطيعة
الاجتماعية وانعدام الحوار على شتى الصعد ومن هذا الغول الجديد غول الفساد.

العامل الإسرائيلي عدو الحوار وهو المستثمر الأول للقطيعة العربية - العربية
ومغذيها الأكبر لذا فوعينا للعامل الإسرائيلي يقودنا إلى وعينا لضرورة الحوار
وأهميته على كافة المستويات الوطنية القومية الدينية والسياسية.

15

الاختلاف قد لا يكون خلافاً، لكنه إن كان فليس شراً بل فيه كل الخير، بل هو فضيلة كبرى تدفع البشرية إلى العمل والمعرفة، الاختلاف وقود الحركة والحوار وشرارة كل الكشوف العلمية والروحية، لأنه يحرك لدى الإنسان الرغبة في الخلق والعمل المبدع.

16

أنا مختلف أنا موجود، حينما أقرر ذلك أدرك أن من حق كل أنسان أن يختلف عني وربما يخالفني، أدرك أن الاختلاف والخلاف قرينا للفعل الحركة الحوار الحياة، أما التطابق والاتفاق الكامل فهما قرينا الجمود واللا فعل والموت الفكري.

17

الشعب الذي تكوّن ضميره وعقله وفق خطاب المديح والثناء والذي ينظر للحاكم أو للسلطة عموماً نظرتة للإله يبقى في مرحلة البدائية في مرحلة الطفولة كذلك في مرحلة العبودية، العبيد الذين لا يملكون حرية التفكير لن يملكوا الحرية وبالتالي لن يملكوا فعل الإرادة ولا إرادة الفعل.

18

الشعب العبد لا يستطيع التفوق على أعدائه وخصومه بعكس الشعب الحر، ومن هنا نفهم سبب فشل معظم حروبنا ضد اسرائيل فنحن فقدنا الحرية لأننا ما زلنا نعيش بعقلية العشائر وما زلنا نعيش الفردية الشخصية والاجتماعية والسياسية، وما تأليه الحاكم الفرد والحزب الحاكم إلا انعكاس للفردية الشخصية والاجتماعية التي تكون أساس المجتمع العشائري والعقل العشائري، فطالما ان الأسرة لها رأس مقدس والقرية والعشيرة كذلك لها رأس مقدس، بالتالي لماذا لا يكون للحزب وللوطن رأس مقدس؟!

19

لم نصل إلى مستوى الدولة بعد، فالدولة هي المؤسسات المدنية الالهية والرسمية، جمعيات واحزاب وجامعات، وسلطة الدولة هي سلطة الأحزاب والجامعات والمعاهد، إنها سلطة الثقافة والإعلام الحر وسلطة التعددية الفاعلة الحرة، لم نصل إلى مستوى الدولة بعد ولذلك لن نصل إلى مستوى الصراع مع العدو.

20

هناك حروب يجب خوضها في الداخل، هي حروب الحرية في كل مستوياتها، إذا انتصرنا فيها على ذواتنا المستبدة أولاً ثم على العقلية الاجتماعية المستبدة، ثم على السلطات المستبدة بأنواعها نكون بذلك قد بدأنا طريق الانتصار في كل المجالات، فالتحدي الإسرائيلي في أساسه تحد حضاري وليس تحد عسكري أو سياسي فقط،

21

قانون الاستبداد - الحرية :

الاستبداد = الجمود * الضعف * التجزئة

أي الاستبداد = الضعف والتجزئة

الحرية = الازدهار * القوة * التوحد

أي الحرية = القوة و الوحدة

نستنتج أن : الاستبداد =/= الوحدة

: الحرية =/= التجزئة

22

لكل إنسان الحق في الانتماء الفكري والديني والمذهبي والسياسي والحزبي والرياضي والفني، لكل إنسان الحق في اللا انتماء، لكل إنسان الحق في تبديل انتمائه في الوقت الذي يريده، لكل إنسان الحق في إلغاء انتمائه في الوقت الذي يشاء، بهذه الحقوق التي جوهرها حرية الاختيار تكون الانتماءات حقاً وحرية للإنسان والمجتمع والوطن، بذلك يكبر الإنسان ويقوى المجتمع ويبقى الوطن.

23

هل نستطيع أن نستفيد من سياسات العولمة؟ نستطيع الاستفادة من انفتاح العولمة؟ لقد استفاد الشرق من الاستعمار سابقاً، هل ينكر العقل المغلق ذلك؟ استفاد الشرق من حملة نابليون ومن الغزو الإنكليزي والفرنسي، ليس فقط من الطباعة والصحف والمدارس والجامعات والارسلالات التبشيرية، بل من الطرق والمصانع والإدارة الحديثة وعقلية المؤسسات التي تكونت منها الدول العربية الحديثة، لا يستطيع العقل المغلق أن يعترف بذلك فهو عقل منافق عنصري وأناي بامتياز، وهو عقل سطحي وأحادي يرى النصف الفارغ فحسب.

23

الحقيقة ليست ثابتة في مكان أو زمان أو معنى أو شعور، لذلك فالانقياد والاستسلام للجوهر فيه هلاك المستسلم وهلاك الحقيقة.

24

إن زمناً طويلاً سيعبرنا ونعبره حتى نتلمّس ونقارب عصر الحداثة، وحتى تستوي نفسيتنا التي فصمها الخوف والانغلاق الطويلين فننتظم في مسيرة الحضارة البشرية، وحتى ذلك الوقت الذي ربما يطول لأسباب مصطنعة أو لأسباب تاريخية نجد لزاماً علينا القول أن أي علاج للنفسية العربية يجب أن تبدأ من البنى القاعدية الأساسية في المجتمع أي الأسرة والمدرسة وكذلك من وسائل الإعلام التي بالرغم من كونها بنية فوقية إنما لأهميتها في عملية البناء الاجتماعي وفي نشر المسالك الديمقراطية والعلمية نعتبرها بنية قاعدية هامة.

25

تأمل صوفي: بحثت طويلاً عن ذاتي بحثت طويلاً في الوجوه والأشجار والأيام بحثت طويلاً عن الآخر ملتصقاً إياه في الكتب والوجوه والكلمات، فلم أجد ذاتي سوى في آخر لم أجده بعد، لم أجد الآخر إلا في ذاتي الباحثة عنه. أيها الآخر لا أرى ذاتي الحقّة

إلا فيك إلا في ذاتك الحقة فكن أنت أنت لأكن أنا أنا، حقق ذاتك لأحقق ذاتي وحقق
اختلافك لأحقق اختلافي، لا تكن أنا ولا أكون أنت، فليكن كل منا ذاته، فيكون
الآخر ذاته.

هوامش

- (1) محمد عابد الجابري. الدين والدولة وتطبيق الشريعة. مركز دراسات الوحدة العربية. سلسلة الثقافة القومية 29 , طبعة بيروت شباط 1996
- (2) صورة الآخر - العربي ناظراً ومنظوراً إليه - مجموعة كتاب. بدوره اقتباساً من كتاب "علم الاجتماع الاقتصادي" السيد محمد بدوي، دار المعارف الجامعية 1988.
- (3) لفكرة الإصلاح والديموقراطية تاريخ في هذه المنطقة. عبد الإله بلقزيز. صحيفة النهار, 14 آذار 2006.
- (4) الفكر العربي الحديث أثر الثورة الفرنسية في توجهه السياسي والاجتماعي. رثيف خوري. الطبعة الثالثة 1993. دمشق. تحقيق محمد كامل الخطيب.
- (4) ما وراء الطبيعة، نظرة جديدة، تأليف د. علي بوملحم. دار بيروت".
- (6) الطواسين وبستان المعرفة للحسين بن منصور الحلاج. أعدّ النصوص وقدم لها رضوان السخّ. والاقتباس من " طاسين الفهم".

- (7) ثورة العقل في الفلسفة العربية، د. عاطف العراقي، دار المعارف القاهرة.
- (8) ما وراء الطبيعة نظرة جديدة د. علي بو ملحم - م. س.
- (9) الفلسفة المعاصرة في أوروبا، تأليف أ.م. بوشنسكي، سلسلة عالم المعرفة.
- (10) مشكلات ما بعد الطبيعة. بول جانيه وجبريل سياب. ترجمة د. يحيى هويدي.
مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة 1961
- (11) بديع الكسم، مجموعة مقالات ومحاضرات. إعداد وتقديم عزت السيد أحمد.
وزارة الثقافة - دمشق 1994. الاقتباس من محاضرة " الحقيقة الفلسفية " .
- (12) المصدر السابق ..
- (13) محاضرة ل د. عماد الشعبي بعنوان "بديع الكسم: فيلسوف الصمت" نشرتها
صحيفة المحرر نيوز في عددها رقم 193 تاريخ 22 أيار 1999
- (14) دراسة نقدية في الفلسفتين المادية والديالكتيكية والمدرحية، حسام عبود،
مجلة فكر، عدد 49-50 تاريخ تموز-آب 1980.

(15) "أحزاب" هنا نقصد بها الطوائف، فالطائفية هي تحزب ديني - دنيوي طالما هي تجمع عدد من الناس يعتقدون عقيدة فلسفية ولها سلوك محدد وغالباً عنصري تجاه الآخر وكذلك متوقعة على نفسها.

(16) المدرحة: "هي البنية الأساسية الأولى للوجود الحسي، وشكل لحقيقة ثنائية متفاعلة باستمرار تعطي الوجود المدرك". من مخطوط "كتابات فلسفية" غير منشور للكاتب.

(17) يمكن الرجوع إلى بروتوكولات حكماء صهيون لعجاج نويهض والاطلاع على بعض من وصايا التلمود وكذلك الاطلاع على بعض البروتوكولات الخاصة بتقسيم العالم والأمم والأديان وصناعة حالة من القلق والحروب النفسية الدائمة بين الأديان والأمم والشعوب. وهي وإن لم تكن خاصة بطائفة أو ديانة معينة، فنحن نجد مصداقها في ممارسات ومناهج جهات سيادية وقوى حاكمة في غير مكان من العالم. بما في ذلك بلادنا العربية.

(18) الرفض المتبادل بين الطوائف اللبنانية: صورة الأنا والآخر في الحرب الأهلية (1975-1990) مسعود ضاهر. الفصل الحادي والأربعون من "صورة الآخر" العربي ناظراً ومنظوراً إليه، تحرير الطاهر لبيب. مركز دراسات الوحدة العربية ص 687.

- (19) الرفض المتبادل بين الطوائف... مسعود ضاهر - م. س . ص 685.
- (20) لا بد من الإشارة إلى أن اليهودية وبعض الطوائف الصغيرة المغلقة لا تعتقد بشمولية الله لأنها تعتقد أن الله لها وحدها وبالتالي فهو لا يرحم كل البشر ولا يريد لهم الخير، إنما خير ورحمة الله لهم وحدهم دون سواهم من الناس.
- (21) برهان غليون. الاختيار الديمقراطي في سورية. حوار لؤي حسين. دار بترا 2003.
- (22) بيان صادر عن مؤتمر بوكاتينكو عن التوعية الديمقراطية في الشرق الأوسط والدول الإسلامية الإفريقية - مقاطعة ويست شيسر - نيويورك 20 مارس آذار 2005.
- (23) الليبرالية في ثلاثة دساتير سورية. صلاح نيوف. نشر عبر مواقع سورية على الأنترنت.
- (24) الجوهر الليبرالي: فردانية القيم والتصورات. هبة رؤف عزت. ومراجع أخرى.
- (25) الحرية. جون ستيوارت ميل. وزارة الثقافة السورية 2004

Introduction

Nadra El-yazji

Cher Firas

J'ai attentivement lu le manuscrit de votre œuvre que vous avez écrit avec un esprit ouvert et une logique de bon jugement en n'oubliant pas la critique dont je considère comme une étude consciente du sujet qu'il s'agit... bien que j'aperçois que vous présentez vos idées d'une manière affective portant entre les paroles une émotion qui pourrait donner un bon résultat que voulez voulez en faire un programme de changement social. Je suis certain de votre

fidélité nationale et humaine et de votre attitude raisonnable en traitant un problème très important.

Dans votre livre, j'ai lu des recherches très variées qui se combinent en cadre unique que vous avez appelé l'unicité de la mondialisation et la différence, d'autre part vous parles de trois sorts de la raison dominante.

Le raisonnement croyant que le dieu et la liberté et enfin la réalité représentent. Et puis vous avez conclu avec le raisonnement intolérant et sectaire que la confession et la partie

Vous critiquez les dogmes intolérants en appelant la différence dans une vision de variété pour saisir la réalité. Sur cette base de différence vous avouez la relativité des vérités en appelant la liberté de la pensée, il te dérange les conflits entre les confessions, même vous dépassez à une à une conception d'un conflit entre des vérités. Je vois que

vous refusez la situation des partisans qui imposent les autres à adopter un dogme comme vérité absolue...

Et voila, vous été si loin de sacrifier un texte résultant une croyance de saisir la vérité absolue en éliminant la sagesse et la sacrifice de l'individu et ceux qui soutient cette sainteté. Vous commandez supprimer l'intolérance car cet inconvénient indique un état de primarité autant que pour l'intolérance pour la situation passive. Sur cette base vous dénoncez ces convictions réactionnelles qui conduisent à considérer les autres comme impies et le contraire.

Dans cet contexte vous parlez de l'autrui que tu considère comme votre ami Zainoun avait considéré même vous confirmez les paroles de Zainoun que votre ami c'est moi l'autrui. Vous voyez votre vérité ou votre personnalité dans les autres, donc l'autre est un axe pour toi, en excluant l'autre comme image passive l'autre qui a des idées et ses

différents comportements. En faisant de l'autre différent un ami, or vous lutter contre l'ennemi que le sectarisme représente toujours. Car, une vision sectaire forcément conduit à l'intolérance et déforme l'image de l'autre parce qu'elle refuse l'autre - l'ami- en en faisant de celui un rivalisant ou plutôt un ennemi. Le sectarisme laisse le purotin dans un état d'inquiétude permanent que l'autre provoque en lui-même. Or cet état de malentendu et concurrence s'endurcir quand ils se rencontrent - l'autre avec le différent – où ils subissent une injustice imposée par quelqu'un ou une communauté injuste et intolérante, dans ce terme la, ce qui souffre de l'injustice deviendrait un injuste.

Vous avez proposé dans votre livre des sujets de grande importance à discuter comme le mariage entre les gens qui confessent la même religion ou entre les gens de religions différentes avec les obstacles qu'on rencontre.

vous avez présenté la différence entre les gens d'une manière civilisée, ou culturelle ...etc.

La différence, Selon vous n'est pas forcément une contradiction ou un conflit, mais une attitude qui exprime de soit même, c'est une apparence superficielle d'un monde où les opinions et idées et les volontés dans un état d'interférence. Si la différence était la loi de cette processus il nous fallait toujours respecter cette différence. Vous dite que le dialogue avec l'autre se commence avant tout d'une dialogue avec soit même, c'est-à-dire se connaître donc le dialogue du soit comme nécessité indéniable pour atteindre la liberté et le savoir....

Et enfin, permettez- moi vous dit : il serait mieux que votre étude et votre critique visant une réforme sociale se reposent sur un dialogue calme loin de l'affection réactionnaire et l'attitude directe qui pourrait toucher l'autre d'une façon où

il se peut qu'il n'accepte pas le critique direct ...un critique indirect laisse les autre découvrir l'amitié sous jacent dans ton cœur...

Nadra El-yazji

penseur et homme de lettre Syrien

-Traduit de l'Arabe : Adnan Suleiman

تم بحمد الله.